مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
التقرير السنوي 2024

النمو في عصر الاستدامة

www.centralbank.ae

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

جائزة الجهة الاتحادية الرائدة لعام 2024

واصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (المصرف المركزي) مسيرة نجاحه المتميزة خلال عام 2024، فقد نال شرف الفوز بجائزة الجهة الاتحادية الرائدة "هيئات أكثر من 500 موظف" في جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز لعام 2024، وهي أرفع جائزة للتميّز المؤسسي في دولة الإمارات. تُمنحُ هذه الجائزة للجهة الاتحادية التي تحقق أفضل النتائج في جميع معايير منظومة التميز الحكومي، وتهدِفُ الجائزة إلى تعزيز دور المؤسسات الحكومية في خدمة جميع فئات المجتمع، ونشر الوعي بمبادئ التميز وأهميته، بالإضافة إلى تنمية القدرات اللازمة لدفع عجلة التميز في جميع مؤسسات الحكومة الاتحادية.

يُشكّل فوز المصرف المركزي بهذه الجائزة حافزاً قوياً لمواصلة التزام المصرف المركزي بتحقيق الريادة، وترسيخ التميّز في جميع عملياته وأنشطته خلال سعيه الحثيث لتحقيق رؤيته بأن يكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ودعم تنافسية الدولة.

جدول المحتويات

1. مجلس إدارة المصرف المركزي 6
2. كلمة رئيس مجلس الإدارة 8
3. كلمة المحافظ 10
4. الاستدامة مستقبل التمويل 12
5. التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأعوام 2023-2026 17
6. لمحة عن عام 2024 22
7. التطورات الاقتصادية 25
8 تطورات العمليات التشغيلية 29
1.8 السياسة النقدية والأسواق المحلية 29
2.8 الاستقرار المالي 30
3.8 الاحتياطات والعمليات النقدية 31
4.8 الرقابة 32
1.4.8 الرقابة الاحترازية على المؤسسات المالية 32
2.4.8 مراقبة الجرائم المالية 39
3.4.8 سلوك السوق وحماية المستهلك 42
4.4.8 التشريعات والأنظمة الرقابية 44
5.4.8 الإنفاذ 46
5.8 المالية الإسلامية 49
6.8 التمويل المستدام 52
7.8 التوطين في القطاع المالي 56
8.8 البنية التحتية للمدفوعات 56
1.8.8 نظم الدفع 56
2.8.8 إدارة النقد 58

9.8 التحوّل الرقمي والابتكار 60
1.9.8 الدرهم الرقمي 60
2.9.8 التكنولوجيا الإشرافية 63
3.9.8 التكنولوجيا المالية والأصول الافتراضية 64
4.9.8 التطوّرات الخاصة بالبيانات 64
5.9.8 التمويل المفتوح 65
6.9.8 مركز الابتكار 66
10.8 رأس المال البشري 66
11.8 التواصل 69
1.11.8 الاتصال 69
2.11.8 مبادرة تصفير البيروقراطية 71
3.11.8 العلاقات الدولية 71
4.11.8 البحوث والتحليلات الاقتصادية 74
5.11.8 الشباب 74
9. الرقابة والإفصاحات 77
1.9 الحوكمة 77
2.9 بيان المخاطر والتدقيق 79
3.9 البيانات المالية 82
10 الملحق 84

مجلس إدارة المصرف المركزي

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة

معالي عبدالرحمن آل صالح
نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي جاسم محمد بوعتابة الزعابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي خالد محمد بالعمى
المحافظ

سعادة يونس حاجي الخوري
عضو مجلس الإدارة

سعادة سامي ضاعن القمزي
عضو مجلس الإدارة

سعادة علي محمد بخيت الرميثي
عضو مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس الدولة
نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة،
رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

عزّزت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2024 مسارها التنموي الشامل والمستدام، مدعوماً بالرؤية الاستراتيجي للقيادة الرشيدة، الهادفة إلى ترسيخ الريادة العالمية في كافة المجالات، وتوطيد مكانتها كدولة محورية في الاقتصاد العالمي، وشريك فاعل في صياغة مستقبل مستدام، حيث تميَّز عام 2024 بإنجازات اقتصادية ومالية غير مسبوقة، أسهمت في إرساء مرونة الاقتصاد الوطني، وتقوية قدرته على مواكبة المتغيرات الدولية.

يأتي التقرير السنوي لمصرف الإمارات المركزي لإلقاء الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققها المصرف المركزي خلال عام 2024، ودوره الحيوي في دعم النمو الاقتصادي، وحماية الاستقرار المالي، وتعزيز التشريعات النقدية والرقابية، ومساهمته في الارتقاء بالقطاعات المالية

والمصرفية والتأمينية، وتطوير أدائها من خلال تبني سياسات مبتكرة وخدمات رقمية متطورة، تُواكب التوجهات العالمية، وتُلبي احتياجات المستقبل.

حققت دولة الإمارات في عام 2024 نمواً اقتصادياً ملحوظاً بنسبة 3.9%، بفضل الأداء القوي للقطاعات غير النفطية. وتميز القطاع المصرفي بتسجيل مستويات قياسية في إجمالي الأصول التي تجاوزت 4 تريليونات و560 مليار درهم، مما جعل الإمارات في صدارة دول الشرق الأوسط بهذا المجال. كما عززت الدولة متانة نظامها المالي من خلال تحسين مؤشرات رأس المال وجودة الأصول وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. وفي سياق تحقيق أهداف استراتيجية الحياد المناخي 2050، وجّه المصرف المركزي المؤسسات المالية لاعتماد سياسات الاقتصاد الأخضر وتطوير أنظمة مبتكرة لتعزيز المرونة أمام المخاطر البيئية، بما يسهم في بناء اقتصاد مستدام.

كلمة المحافظ

معالي خالد محمد بالعمى

محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

واصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في عام 2024 مسيرة التميز والرّيادة وفق تطلعات ورؤى القيادة الرشيدة، وبتوجيهات ومتابعة حثيثة من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، حيث تمثلت في تحقيق إنجازات استثنائية، عززت من جهودنا في الاستقرار المالي والنقدي، وبناء مستقبل مستدام للدولة.

وتُوجت هذه المسيرة في عام 2024 بالعديد من الجوائز المرموقة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وفي مقدمتها جائزة الجهة الاتحادية الرائدة في الدورة السابعة لجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز لعام 2024، ما يعكس التزامنا الراسخ بإرساء منظومة عمل تواكب متطلبات العصر الرقمي، وحرصنا الدائم على مواصلة التطوير والابتكار لتحقيق رؤيتنا بأن نكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم.

أظهر النظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً قوياً في الائتمان، وارتفاعاً في مستويات رأس المال، وتحسّناً في جودة الأصول، واستقراراً ومرونة اقتصادية كبيرة على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية. كما عزّزنا مصدات حماية رأس المال في القطاع المصرفي كخطوة استباقية لمواجهة التقلبات الدورية من خلال زيادة احتياطيات رأس المال، ما يسهم في تحقيق استقرار مالي طويل الأمد، وبناء نظام مصرفي قوي ومرن، قادر على دعم النمو الاقتصادي، ومواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وفيما يتعلق بأبرز التطورات في السياسة النقدية، قام مصرف الإمارات المركزي بطرح برنامج إعادة شراء الأذونات النقدية، وإطلاق منصة سوق الدَّين، ما أسهم في تحسين تصنيف الدولة في مؤشر صندوق النقد الدولي، لتُسجّل تقدماً جديداً من المرتبة 13 إلى المرتبة 11، ضمن مجموعة مختارة تضم 25 دولة من دول مجموعة العشرين و"بريكس" ودول مجلس التعاون الخليجي.

ومن الإنجازات المتحققة خلال عام 2024، إصدار المصرف المركزي للأنظمة والتشريعات الحديثة الهادفة إلى تعزيز الإطار الرقابي والإشرافي والتنظيمي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وتطوير الإرشادات اللازمة لضمان الامتثال، وتعزيز حوكمة المؤسسات المالية المرخصة، وإدارة المخاطر بكفاءة عالية، فضلاً عن تنفيذ عمليات التفتيش الميداني، وتطبيق الجزاءات الإدارية والمالية الرادعة.

في مجال التحوّل الرقمي، مهّدَ تركيزنا على التكنولوجيا المالية والابتكار تحقيق إنجازات نوعية تشكل إضافة قيّمة لمسيرة الاقتصاد الرقمي في دولة الإمارات، حيث شهد عام 2024 إطلاق المصرف المركزي للعديد من المبادرات في إطار برنامج تحوّل البنية التحتية المالية لدولة الإمارات، ومنها استكمال جاهزية البنية التحتية المالية لطرح المنظومة المحلية لبطاقات الدفع "جيْوَن" محلياً وعالمياً، من خلال توقيع شركة الاتحاد للمدفوعات، التابعة للمصرف المركزي اتفاقيات وشراكات مع شبكات الدفع الدولية.

ونفخر بالعمل على إطلاق "منصة التمويل المفتوح" كأول منصة عالمية من نوعها في العالم تتميّز بخصائص فريدة، تراعي مصالح المستهلكين وتضمن تعزيز تجربة المتعاملين. كما نحرص على تطوير "منصة التكنولوجيا الإشرافية"، بهدف تعزيز كفاءة العمليات الرقابية من خلال أتمتة الأنشطة وتسهيل الوصول إلى البيانات ذات الصلة.

ويأتي توطين الكوادر البشرية في القطاع المالي في صدارة استراتيجيتنا، انسجاماً مع رؤية وتوجيهات قيادتنا الرشيدة الرامية إلى تمكين الكفاءات الوطنية وتأهيلها. وفي إنجاز لافت، تجاوزت نسبة التوطين في القطاع المالي المعدل المستهدف لعام 2024 بحوالي 153%، مما يعكس جهوداً استثنائية في تمكين الكوادر الإماراتية وفق أعلى المعايير العالمية، وتطوير نخبة من القادة في القطاع المالي لريادة تقدم وتطور مستقبل هذا القطاع الحيوي.

وفي إطار تعزيز الشراكات والتعاون الدولي، وقّع المصرف المركزي في عام 2024، العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع جهات محلية ودولية، إلى جانب مشاركته في اتفاقيات "شراكة اقتصادية شاملة" واتفاقيات "تجارة حرة" أبرمتها الدولة مع شركاء عالميين.

وانسجاماً مع رؤية القيادة الرشيدة وتوجهاتها لمستقبل العمل الحكومي وتحويله إلى نموذج عالمي، عمل المصرف المركزي على تحقيق أهداف برنامج تصغير البيروقراطية، والارتقاء بجودة الخدمات في القطاع المالي.

في الختام، أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى القيادة الرشيدة، وإلى سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، على دعمهم اللامحدود وتوجيهاتهم الثاقبة في صياغة الاستراتيجيات وتعزيز الابتكارات ضمن منظومة عمل المصرف المركزي. ونؤكد في مصرف الإمارات المركزي، التزامنا المستمر بدعم استقرار النظامين المالي والنقدي، ومواصلة العمل بكل جد وعزيمة لتحقيق إنجازات تُعزّز ريادة الدولة عالمياً.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل وإسهاماتهم الفاعلة في تحقيق هذه الإنجازات النوعية. ولا يفوتني أن أُعرب عن عميق امتناني لجميع موظفينا المخلصين على جهودهم الاستثنائية وتفانيهم في أداء مهامهم، سعياً نحو التميز وضمان النجاح المستمر.

4. الاستدامة مستقبل التمويل

تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، "حفظه الله"، بتمديد مبادرة "عام الاستدامة" لتشمل عام 2024، حقق المصرف المركزي تقدماً كبيراً في العديد من المبادرات في هذا المجال الحيوي، بما في ذلك تلك التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الأطراف (كوب 28) من أجل مستقبل أفضل للبشرية.

ومع دخوله عامه الحادي والخمسين في عام 2024، يواصل المصرف المركزي تركيزه على تنفيذ استراتيجيته التحوّلية خلال أدائه لأنشطة عمله، محققاً تقدماً ملحوظاً في مختلف اختصاصه الأساسية وفي رقمنة وابتكار الخدمات المالية. وتؤكد هذه الاستراتيجية الجديدة على ضرورة استدامة مستقبل التمويل. وفي الوقت نفسه، تمارس التكنولوجيا دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظراً لإمكانيات التمويل المستدام في الاستفادة من الرقمنة والابتكار لدفع عجلة التحوّل نحو الاستدامة على الصعيد العالمي.

ويؤكد الدور الريادي الذي اضطلع به المصرف المركزي لتعزيز التمويل المستدام خلال مؤتمر الأطراف (كوب 28) على إيمانه الراسخ بالاستدامة وقيادة العمل المناخي. وتجلى ذلك في جهوده لتوفير تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم لدعم التمويل المستدام بحلول عام 2030، وكذلك من خلال المبادرة العالمية "كوب 28 الإمارات للتسارع التقني" التي تهدف إلى تحفيز الابتكار لتوسيع نطاق التمويل المستدام.

وانطلاقاً من رؤيته في أن يكون من بين أفضل المصارف المركزية على مستوى العالم في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي مع دمج الاستدامة ضمن ركائزه الاستراتيجية الخمسة، فاز المصرف المركزي بجائزة الجهة الاتحادية الرائدة "هيئات أكثر من 500 موظف" في الدورة السابعة لجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز 2024.

وتعكس هذه الجائزة رؤية المصرف المركزي في دعم تنافسية دولة الإمارات، كما تعدّ تقديراً لدوره المتواصل في دعم المرونة المالية والاقتصادية للدولة مع المضي قدماً نحو عام 2025 وما بعده.

1973
إنشاء "مجلس النقد"، حيث أصدر المجلس الدرهم الإماراتي

1978
إنشاء دائرة الرقابة على البنوك

1980
إنشاء "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" بصفته مؤسسة عامة بموجب القانون الاتحادي رقم (10)

1982
تشكيل إدارة المخاطر

1991
تعيين معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظاً للمصرف المركزي

2000
تشكيل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال

2009
إنشاء وحدة الاستقرار المالي

2012
إنشاء إدارة تطوير الأنظمة الرقابية

2014
تعيين معالي مبارك راشد المنصوري محافظاً للمصرف المركزي

2018
2018 – إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، والذي أرسى الأنظمة والمعايير المناسبة لحماية عملاء المؤسسات المالية المرخصة

2020
- إطلاق الإطار النقدي للدرهم
- تعيين معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدي محافظاً للمصرف المركزي

2021
- تعيين سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيساً لمجلس الإدارة
- تعيين معالي خالد محمد بالعمى محافظاً للمصرف المركزي
- دمج هيئة التأمين مع المصرف المركزي
- إصدار أول ورقة نقدية من مادة البوليمر

2023
- إطلاق برنامج تحوّل البنية التحتية المالية لتسريع التحول الرقمي لقطاع الخدمات المالية والمصرف المركزي
- قيادة المصرف المركزي مبادرات التمويل المستدام خلال مؤتمر الأطراف "كوب 28"، بما في ذلك مبادرة "كوب 28 الإمارات للتسارع التقني" لتعزيز الابتكار التقني، وتوفير تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم لدعم التمويل المستدام.
- إطلاق شركة الاتحاد للمدفوعات التابعة للمصرف المركزي
- فوز الورقة النقدية من فئة الـ 1000 درهم بجائزة "أفضل إصدار لورقة نقدية لعام 2023"

2024
- إجراء صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، أول عملية دفع باستخدام بطاقة "جيوّن"
- إجراء سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، أولعملية دفع عبر الحدود بالعملة الرقمية للمصرف المركزي "الدرهم الرقمي" عبر نسخة منتج الحد الأدنى القابل للتطبيق لمنصة مشروع الجسر "إم بريدج"
- فوز المصرف المركزي بجائزة الجهة الاتحادية الرائدة "هيئات أكثر من 500 موظف" في جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز.
- المصرف المركزي يمارس دوراً محورياً في تعزيز مكانة دولة الإمارات الاقتصادية على الصعيد العالمي من خلال ضمان بيئة رقابية قوية وإطار امتثال فعال، ما أدى إلى خروج الدولة من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي "فاتف"
- إطلاق وحدة " سندك" لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- إطلاق نظام التمويل المفتوح الأول من نوعه على مستوى العالم

الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي

على مدار الخمسين عاماً الماضية، عمل المصرف المركزي على إنشاء شبكة من شركات تابعة مباشرة ومؤسسات مستقلة مكرسة لدعم تنفيذ المجالات الأساسية لمهام عمله. وتشمل هذه المؤسسات معهد الإمارات المالي، وشركة الاتحاد للمدفوعات، وشركة عملات، ووحدة المعلومات المالية، وسندك. وستخضع هذه المؤسسات لإشراف المصرف المركزي من خلال التمثيل في مجالس إدارتها أو عبر مجالات تبعية وظيفية أخرى.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.
United Arab Emirates

الاتحاد للمدفوعات
Al Etihad Payments

EIF
معهد الإمارات المالي
Emirates Institute of Finance

FIU
وحدة المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit

عملات
oumolat

سندك
Sanadak
وحدة تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية في دولة الإمارات العربية المتحدة
OMBUDSMAN UNIT FOR THE UNITED ARAB EMIRATES

شركة الاتحاد للمدفوعات:

هي شركة تابعة للمصرف المركزي تهدف إلى دعم أجندة التحوّل الرقمي للبنية التحتية للسوق المالية لدولة الإمارات من خلال توفير حلول مصرفية مبتكرة تهدف إلى ضمان توفير خدمات دفع رقمية سلسة وآمنة.

معهد الإمارات المالي:

معهد تدريبي مستقل ومرموق يهدف إلى توفير برامج تعليمية وخدمات تدريبية متطورة للمواطنين في مجالات الخدمات المصرفية، والتمويل، والتأمين لتمكين الكوادر الإماراتية وتعزيز التوطين في القطاع المالي.

وحدة المعلومات المالية:

وحدة مستقلة أنشئت للتحقيق في عمليات الاحتيال والمعاملات المشبوهة، وذلك بالتعاون مع مختلف الشركاء في القطاع بهدف حماية اقتصاد دولة الإمارات والاقتصاد العالمي من تهديدات الأنشطة غير المشروعة.

شركة عملات:

شركة تابعة للمصرف المركزي تقدّم خدمات الطباعة الأمنية الشاملة محلياً وعالمياً، بما في ذلك طباعة الأوراق النقدية باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية.

سندك:

وحدة مستقلة لتسوية المنازعات مُكلفة بتلقي ومعالجة شكاوى عملاء المؤسسات المصرفية والتأمينية، وقد تم تأسيسها بهدف توفير أحدث الآليات المبتكرة التي تضمن حلولاً مستقلة وعادلة لتسوية شكاوى العملاء.

5. التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأعوام 2023-2026

رؤيتنا

أن نكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ودعم تنافسية الدولة.

رسالتنا

تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وحماية المستهلك من خلال الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية المرخصة والإدارة

قيمنا

- **التنافسية**
  نطمح لأن نصبح أحد المصارف الرائدة عالمياً عبر مختلف المجالات من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الابتكارية، واستناداً إلى أفضل الممارسات والبحوث.
- **روح المبادرة**
  بناء عقلية تقوم على روح المبادرة من شأنها تعزيز الشعور بالملكية والمساءلة والابتكار من خلال تمكين الموظفين على جميع المستويات وتسهيل اتخاذ القرارات الفعالة.
- **الشفافية**
  مراعاة الشفافية والانفتاح بأعلى درجات النزاهة على نطاق المؤسسة من خلال التواصل والتعاون الفعال.
- **التركيز على المواهب**
  بناء مؤسسة ترعى المواهب، وتكافئ وتقدّر الموظفين، وتركز على تنميتهم.

جاهزية المصرف المركزي للمستقبل

تستند الإنجازات البارزة للمصرف المركزي إلى استراتيجية مدتها ثلاث سنوات، انطلقت في عام 2024 استناداً إلى سبع ركائز عملية:

1	2	3	4	5	6	7
دعم القدرة التنافسية لدولة الإمارات وتنوع ونمو القطاع المالي بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية المستقبلية	إنشاء بنية تحتية مالية قوية وميتكرة للسوق المالية والمساهمة في رسم مستقبل التكنولوجيا المالية ورحلة التحوّل الرقمي في دولة الإمارات	تعزيز الاستقرار النقدي والمالي	تطوير الإطار الرقابي والإشرافي للمؤسسات المالية المرخصة	تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة	تعزيز دور قطاع التأمين في توفير الحماية اللازمة للمجتمع والاقتصاد	استقطاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها وتمكينها وتوفير خدمات مؤسسية وبنية تحتية رقمية تتسمان بالكفاءة والفعالية

موجز عن إنجازات المصرف المركزي لعام 2024

- فاز **المصرف المركزي** بجائزة الجهة الاتحادية الرائدة "هيئات أكثر من 500 موظف" في **جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز 2024**، تقديراً لدوره الرائد في تعزيز الاستقرار المالي والابتكار. وتُبرز هذه الجائزة التزام المصرف المركزي بتحقيق التميّز العالمي، وتعزيز التحول الرقمي، وإرساء منظومة مالية مرنة. ويشكل هذا الإنجاز محطة بارزة في تحقيق رؤيته بأن يكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم.
- أظهر النظام المصرفي في دولة الإمارات تحسناً في مؤشرات السلامة المصرفية بناءً على منهجية المقارنة الداخلية للمصرف المركزي، والتي تعتمد على بيانات مستمدة من مؤشرات السلامة المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ويستند تصنيف المصرف المركزي إلى مقارنة مع مجموعة من 25 دولة من دول مجموعة العشرين و"بريكس" ومجلس التعاون الخليجي، حيث تقدم تصنيف دولة الإمارات من المرتبة 13 إلى المرتبة 11.
- حافظ تصنيف النظام المصرفي المستقل لدولة الإمارات، والذي تم قياسه من خلال تقييم الائتمان الأساسي لوكالة موديز، على استقراره عند المستوى "BBB". وتم تقييم ذلك وفقاً لمنهجية المقارنة الداخلية للمصرف المركزي مع قائمة مماثلة تضم 28 دولة، حيث حافظت دولة الإمارات على تصنيفها ضمن المراكز العشرة الأولى.
- حققت دولة الإمارات قفزة كبيرة في التصنيف العالمي للمالية الإسلامية، حيث ارتفع تصنيفها من المركز السادس في عام 2023 إلى المركز الثالث في عام 2024، مع تجاوز أصول قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية فيها مستوى تريليون درهم. وتعزز هذا النمو بفضل الدور الريادي لدولة الإمارات في إصدارات الصكوك العالمية، وبدعم من تعاون المصرف المركزي مع الجهات الرئيسية لتعزيز الحوكمة والاستدامة وتوعية القطاع بوجه عام.
- حصلت دولة الإمارات، بدعم من المصرف المركزي، على تصنيف الفئة الأعلى عالمياً "النموذج الرائد" في مؤشر الأمن السيبراني العالمي، الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، ما يعكس قوة الإطار الوطني للأمن السيبراني في الدولة، واستراتيجياتها الاستباقية في إدارة المخاطر، والتزامها بتأمين نظامها المالي الرقمي.
- أطلق المصرف المركزي المنظومة المحلية لبطاقات الدفع "جيوَن"، بهدف تعزيز مكانة الدولة كمركز رائد عالمي للمدفوعات الرقمية.
- أنجز المصرف المركزي المرحلة الأولى من العملة الرقمية للبنوك المركزية "الدرهم الرقمي"، محققاً تقدماً كبيراً في تصميم وبناء واختبار ونشر الدرهم الرقمي كأداة دفع عالمية للاستخدام في معاملات التجزئة والجملة وعمليات الدفع عبر الحدود. كما تم إصدار أول درهم رقمي كعملة رسمية على منصة الإصدار المخصصة والتابعة للمصرف المركزي، وذلك عندما أجرى سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان أول عملية دفع عبر الحدود باستخدام الدرهم الرقمي عبر نسخة منتج الحد الأدنى القابل للتطبيق عبر منصة مشروع الجسر "إم بريدج" في يناير 2024.
- اعتماد منصة "آني" للدفع الفوري في عام 2024، ما يتيح للعملاء تحويل الأموال حتى 50,000 درهم بشكل فوري وميسر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.
- أصدر المصرف المركزي نظام التمويل المفتوح بهدف ضمان سلامة وكفاءة خدمات التمويل المفتوح، وتشجيع الابتكار، وتعزيز القدرة التنافسية، وحماية مصالح المستهلكين، وترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز رائد للتكنولوجيا المالية.

وفي إطار التزامه بالقدرة على التكيف والمرونة والاستعداد للمستقبل، أجرى المصرف المركزي مراجعته الاستراتيجية السنوية لعام 2024 برئاسة معالي المحافظ وبحضور الإدارة العليا في المصرف المركزي. وتمثل الهدف من هذه المراجعة في ضمان مواءمة أولويات المصرف المركزي مع التطورات المالية العالمية والمحلية المتغيرة، مع الحفاظ على دوره الريادي في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي.تضمنت المراجعة سلسة من الجلسات المنظمة التي ركزت على المحاور الاستراتيجية للمصرف المركزي:

1. **الالتزام بالمعايير الدولية وتعزيز القدرة التنافسية:** التأكيد على المواءمة مع أفضل الممارسات العالمية لتعزيز مكانة القطاع المالي في دولة الإمارات وتحفيز قدرته التنافسية.
2. **الاستدامة:** تعزيز دمج الممارسات المستدامة في المنظومة المالية، ودعم المرونة على المدى البعيد وتحقيق الأهداف البيئية.
3. **الابتكار والتكنولوجيا:** دفع عجلة التقدّم في مجال التكنولوجيا المالية لتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز رائد للابتكار والتحوّل الرقمي في القطاع المالي.
4. **الشفافية والتعاون والشراكة:** تعزيز الشفافية المؤسسية وإرساء الشراكات التي تساهم في تطوير القطاع المالي في دولة الإمارات.
5. **تعزيز أداء المصرف المركزي:** إرساء ثقافة التميز من خلال تنمية المواهب، وتطوير الكفاءة التنظيمية، ودعم قيادة المصرف المركزي لتحقيق أفضل النتائج.

وشملت المراجعة مناقشات حول استشراف المستقبل والجاهزية، مع التأكيد على ضرورة وضع استراتيجيات استباقية لمواجهة التحديات العالمية الناشئة واغتنام الفرص المستقبلية.

وأسفرت هذه المناقشات عن اعتماد المصرف المركزي خطته لعام 2025 وتعديل أهدافه الاستراتيجية للعامين 2025-2026، وإعداد قائمة شاملة بالمشاريع ضمن مبادراته التحوّلية. وتهدِف هذه المبادرات إلى ضمان مرونة المصرف المركزي وجاهزيته للمستقبل، وتحقيق رؤيته بأن يكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم.

الاستشراف الاستراتيجي في المصرف المركزي

في إطار مبادرته لتعزيز جاهزيته للمستقبل، وتماشياً مع أجندة الجاهزية الوطنية لدولة الإمارات، بدأ المصرف المركزي في تنفيذ مبادرة "جاهزية المصرف المركزي للمستقبل"، والتي تهدف إلى إرساء إطار عمل يدعم الإدارة والمصرف المركزي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وصياغة الرؤى المستقبلية.

الرسم البياني 1
المحاور الرئيسية المحددة في الاستراتيجية

التكنولوجيا والبيانات	تطوّر القطاع المالي
الذكاء الاصطناعي	النقد والنظم المالية
التغير المناخيوالاستدامة	الموظفون والمواهب
العمل عن بُعد والقوى العاملة	الاستقرار الاقتصادي والمالي
التوترات الجيوسياسية والإقليمية	النظام العالميوالتوجّهات

الرسم البياني 2
أهم عشرة توجهات تم تحديدها خلال ورش عمل الإدارة العليا

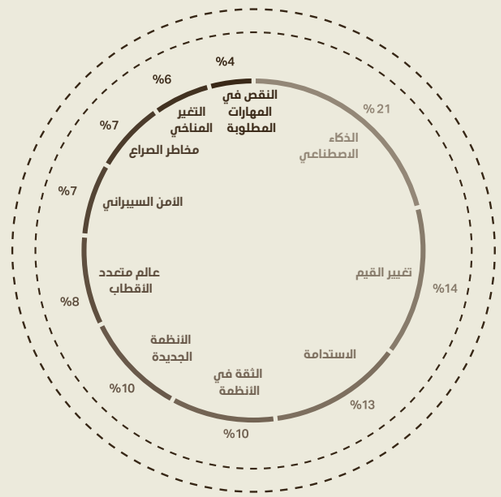

تم تحديد الذكاء الاصطناعي والقيم المتغيرة والاستدامة باعتبارها محاور رئيسية أو توجّهات كبرى للمستقبل العالمي.

وفي إطار هذه المبادرة، عقد المصرف المركزي ورش عمل لكبار المسؤولين وجلسة توعية عامة، بالإضافة إلى عرض تقديمي في المنتدى الاستراتيجي السنوي 2024.

وناقش المنتدى الخطوات اللازمة لضمان الجاهزية للمستقبل وتعزيز مرونة النظام المالي والاقتصاد الوطني على نطاق أوسع، وذلك بهدف التخفيف من المخاطر الناشئة والاستفادة من الفرص المتاحة. وخلال هذه الجلسات المنعقدة بقيادة خبراء متخصصين، بحث قادة وموظفو المصرف المركزي في الرؤى المستقبلية على المدى الطويل من خلال أدوات استشرافية متقدمة مثل تحليل السيناريوهات، واختبار السيناريوهات المحتملة، وترتيب الأولويات بحسب التوجّهات.

الرسم البياني 3
مستوى جاهزية المصرف المركزي وأهم 10 مجالات ذات أولوية بناءً على تحليل STEEPV

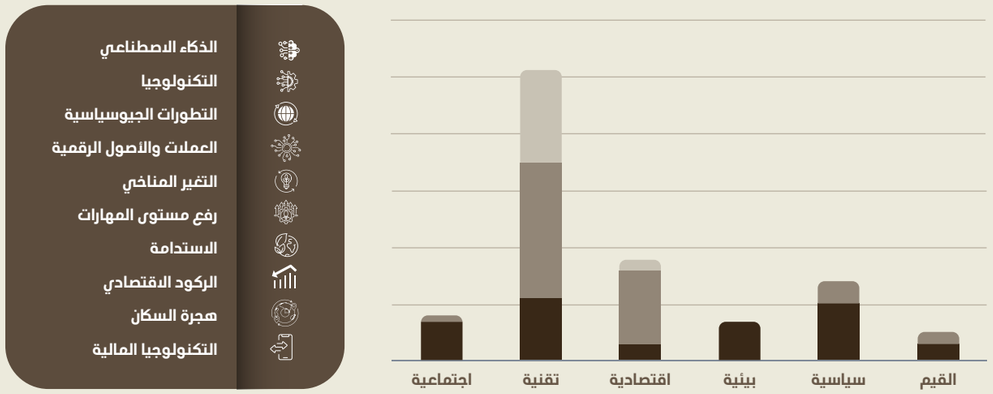

وبرزت التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بشكل غير مفاجئ كتوجّه رئيسي على كافة مستويات المصرف المركزي.

وسلطت هذه الجلسات الضوء على مستوى التحوّلات التي تتم مواجهتها، وأهمية الدور الذي يمارسه المصرف المركزي في دعم جاهزية دولة الإمارات لهذه التحوّلات. وفي المرحلة القادمة، سينتقل المصرف المركزي إلى تنفيذ وترسيخ الاستشراف المستقبلي داخل المؤسسة بالتعاون مع جميع الإدارات، لضمان جاهزية المصرف المركزي للمستقبل.

التميز والابتكار وإدارة الجودة

إلى جانب فوزه بجائزة الجهة الاتحادية الرائدة (هيئات أكثر من 500 موظف) ضمن جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز، تم ترشيح المصرف المركزي لست جوائز مؤسسية فرعية أخرى:

1. أفضل جهة في تحسين الأداء
2. أفضل جهة في تحقيق الريادة والتنافسية
3. أفضل جهة في الشراكة والتكامل
4. أفضل جهة في تبني الفكر التحوّلي
5. أفضل جهة في تبني الحلول المبتكرة
6. أفضل جهة في تطوير التشريعات والقوانين

تعكس هذه الجوائز التزام المصرف المركزي بالتميز، والتحول الرقمي، وبناء نظام مالي مرن.

حقق المصرف المركزي تقدماً كبيراً خلال العام الماضي في تعزيز ثقافة الابتكار، ما أسهم في تعزيز التميز المؤسسي. ومن أبرز المبادرات في هذا الصدد تطوير ونشر إطار وسياسة شاملة للابتكار، بما يتماشى مع معيار الأيزو 56001: 2019 لأنظمة إدارة الابتكار.

ISO 56001:2019 ISO 37301:2021 ISO 27001:2022

6. لمحة عن عام 2024

4.6 تريليون درهم	حجم القطاع المصرفي الإماراتي من حيث إجمالي الأصول الموحدة للبنوك التجارية
64.8 مليار درهم	حجم قطاع التأمين في دولة الإمارات من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
%21.4	الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على أساس سنوي
124.9 مليون درهم	إجمالي العقوبات/الغرامات المالية التي فرضها المصرف المركزي
291	إجمالي عدد عمليات التفتيش الاحترازية التي أجراها المصرف المركزي في عام 2024
258	إجمالي عدد عمليات التفتيش المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب التي أجراها المصرف المركزي في عام 2024
1026	عدد موظفي المصرف المركزي بدوام كامل
%59.4	معدل التوطين في المصرف المركزي

%1.7	معدل التضخم
55	حالات الإنفاذ التي تم البت فيها
24	البنوك المحلية العاملة في الدولة
38	البنوك الأجنبية العاملة في الدولة
59	عدد شركات التأمين المرخصة في الدولة
13	عدد تراخيص تسهيلات القيمة المخزنة في الدولة
23	عدد مزودي خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات المرخصة في الدولة

7. التطورات الاقتصادية

نظرة عامة على الاقتصاد العالمي لعام 2024

أظهر الاقتصاد العالمي مرونته في عام 2024 مدفوعاً بعاملين رئيسيين هما التراجع التدريجي للضغوط التي يفرضها التضخم والتوجّه التصاعدي المعتدل في معدلات النمو، حيث يقدّر متوسط النمو العالمي للعام بنسبة 3.2%. مع ذلك، لم يكن التوسع في النمو متساوياً، حيث سجلت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أداءً أفضل من الاقتصادات المتقدمة. وقد ساهمت عوامل عدة في دعم هذا النمو، بما في ذلك تحسّن سلاسل التوريد، وقوة الطلب الاستهلاكي في مناطق محددة، والدعم المستمر للسياسات النقدية، والانتعاش في التجارة على الرغم من التوترات الجيوسياسية والتحديات التجارية المستمرة.

وتراجع التضخم بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من العام، وشهدت الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً في التضخم الكلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وظلّ التضخم الأساسي مستمراً في البداية بسبب الظروف الصعبة في أسواق العمل، وارتفاع الأسعار في قطاع الخدمات، والتأثيرات المتبقية للاضطرابات السابقة في سلاسل الإمداد.

وبحلول نهاية العام، أدى التراجع العام في الضغوط التي يفرضها التضخم إلى قيام العديد من البنوك المركزية بإجراء عمليات خفض متتالية في أسعار الفائدة.

ومع ذلك، واجهت الأسواق الناشئة تحديات أكبر بشأن التضخم، خاصة في البلدان التي تعتمد على واردات الغذاء والطاقة، حيث أدى تقلب أسعار العملات والقيود على العرض إلى تفاقم الضغوط على الأسعار.

وبلغ متوسط أسعار خام برنت 81 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2024، مرتفعاً من 78 دولاراً أمريكياً في عام 2023. وعلى الرغم من تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط واضطرابات الشحن في البحر الأحمر، حافظت أسعار النفط على نطاق تداول ضيق نسبياً، متأثرة بضعف الطلب والإمدادات القوية من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك+. كما شهدت أسعار الذهب والمعادن الثمينة ارتفاعاً كبيراً في الأسعار، مدعومة بزيادة الطلب من البنوك المركزية والمستثمرين الذين يسعون إلى تحوطات فعالة ضد حالة عدم اليقين الجيوسياسي والتقلبات في الأسواق.

من ناحية أخرى، حقق الدرهم الإماراتي أداءً قوياً في عام 2024، حيث ارتفع متوسط سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة 1.5% وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 0.3%، ما يعكس معدل التضخم المنخفض نسبياً في الدولة.

الجدول 1
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في دولة الإمارات (%)

	2022	2023	2024 تقديرات	2025 توقعات	2026 توقعات
الناتج المحلي الإجمالي الكلي	7.5	3.6	3.9	4.7	5.7
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	7.1	6.2	4.6	5.1	4.8
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	8.5	3.1-	1.6	3.6	8.5
التضخم الكلي	4.8	1.6	1.7	2.0	2.1

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعام 2023، والمصرف المركزي للأعوام 2024-2026

حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات نمواً بنحو 3.9% في عام 2024، مدفوعاً بأداء قوي للقطاع غير النفطي، وانتعاش تدريجي في الأنشطة النفطية. ويتوقع المصرف المركزي أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.7% في عام 2025، مدفوعاً بتحسّن أداء القطاعين النفطي وغير النفطي. ومن المتوقع أن يستفيد قطاع الطاقة من التخفيف التدريجي المخطط له في خفض الإنتاج بدءاً من الربع الثاني من عام 2025، بينما يواصل القطاع غير النفطي الاستفادة من المبادرات الحكومية الداعمة للاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التوجّهات، إلى جانب زيادة إنتاج النفط والغاز، إلى دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5.7% في عام 2026.

الرسم البياني 4

الشركاء التجاريون الرئيسيون لدولة الإمارات العربية المتحدة (% من إجمالي التجارة)

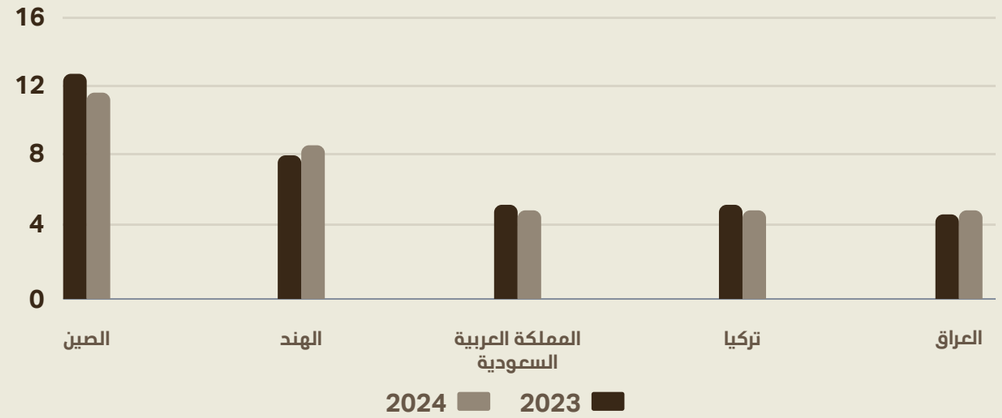

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

وتجاوزت التجارة الخارجية للسلع غير النفطية لدولة الإمارات 2.8 تريليون درهم في عام 2024، مسجلة زيادة قدرها 13.8%. ويعكس هذا النمو تطبيق سلسلة من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة بنجاح. وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 29.3%، بينما سجلت أنشطة إعادة التصدير نمواً بنسبة 3.8%، وارتفعت الواردات بنسبة 13.5%. وتصدرت الصين قائمة الشركاء التجاريين بنسبة 11.5% من إجمالي التجارة، تلتها الهند بنسبة (8.5%) ثم المملكة العربية السعودية بنسبة (5.4%). وشملت السلع الرئيسية المتداولة الذهب، ومعدات الاتصالات، والمركبات.

وظل معدل التضخم في دولة الإمارات مستقراً عند مستوى 1.7% في عام 2024، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 5.7%، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض التضخم في قطاع السلع القابلة للتداول. أما في قطاع السلع غير القابلة للتداول، فكان ارتفاع تكاليف الإسكان والمرافق يقابله جزئياً الانخفاض في مصاريف النقل. ويتوقع المصرف المركزي أن يصل معدل التضخم إلى 2.0% في عام 2025، مدفوعاً بشكل رئيسي بالسلع غير القابلة للتداول، لكن ستنخفض حدته بسبب اعتدال أسعار الطاقة، قبل أن يستقر عند 2.1% في عام 2026.

وشهد قطاع العقارات في دولة الإمارات نمواً قوياً في عام 2024، مستفيداً من المكانة التي تتمتع بها الدولة كمركز اقتصادي واستثماري رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ارتفعت معاملات بيع الوحدات السكنية في أبوظبي ودبي بنسبة 37.7% على أساس سنوي، بينما ارتفعت معاملات الإيجار بنسبة 1.0% على أساس سنوي.

من ناحية أخرى، حافظ القطاع المالي في دولة الإمارات على أدائه القوي مدعوماً بتحسن ملحوظ في الإيرادات الحكومية، حيث بلغت الإيرادات خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 404.9 مليار درهم بزيادة قدرها 9.4% على أساس سنوي، مدفوعةً بارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 22.1% على أساس سنوي، لتشكل بذلك أكثر من ثلثي إجمالي الإيرادات مقارنةً بنسبة 60.3% في الفترة نفسها من عام 2023. كما ارتفع الفائض المالي إلى 96.3 مليار درهم (بما يعادل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مسجلاً زيادة قدرها 57.8% مقارنة بـ 61.0 مليار درهم في الفترة نفسها من عام 2023.

وحافظ الزخم الاقتصادي لدولة الإمارات على قوته حتى نهاية العام، حيث سجل مؤشر مديري المشتريات العالمي الصادر عن "ستاندرد آند بورز جلوبال" 55.4 نقطة في ديسمبر مرتفعاً من 54.2 نقطة في نوفمبر، وبذلك تخطى متوسط عام 2024 الذي بلغ 55.1 نقطة. وتعتبر هذه النتيجة الأعلى منذ شهر مارس، ما يعكس زيادة كبيرة في الطلبات الجديدة، ويشير إلى توقعات إيجابية لعام 2025. وشهدت نتائج الأعمال أسرع

الرسم البياني 5

مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات

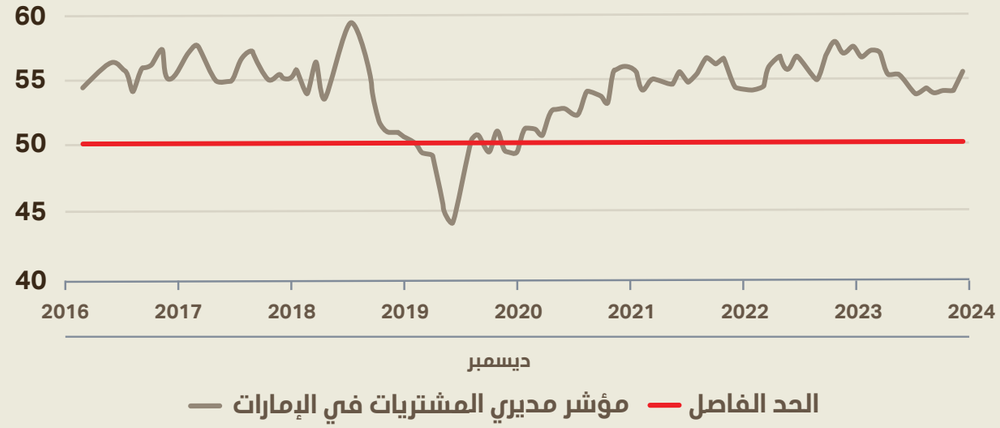

المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال

وواصل القطاع السياحي في دولة الإمارات ازدهاره خلال عام 2024 مساهماً في ترسيخ مكانة الدولة كوجهة سياحية عالمية مرموقة. واستقطبت إمارة دبي وحدها 18.7 مليون زائر خلال العام، مسجلةً زيادة سنوية قدرها 9%. وحافظت الفنادق على متوسط إشغال مرتفع بلغ 78%، وذلك بفضل استضافة الفعاليات الدولية، والسفر بقصد الأعمال، والسياحة الترفيهية. وبدورها، سجلت أبوظبي نمواً لافتاً، حيث استقبلت 4.8 مليون نزيل فندقي من دول العالم خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر، أي بزيادة قدرها 26% مقارنة بالعام السابق. وتستهدف استراتيجية أبوظبي للسياحة 2030 استقبال 39.3 مليون زائر بحلول نهاية العِقد، مدعومةً باستثمارات كبيرة في البنية التحتية الثقافية وقطاع الضيافة. وبشكل عام، استقبلت دولة الإمارات حوالي 150 مليون زائر عبر مطاراتها وموانئها، بينما استضافت فنادقها 30 مليون نزيل، وسجلت أكثر من 105 ملايين ليلة فندقية محققةً بذلك معدلات إشغال تعد من بين الأعلى على مستوى العالم.

المؤشرات المالية الرئيسية

تماشياً مع مسار سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي الذي حدده الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في عام 2024، قام المصرف المركزي بخفض أسعار الفائدة ثلاث مرات متتالية، حيث جرى تخفيض سعر الأساس بمقدار 100 نقطة أساس من 5.40% في نهاية عام 2023 إلى 4.40% بحلول نهاية عام 2024. وتقلص متوسط الفجوة بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الأساس بحوالي 12 نقطة أساس بين عامي 2023 و2024. وتحديداً، بلغ متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة حوالي 20 نقطة أساس أقل من سعر الأساس في عام 2024، مقارنة بمتوسط 32 نقطة أساس أقل من سعر الأساس في عام 2023.

وتعكس الفجوة السلبية المستمرة بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الأساس وجود فائض كبير في السيولة على مستوى القطاع المصرفي. كما يشير الانتقال السلس للتغيرات في سعر الأساس إلى أسعار السوق الأخرى، مثل سعر الإيبور وأسعار الإقراض، إلى فعالية قوية لانتقال السياسة النقدية، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم.

وحافظ القطاع المصرفي في الدولة على أدائه القوي خلال عام 2024، حيث تميز بوجود مصدات قوية لحماية رأس المال والسيولة، بالإضافة إلى استمرار الربحية. وحقق الإقراض نمواً بنسبة 9.5% على أساس سنوي حتى ديسمبر، مدفوعاً بزيادة الائتمان الممنوح للمقترضين من الأفراد والشركات. كما ساهم النمو القوي في الودائع بنسبة 12.9% على أساس سنوي ووفرة السيولة في توفير أوضاع مواتية للتمويل، وبقيت التوجّهات الائتمانية إيجابية، في حين واصلت جودة الأصول تحسّنها.

كما أظهر قطاع التامين أداءً قوياً في عام 2024، حيث حافظ على مستويات رسملة قوية ونمو مستقر. وبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة 64.8 مليار درهم، بزيادة قدرها 21.4% على أساس سنوي، بينما ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 35.8% على أساس سنوي لتصل إلى 42.9 مليار درهم. وتم الاكتتاب بـ 15.9 مليون وثيقة في القطاع، وحقق نسبة احتفاظ بلغت 54.3%. كما زادت المخصصات الفنية بنسبة 25.6% على أساس سنوي إلى 95.7 مليار درهم، في حين شهدت الأصول الإجمالية نمواً بنسبة 9.6% على أساس سنوي إلى 142.9 مليار درهم، في عام حدث فيه فيضان شديد في دبي.

8. تطورات العمليات التشغيلية

1.8 السياسة النقدية والأسواق المحلية

الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم
استمر خلال عام 2024 تنفيذ الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم - الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في عام 2020 - مع التركيز على وضع اللمسات الأخيرة على السياسات المتبقية وتسهيلات إدارة السيولة ذات الصلة، بالإضافة إلى ضمان التكافؤ بين المؤسسات المالية التقليدية المرخصة وتلك التي تمارس أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وشملت المبادرات الرئيسية طرح برنامج إعادة شراء الأذونات النقدية (M-Bills) الذي يسمح للمصرف المركزي بإعادة شراء الأذونات النقدية من خلال المزادات ويوفر وسيلة إضافية لتوفير السيولة من هذه الأذونات النقدية، بالإضافة إلى استكمال تطوير العمليات المتبقية للضبط الدقيق لوضع السيولة في السوق المفتوح من خلال تسهيلات الإقراض لأجل وعملية إعادة الشراء العكسية. وعند استخدام هذه التسهيلات إلى جانب تسهيلات مقايضة العملات الأجنبية الحالية، فإنها ستوفر للمصرف المركزي أدوات سيولة إضافية لضبط التقلبات قصيرة الأجل في سيولة القطاع المصرفي.

ويعتبر أحد الأهداف الرئيسية لإطار عمل السياسة النقدية ضمان التوافق بين الحوكمة والبنية التحتية لأدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتلك الخاصة بالعمليات التقليدية. وأدى ذلك إلى تطوير تسهيلات المرابحة لليلة واحدة التي سيتم تنفيذها في الربع الأول من عام 2025. توفر هذه التسهيلات بديلاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية لتسهيلات الإيداع لليلة واحدة، وتستخدم نهجاً مبتكراً وتقنية واجهة برمجة التطبيقات (API) لأتمتة المعاملات القائمة على مرابحة السلع، ما يتيح للبنك الذي يحتفظ باحتياطيات زائدة لدى المصرف المركزي الحصول على عوائد.

وقد تم تعزيز الكفاءة التشغيلية وحوكمة عمليات الضبط الدقيق لوضع السيولة في السوق المفتوح والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية في عام 2024 من خلال إتمام البرامج الزمنية لاتفاقية التحوّط الرئيسية التي سيتم إطلاقها في عام 2025، والتي تحكُم عمليات المصرف المركزي مع الأطراف المؤهلة في معاملات مثل مقايضات الصرف الأجنبي الإسلامية. تتماشى هذه التطورات مع عمليات السوق المفتوح المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يقوم بها المصرف المركزي، بالإضافة إلى توافقها مع أفضل الممارسات الدولية.

وتم الانتهاء فعلياً في عام 2024 من دعم السيولة المرتبط بالجائحة، والذي تم توفيره للقطاع المصرفي، بعد استعادة نسبة متطلبات الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب إلى 14%، وهي النسبة التي كانت سائدة قبل الجائحة. وجاء ذلك بعد مراجعة شاملة قائمة على الأدلة شملت دراسات للأحداث، وتحليلات اقتصادية قياسية، واستطلاعات لفهم تأثير التغييرات في متطلبات الاحتياطي. وخلُص هذا التحليل إلى أن الزيادات في متطلبات الاحتياطي في عامي 2023 و2024 كان لها تأثير ضئيل على أوضاع الائتمان، بينما ظلت ربحية القطاع المصرفي قوية.

تطوّر سوق الأذونات النقدية
قام المصرف المركزي بتطوير وإطلاق برنامج تقييم شامل للمتعاملين بالأذونات النقدية في عام 2024. واستندت المنهجية الأساسية للبرنامج إلى أفضل الممارسات في الأسواق الرائدة، حيث توفّر آلية لتقييم مدى وفاء المتعاملين بالأذونات النقدية بالتزاماتهم المحددة في ميثاق المتعاملين بالأذونات النقدية، مع التركيز على تطوير السوق الثانوية. وسيشجع التقييم السنوي المتعاملين بالأذونات النقدية على اعتماد ممارسات تتماشى مع تلك المتبعة في المراكز المالية الرائدة، ما يدعم تطوير سوق الدين بالعملة المحلية.

كما أجرى المصرف المركزي مراجعة مستقلة لمعايير أسعار الفائدة المرجعية محلياً في عام 2024، من أجل توفير معلومات دقيقة وموثوقة عن السوق لتعزيز كفاءة الأسواق وتنافسيتها. وقد تناولت المراجعة كيفية استخدام المعايير المرجعية وفهمها من قبل السوق على نطاق أوسع، وقدمت نتائج مهمة فيما يتعلق بفعالية الأنظمة والتواصل المؤثر. وسيتم تنفيذ التوصيات الرئيسية التي خلصت إليها المراجعة في عام 2025، ما سيسهم في تعزيز الثقة والشفافية في أسعار الفائدة المرجعية، والتي تُعد أساسية في تسعير المنتجات والأدوات المالية في السوق المحلية.

المراقبة والتحليلات في السوق
واصل المصرف المركزي تعزيز قدراته التحليلية من خلال اعتماد أحدث تقنيات التعلّم الآلي وأدوات الاقتصاد القياسي لدعم تطبيق السياسة النقدية بشكل فعال. وشملت مبادرات المصرف المركزي خلال العام تطوير إطار لوضع توقعات بالسيولة على المدى المتوسط، ونماذج متقدمة لتحليل خصائص تدفقات الصرف الأجنبي. وتوفر هذه الأدوات رؤية استباقية فيما يتعلق بإدارة السيولة، وتدعم اتخاذ قرارات قائمة على البيانات بخصوص عمليات السوق المفتوح. كما تم تطوير تحليلات متقدمة لمراقبة مزادات الأذونات النقدية. ويساعد تحليل سلوك مقدمي العروض في المزادات في الوقت الفعلي على تحسين كفاءة عمليات السوق المفتوح، وضمان اكتشاف التسعير الخاطئ والتعامل معه بفعالية.

وشملت مبادرات المصرف المركزي لمراقبة الأسواق النقدية إعداد تقارير داخلية منتظمة عن الأسواق المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى تطوير إضافي لمجموعة من الأدوات التحليلية المتقدمة. كما تم استحداث برنامج تواصل مع المشاركين الرئيسيين في السوق لاستكمال نهج كمي ملائم لتحليل الأسواق المحلية والسيولة، ما يوفر أسلوب عمل هام في برنامج المراقبة.

2.8 الاستقرار المالي

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التحديات في عام 2024، بما في ذلك الظروف المالية والنقدية الصعبة، والضغوط التي يفرضها التضخم باستمرار، والتوترات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين بشأن السياسات المتبعة. وعلى الرغم من هذه التطوّرات المعاكسة، أظهر النظام المالي في دولة الإمارات استقراراً مالياً ومرونة اقتصادية كبيرة خلال العام.

إطار عمل السياسة الاحترازية الكلية
استجابةً لبيئة الاقتصاد الكلي المعقدة، قام المصرف المركزي بإجراء تحسينات على إطار عمل السياسة الاحترازية الكلية في عام 2024. وشملت هذه التحسينات إنشاء مصد رأس مال محايد بنسبة 0.50% لمواجهة التقلبات الدورية للانكشافات الائتمانية للقطاع الخاص في دولة الإمارات. ويهدف هذا القرار، الذي استند إلى الدروس المستفادة من جائحة "كوفيد-19"، إلى تعزيز مجال السياسة الاحترازية الكلية. ومن خلال توفير مصدات حماية رأس المال في بيئات المخاطر القياسية، ستكون البنوك أكثر استعداداً لمعالجة الخسائر والحفاظ على الإقراض في ظل الظروف الاقتصادية المعاكسة. سيتم تطبيق متطلبات مصد رأس المال المحايد على مراحل تمتد لـ 12 شهراً، بدءاً من 1 يناير 2025، ليدخل حيز التنفيذ بالكامل في 1 يناير 2026.

في الربع الثاني من عام 2024، أجرى المصرف المركزي مراجعته السنوية لإطار عمل البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، والتي أكدت بقاء تصنيفات بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي دون تغيير. ويتعين على هذه المؤسسات الاحتفاظ بمصدات حماية رأس مال إضافية تتراوح بين 0.5% و2% من الأصول المرجحة بالمخاطر. ويسهم هذا النهج الموجه في تعزيز الاستقرار العام ومرونة القطاع المصرفي في دولة الإمارات من خلال فرض متطلبات رأسمالية أعلى على المؤسسات ذات الأهمية النظامية.

مراقبة النظام المالي
واصل المصرف المركزي مراقبة القطاع المالي من خلال تقييم شامل لنقاط الضعف والمرونة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية. وتم إعداد تقارير عن مراقبة النظام المالي على أساس شهري، وربع سنوي، وسنوي، حيث تُوفّر هذه التقارير أفكاراً معمقة حول سلامة القطاع المالي، ومواضيع معينة، والمخاطر المحتملة، وسياسات واستراتيجيات مقابلة لتخفيف المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يجري المصرف المركزي تقييماً مستمراً للمخاطر الناشئة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي لفهم مدى تأثيرها على النظام المالي في دولة الإمارات. وبدعم من لجنة سياسة الاستقرار المالي التابعة للمصرف المركزي، تضمن هذه الجهود المستمرة قدرة المصرف المركزي على مراقبة المخاطر النظامية بشكل فعال والحد منها.

اختبارات القدرة على تحمل الضغط لعام 2024
أجرى المصرف المركزي في عام 2024 اختباره السنوي للقدرة على تحمل الضغط كجزء من مهمته الرقابية الاحترازية الكلية والجزئية. وتمثل الهدف الأساسي من هذا الاختبار في إجراء تقييم دقيق لمدى مرونة البنوك الإماراتية في حال مواجهتها ركوداً اقتصادياً حاداً بشكل افتراضي، ولكنه مقبول.

تضمنت السيناريوهات السلبية التي تم أخذها بالاعتبار في اختبار القدرة على تحمل الضغط مخاطر اقتصادية كلية رئيسية، بما في ذلك انكماش كبير في التجارة العالمية بسبب الصراعات الجيوسياسية، والركود الاقتصادي العالمي وتأثيرهما على اقتصاد دولة الإمارات. كما شملت الاختبار المخاوف المتعلقة بالعمل في بيئة أسعار فائدة مرتفعة ومواجهة المخاطر الناشئة عن تغير المناخ. وشملت منهجية الاختبار:

- **تقييم قدرة المقترضين:** وهو تقييم واضح لقدرة المقترضين من الشركات والأفراد على الوفاء بالتزامات قروضهم في ظل الظروف المعاكسة.
- **احتساب الخسائر غير المحققة:** وهو إدراج الخسائر غير المحققة المحتملة في سندات الدين (المقيمة بتكلفتها المطفأة) التي تحتفظ بها البنوك.
- **تقييم مخاطر المناخ:** وهو إجراء تقييم للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بسبب تغيّر المناخ.

أظهرت نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات يمتلك احتياطات كافية من رأس المال والسيولة لتحمل تأثير السيناريوهات السلبية المفترضة.

علاوةً على ذلك، يواصل المصرف المركزي استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغط المتكررة لإجراء تقييم شامل للتأثير النظامي للمخاطر بشأن مواضيع معينة، مثل تشديد السياسة النقدية على القطاع المصرفي في الدولة. وتمثل الهدف الرئيسي من هذه الاختبارات في تحديد المخاطر المحتملة على قدرة المستهلكين والشركات في دولة الإمارات على تحمل الديون الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تقييم الأثر المترتب على مراكز رأس المال والسيولة في البنوك الإماراتية.

وإدراكاً للأهمية المتزايدة لمخاطر المناخ، أجرى المصرف المركزي تحليلاً مخصصاً لسيناريو المخاطر الجوهرية للمناخ. وتناول التقييم تعرض الإقراض العقاري للبنوك في دولة الإمارات لاثنين من المخاطر الجوهرية، وهما الفيضانات جرّاء الأمطار والعواصف، وذلك باستخدام سيناريوهين (سيناريو منتصف الطريق وسيناريو تطوير الوقود الأحفوري) اللذان طورتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة على فترات عائد مدتها 100 عام و250 عام. وتُظهر النتائج أن الخسائر الناجمة عن المخاطر الجوهرية ستؤثر على مبالغ المخصصات لدى البنوك بسبب انخفاض قيم الضمانات.

3.8 الاحتياطات والعمليات النقدية

في عام 2024، سجلت الأصول والخصوم نمواً قوياً بالتوازي مع نمو الأصول المصرفية المحلية لدولة الإمارات، ما يعكس الدور المتنامي للمصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية استناداً إلى الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم.

إدارة الاحتياطات
ارتفعت الاحتياطات من 183 مليار دولار أمريكي في بداية عام 2024 إلى 231 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام. وتمت إدارة الاحتياطات بما يتماشى مع التوظيف الاستراتيجي للأصول والمبادئ التوجيهية لسياسة الاستثمار التي وضعها مجلس إدارة المصرف المركزي.

شهدت أسواق الدخل الثابت تقلبات كبيرة نتيجة قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعكس مساره النقدي خلال العام، حيث قام بثلاث تخفيضات لأسعار الفائدة في النصف الثاني من عام 2024. وساهمت الانتخابات الأمريكية في زيادة تقلبات السوق، ما استلزم إدارة التمركز في أسواق أسعار الفائدة بعناية لتحقيق أفضل النتائج. وحقق المصرف المركزي توازناً صحيحاً محافظاً على المراكز الصحيحة في السوق، ما ساهم في تحقيق عائد استثماري قوي خلال عام 2024، والذي سجل مستوى قياسياً وتفوق على معايير المقارنة ذات الصلة والمخصصة لإدارة الاحتياطات. كما كان للذهب دورٌ هام في الأداء العام نظراً لارتفاعه المستمر خلال العام.

وحصل المصرف المركزي على موافقة مجلس الإدارة بشأن سياسة التوظيف الاستراتيجي الجديد للأصول للفترة 2025-2029، إلى جانب سياسات الاستثمار والمديرين الخارجيين المحدثة. ويستند التوظيف الاستراتيجي الجديد للأصول إلى التوظيف الاستراتيجي الأولي الذي تم إطلاقه في عام 2021، ويسهم في تعزيز تنويع احتياطات المصرف المركزي مع الحفاظ على تركيبة محفظته بما يتماشى مع تقبّل المخاطر واحتياجات السيولة التشغيلية.

وعززت سياسة الاستثمار المحدثة مجموعة الأهداف الاستثمارية للمصرف المركزي من خلال إضافة اعتبارات الاستثمار المستدام والمسؤول شريطة أن تكون متوافقة مع الأهداف الائتمانية الأساسية المتمثلة في الحفاظ على رأس المال، والسيولة، وتحقيق العوائد. ويدرس المصرف المركزي إدخال فحص الاستثمار المسؤول اجتماعياً بشكل تدريجي عبر مختلف محافظه الاستثمارية.

في عام 2024، قام المصرف المركزي لأول مرة بتعيين مديري أصول خارجيين لإدارة جزء من احتياطاته. وقد مهد إدخال هؤلاء المديرين الطريق للمرحلة التالية من التنويع في إطار التوظيف الاستراتيجي للأصول. وسيعتمد المصرف المركزي في عام 2025 على هذه المنصة لتنفيذ التوظيف الاستراتيجي الجديد للأصول.

دارة النقد
حافظ المصرف المركزي على دوره الرئيسي في دعم إدارة السيولة في القطاع المصرفي وتعزيز تطوير منحنى عائد مرجعي للدرهم الإماراتي من خلال الإصدار الفعال للأذونات النقدية وشهادات الإيداع الإسلامية. وعلى مدار العام، تم إجراء 24 مزاداً للأذونات النقدية، إلى جانب الإصدار اليومي لشهادات الإيداع الإسلامية. وكما في 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي المبلغ المستحق من الأذونات النقدية 209.1 مليار درهم، بينما بلغ إجمالي المبلغ المستحق من شهادات الإيداع الإسلامية 42.4 مليار درهم.

ونجح المصرف المركزي في إصدار سندات وصكوك خزينة حكومية نيابة عن وزارة المالية من خلال تسهيل تسع مزادات، مما أدى إلى تحقيق إجمالي مبلغ مستحق بقيمة 23.45 مليار درهم بحلول نهاية العام.

علاوةً على ذلك، وبموجب الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم، استكمل المصرف المركزي تطوير تسهيلات المرابحة لليلة واحدة، ما عزز توافر أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4.8 الرقابة

1.4.8 الرقابة الاحترازية على المؤسسات المالية

تُعد الرقابة الاحترازية على المؤسسات المالية أحد أنشطة العمل الأساسية للمصرف المركزي، ويتم دعم هذه المهمة من خلال اعتماد التكنولوجيا التي تعدّ الآن عاملاً رئيسياً لضمان مرونة البنوك من خلال تقييم جودة الأصول والسيولة والمرونة التشغيلية ورأس المال لحماية أموال المودعين.

ويتولى المصرف المركزي مسؤولية توفير رقابة شاملة على جميع المؤسسات المالية المرخصة، وذلك باستخدام أدوات تصنيف المخاطر. وتربط هذه الأدوات النماذج التشغيلية للبنوك مع بيئة الاقتصاد الكلي والمحلي لفهم نقاط الضعف المحتملة. ويساعد هذا النهج البنوك عبر تزويدها بتقييم مستقل وتعزيز ثقة المستثمرين. وتضمن ذلك إجراء عمليات تفتيش محدودة النطاق، وعمليات تفتيش بقصد المتابعة، وتقييمات موضوعية للمؤسسات المالية المرخصة.

علاوةً على ذلك، تم إجراء عمليات تفتيش على شركات التمويل وشركات التكنولوجيا المالية وشركات الصرافة لتحديد المخاطر وشيكة الحدوث واستراتيجيات تخفيفها المناسبة لضمان مرونة العمليات وكفاءتها.

وتعدّ عمليات التفتيش الأساسية هذه بمثابة عمليات تفتيش شاملة لجميع المخاطر المشمولة في منهجية تقييم المخاطر المتبعة، وتهدف إلى ضمان فهم المخاطر الحالية بشكل كامل داخل المؤسسة المالية المرخصة والنهج المتبع لإدارتها والتخفيف منها.

الجدول 2

عمليات التفتيش الاحترازية خلال عام 2024

	2023	2024
عمليات التفتيش الأساسية / كاملة النطاق للبنوك	3	1
عمليات التفتيش محدودة النطاق/ المتابعة للبنوك	30	110
عمليات التفتيش محددة الموضوع – شاملة البنوك	117	97
شركات التمويل	8	10
شركات الصرافة	39	4
عمليات التفتيش الأساسية لشركات التأمين	2	5
عمليات التفتيش محدودة النطاق لشركات التأمين	10	12
عمليات التفتيش محددة الموضوع لشركات التأمين	8	17
عمليات التفتيش للمهن المرتبطة بالتأمين	30	35
الإجمالي	247	291

وتغطي عمليات التفتيش محدودة النطاق، مجالات مختلفة من المخاطر، ولكن بدرجة أقل، ويمكن استخدامها كدراسة لسلامة الأعمال، حيث تمت ملاحظة تراجع معتدل عبر مختلف عناصر المخاطر من خلال الرقابة الخارجية، فيما تركز عمليات التفتيش محددة الموضوع، على سبيل المثال، على الأنشطة الشائعة عبر مجموعة من المؤسسات المماثلة أو مجال خاص موجود في عدة مؤسسات – مثل إدارة مخاطر الأمن السيبراني في البنوك. أما بالنسبة لعمليات التفتيش المتعلقة بالمتابعة، فيتم إجراؤها للتحقق من صحة النتائج الرقابية أو الإجراءات التصحيحية التي تقترحها المؤسسات المالية المرخصة.

ويُعد برنامج التفتيش جزءاً من المهام القانونية للمصرف المركزي لضمان فعالية الرقابة، وينتج عن هذا العمل إصدار تقارير متعددة يتم نشرها على أساس يومي، وشهري، وربع سنوي. وتغطي هذه التقارير عمليات الرقابة الخارجية، بما في ذلك البث اليومي لأحدث الأخبار والمقالات المتعلقة بالقطاع المصرفي وتقرير شهري عن البنوك. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد تقارير البيانات الشاملة التي تتضمن معلومات إشرافية وغير إشرافية تتعلق بكل كيان، وتقارير لوحة المعلومات التي تقيس الدرجة الإشرافية لكل بنك.

ولضمان امتثال القطاع المستمر للأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني، يقوم المصرف المركزي بإجراء عمليات تدقيق منتظمة على الأصول الرقمية وعلى تعرّض البنوك في هذا القطاع. وتتم الاستعانة بخبراء متخصصين للمساعدة في مجالات الموضوعات الجديدة، وقد تم تبسيط هذه العمليات بشكل أكبر من خلال وضع إجراءات تشغيل قياسية.

الجدول 3

العدد الإجمالي للشركات المرخصة حسب نوعها في عام 2024

	الإجمالي كما في عام 2023	الإجمالي كما في عام 2024
بنوك	61	62
شركات تمويل	17	18
شركات صرافة	77	73
مكاتب تمثيلية للبنوك	62	59
تسهيلات القيم المخزّنة	7	13
مزودو خدمات الدفع للتجزئة	12	23
خدمات رموز الدفع	-	1
شركات التأمين	60	59
وسطاء التأمين	168	163
وكلاء التأمين	29	22
مستشارو التأمين	51	52
خبراء تقدير الخسائر والأضرار	136	146
الخبراء الاكتواريّون	74	74
شركات الإدارة من الأطراف الثالثة	21	22
مواقع مقارنة أسعار وثائق التأمين	13	16
وسطاء الحوالة	45	37
الإجمالي	835	841

الخدمات المصرفية

العمليات الخارجية للبنوك المحلية

في إطار تنفيذ نهجه الرقابي القائم على المخاطر على أساس موحد، واصل المصرف المركزي تعزيز تعاونه الرقابي مع نظرائه الخارجيين ذوي الصلة خلال عام 2024، فضلاً عن إشرافه المستمر على العمليات الخارجية للبنوك المؤسسة محلياً.

وعلى غرار السنوات السابقة، أجرى المصرف المركزي عمليتي تفتيش خارجيتين بناءً على خطته الرقابية القائمة على المخاطر. كما عزز متطلباته المتعلقة بتقارير التدقيق المطولة، التي تركز على تقييم تطبيق المعايير الاحترازية عبر مجالات المخاطر الرئيسية للعمليات الخارجية للبنوك المؤسسة محلياً. ويستخدم المصرف المركزي تقارير التدقيق المطولة كأداة رقابية إضافية لتوسيع نطاق الأنشطة الرقابية على العمليات الأجنبية والعابرة للحدود للبنوك المحلية، من خلال توفير معلومات تمكن المصرف المركزي من تقييم أي مخاطر في طور النشوء أو ناشئة تتعلق بالأنشطة المصرفية عبر الحدود.

عمليات التفتيش محددة الموضوع

التفتيش محدد الموضوع المتقدم على جودة الأصول

أجرى المصرف المركزي خلال العام مراجعة محددة الموضوع على مستوى النظام لجودة الأصول لجميع المقترضين الرئيسيين بشأن حالات انكشاف محددة تتجاوز 300 مليون درهم. وتمثل الهدف الرئيسي من هذه المراجعة في تعزيز وتحسين اتساق تصنيفات مخاطر الائتمان للمقترضين عبر النظام المصرفي، وقد أدى ذلك لتحديد القروض المتعثرة التي قد تتم مراقبتها ومراجعتها بانتظام.

التفتيش محدد الموضوع للحوكمة المؤسسية

أجرى المصرف المركزي تفتيشاً محدد الموضوع للحوكمة المؤسسية لعدد من البنوك المختارة، حيث تم تقييم فعالية الآليات التي يستخدمها مجلس الإدارة والإدارة العليا في تلك البنوك لتعزيز مسؤولياتهما الرقابية.

التفتيش محدد الموضوع لرأس مال الدعامة 2

أجرى المصرف المركزي عملية مراجعة محددة الموضوع لتخطيط رأس المال الخاص الدعامة 2 لتحديد نقاط الضعف في العمليات الداخلية للبنوك، وصولاً إلى تقييم احتياجاتها من رأس المال، وخاصة فيما يتعلق بمستوى تقبّل المخاطر.

التفتيش محدد الموضوع للسيولة

أجرى المصرف المركزي مراجعة تستهدف السيولة للتأكد من امتلاك البنوك لإطار قوي لإدارة السيولة، واتباعها استراتيجية لإدارة المخاطر، وسياسات وإجراءات مناسبة، وتمتعها بمستوى كاف من المرونة لمواجهة ضغوط السيولة.

التفتيش محدد الموضوع لاختبارات القدرة على تحمل الضغط

أجرى المصرف المركزي تفتيشاً محدد الموضوع لاختبار القدرة على تحمل الضغط لبنوك مختارة، بهدف مراجعة الأطر الداخلية لفهم كيفية تقييم هذه البنوك لمخاطرها الجوهرية ومدى كفاية موارد رأس المال والسيولة الخاصة بها.

التفتيش محدد الموضوع للتعرض لمخاطر المناخ

أجرى المصرف المركزي عملية مراجعة تستهدف كيفية قيام بعض البنوك المختارة بدمج إدارة المخاطر المالية الجوهرية المتعلقة بالمناخ ضمن استراتيجيات أعمالها، بالإضافة إلى دعم تنفيذ هذه البنوك لأطر الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية.

التفتيش محدد الموضوع للمرونة التشغيلية

أجرى المصرف المركزي عملية مراجعة أولى لمخاطر المرونة التشغيلية ضمن نموذج أعمال بنوك مختارة، والتي ركزت على المخاطر التشغيلية، والتخطيط لاستمرارية الأعمال، والتعافي من الكوارث، ودور الأطراف الثالثة.

التفتيش محدد الموضوع للتقارير الرقابية

تضمن هذا التفتيش الالتزام بالجداول الزمنية والدقة والاتساق، بما في ذلك تقييم مدى ملاءمة مسؤوليات الإدارة العليا للبنوك ودور المدققين الداخليين والخارجيين فيها.

نظام الائتمان التجاري

عزز المصرف المركزي نظام الائتمان التجاري الخاص به في عام 2024، ما يضمن حصول المقرضين على رؤية أوسع للالتزامات المالية للمقترضين الحاليين والمحتملين، بالإضافة إلى تحسين جودة البيانات والرقابة الإشرافية.

التحاليل وبناء النماذج

تُمكّن القدرات التحليلية المعززة للمصرف المركزي من تقييم تأثيرات الارتفاع المفاجئ لأسعار الفائدة على البنوك على صعيد ميزانيتها العمومية. وتم استخدام هذه الأداة الجديدة لدعم المبادرات الرقابية، وإرشاد البنوك، وتحديد وقياس وتخفيف مخاطر أسعار الفائدة على نطاق أوسع.

عملية المراجعة الرقابية والتقييم

أنجز المصرف المركزي سبعة تقارير لعمليات المراجعة الرقابية والتقييم خلال العام 2024، وشملت هذه التقارير جميع البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، بالإضافة إلى العديد من البنوك الوطنية الكبيرة الأخرى، والتي تم اختيارها للخضوع للرقابة الدقيقة من قبل اللجنة التوجيهية للمراجعة الرقابية والتقييم. وتعتمد هذه العملية على الهيكل الموحد لمجموعة كل مؤسسة مالية.

عمليات تقييم التوافق والملاءمة

يواصل المصرف المركزي التأكد من أن الأفراد المعنيين داخل المؤسسات المالية المرخصة قد خضعوا لعملية تقييم التوافق والملاءمة وفقاً للمعايير الدولية، ويجب أن تتم الموافقة عليهم من قبل المصرف المركزي. وبحلول نهاية العام، أجرى المصرف 531 عملية تقييم للتوافق والملاءمة في المؤسسات المالية المرخصة، ورفض ما مجموعه 194 طلب تعيين.

التعاون الرقابي

تشمل الأنشطة الرئيسية في هذا الإطار التعامل مع الطلبات الواردة من هيئة الأوراق المالية والسلع، والوزارات الاتحادية في دولة الإمارات، وجهات إنفاذ القانون والسلطات الرقابية المحلية والأجنبية. وعقد المصرف المركزي جلستي رقابة عالميتين، وشارك في الجلسات التي نظمتها سلطات رقابية أجنبية، كما تم إجراء عمليات تفتيش إضافية، حسب الحاجة، بالتعاون مع تلك الجهات الرقابية.

الجدول 4

البنوك حسب الفئة

	المحلية	الأجنبية
التجارية	21	27
المحدودة	1	11
المتخصصة	2	-
الإجمالي	24	38

الجدول 5

البنوك حسب الإمارة

	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
التجارية	14	26	4	1	1	1	1
المحدودة	6	6	-	-	-	-	-
المتخصصة	1	-	-	1	-	-	-
الإجمالي	62						

الرقابة على التأمين
يواصل المصرف المركزي تنفيذ مجموعة من التغييرات الرقابية والاستراتيجية لضمان تعزيز الرقابة على قطاع التأمين في الدولة.

أ- التراخيص الجديدة

ظل عدد الكيانات المرخصة ثابتاً تقريباً خلال العام، إذْ لم يشهد سوى زيادة طفيفة بلغت 0.1% فقط، من 559 (2023) إلى 560 (2024).

الجدول 6

عدد الشركات المرخصة

	2023	2024
شركات التأمين المرخصة	60	59
المهن المرتبطة بالتأمين	499	501
الإجمالي	559	560

ب- البيانات المالية الرئيسية

الجدول 7

البيانات المالية الرئيسية

الإجمالي

مليار درهم	2023	2024
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	53.4	64.8
إجمالي المطالبات المدفوعة	31.6	42.9

إجمالي الأقساط المكتتبة
واصل قطاع التأمين نموه خلال عام 2024، وارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 21.4% على أساس سنوي، ليصل إلى 64.8 مليار درهم، وبلغ إجمالي عدد وثائق التأمين المكتتبة 15.9 مليون وثيقة. وبالمثل، ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 35.8% ليصل إلى 42.9 مليار درهم، وبلغت نسبة المبالغ المحتجزة 54.3%، وارتفعت المخصصات الفنية إلى 95.7 مليار درهم.

المطالبات المدفوعة
ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة من قبل شركات التأمين مع نهاية عام 2024 إلى 42.9 مليار درهم مقارنة بـ 31.6 مليار درهم في العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع جزئياً إلى الفيضانات التي شهدتها عدة مناطق في دولة الإمارات بسبب هطول الأمطار الغزيرة.

إجمالي الأصول
بلغ إجمالي أصول شركات التأمين 142.9 مليار درهم بنهاية عام 2024، مقارنة بـ 130.3 مليار درهم في عام 2023، ما سمح بتنويع فئات الأصول تماشياً مع الأنظمة المالية لشركات التأمين التقليدي والتكافلي.

ج- أنظمة التأمين

بعد صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (48) لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين في 31 أكتوبر 2023، يُطبق المصرف المركزي القانون الجديد الذي ينقل صلاحيات التنظيم والإشراف من هيئة التأمين إلى المصرف المركزي. ويواصل المصرف المركزي جهوده لضمان ترخيص وسطاء التأمين والإشراف عليهم على نحو ملائم، بناءً على طبيعة وحجم وتعقيد أعمالهم، مع ضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بحكمة والتعامل معها بفعالية.

د- زيارات التفتيش الميدانية

اشتمل دور المصرف المركزي في قطاع التأمين على إجراء زيارات ميدانية للكيانات المرخصة لتقييم قدرتها على إدارة جميع المخاطر، وحماية حاملي وثائق التأمين، ومطالباتها بإجراء التحسينات اللازمة على نهج عملها عند الضرورة. وأجرى المصرف المركزي 69 زيارة تفتيش ميدانية خلال عام 2024 (زيادة بنسبة 38% عن عام 2023) شملت شركات التأمين والمهن المرتبطة بها.

هـ- تطبيق إطار تقييم المخاطر

كجزء من مبادرة رئيسية لاعتماد نهج إشرافي قائم على المخاطر، طوّر المصرف المركزي إطار تقييم المخاطر في قطاع التأمين. ويأخذ إطار تقييم المخاطر في الاعتبار قائمة شاملة من البيانات الكمية والعوامل النوعية المُجمّعة من شركات التأمين، ثم يُقيّم المخاطر التي تُشكلها هذه الشركات على الأهداف الرقابية والإشرافية للمصرف المركزي. ويدعم تصنيف المخاطر عملية المراجعة الإشرافية الشاملة، ويُوجه وتيرة وحجم عملية الرقابة، ويُحدد خطة التفتيش الميداني والتفتيش خارج الموقع للكيانات الخاضعة للرقابة.

و- الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تماشياً مع استراتيجية المصرف المركزي التدريجية لاعتماد الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية بشكل كامل، تمت إضافة متطلب جديد في عام 2024 لضمان دقة المعلومات الواردة في البيانات المالية وخلوها من أي أخطاء جوهرية. وبالإضافة إلى تقارير تقييم الإدارة، يتعين على شركات التأمين حالياً تقديم تقرير مراجعة شامل للضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية يتم إعداده من قبل المدققين الداخليين واعتماده من قبل مجلس إدارتها.

ز- الاستشارات والتواصل مع القطاع

نظم المصرف المركزي سلسلة من ورش العمل التفاعلية في عام 2024 لاطلاع القطاع بآخر مستجدات المتطلبات والتطورات الرقابية. واستهدفت الورش شركات التأمين، والخبراء الاكتواريين، والمدققين الخارجيين.

التراخيص
يقوم فريق التراخيص في المصرف المركزي بمعالجة طلبات المتقدمين الجدد والمرخص لهم الحاليين. ويتم تصنيف المرخص لهم الحاليين وفقاً للخدمات التي يقدمونها ونوع تراخيصهم، ويشمل ذلك البنوك، وشركات التمويل، وشركات الصرافة، والمكاتب التمثيلية للبنوك، ومُصدري تسهيلات القيم المُخزنة، ومقدمي خدمات الدفع للتجزئة، ومزودي خدمات رموز الدفع.

وفي عام 2024، قام المصرف المركزي بمعالجة طلبات الخدمات التالية:

- تراخيص جديدة
- تعديل تراخيص
- تجديد تراخيص (لا ينطبق على البنوك)
- تراخيص وموافقات للفروع (فتح/نقل/إغلاق/تغيير ساعات العمل)
- تراخيص وموافقات وحدات الخدمات المصرفية الإلكترونية (فتح/نقل/إغلاق/تغيير ساعات العمل)
- تراخيص وموافقات مكاتب الدفع (فتح/نقل/إغلاق/تغيير ساعات العمل)
- تركيب أجهزة الصراف الآلي وإغلاقها

ويُبيّن الجدول التالي إجمالي عدد الشركات المرخص لها حسب نوعها كما في 31 ديسمبر 2024 مقارنة مع 31 ديسمبر 2023:

الجدول 8

العدد الإجمالي للشركات المرخص لها حسب نوعها

نوع الترخيص	الإجمالي كما في عام 2024	الإجمالي كما في عام 2023	نسبة التغيير
بنوك	[1]62	61	%2
شركات التمويل	[2]18	17	%6
شركات الصرافة	[3]73	77	%5-
مكاتب تمثيلية للبنوك	59	62	%5-
تسهيلات القيم المخزّنة	13	7	%86
خدمات الدفع للتجزئة	23	12	%92
مزودو خدمات رموز الدفع	[4]1	0	%100
الإجمالي	**249**	**236**	**%6**

الرسم البياني 6

الشركات المرخص لها حسب نوعها

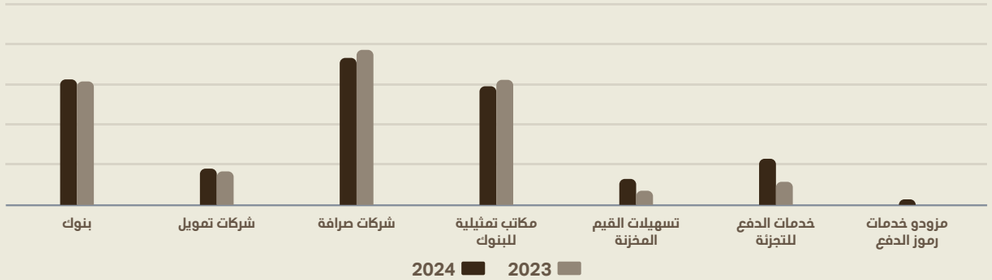

خلال عام 2024، تم منح تراخيص لعدد كبير من شركات التكنولوجيا المالية الجديدة للعمل في دولة الإمارات. ومُنحت هذه التراخيص بشكل أساسي لمقدّمي خدمات تسهيلات القيم المُخزّنة (بنسبة 86%) ومزودي خدمات الدفع (بنسبة 92%). وفيما يتعلق بإصدار نظامٍ في عام 2024 بهدف طرح أنواع جديدة من التراخيص، أصدر المصرف المركزي أول ترخيص لمزودي خدمات رموز الدفع بالدرهم.

1 تم ترخيص بنك وطني إسلامي متخصص جديد خلال عام 2024.
2 تم ترخيص شركة تمويل وطنية تقليدية جديدة خلال عام 2024.
3 يعود انخفاض إجمالي عدد شركات الصرافة إلى اندماج أربع شركات صرافة في شركتين، وإغلاق اثنتين من شركات الصرافة الأخرى.
4 تم إصدار نوع جديد من التراخيص خلال عام 2024.

2.4.8 مراقبة الجرائم المالية

أحرز المصرف المركزي تقدماً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب عالمياً، من خلال إرساء أطر عمل فعّالة ومرنة. وبموجب قرار أعلنت عنه في 23 فبراير 2024، قامت مجموعة العمل المالي "فاتف" برفع اسم دولة الإمارات من قائمة الرقابة المعزّزة. وتلتزم دولة الإمارات باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحفاظ على تصنيفها الحالي في قائمة مجموعة العمل المالي "فاتف"، وستواصل دورها الاستباقي في مكافحة الجرائم المالية على المستوى العالمي. وفي هذا الإطار، تم اعتماد نهج رقابي قائم على المخاطر يشمل إصدار القوانين والأنظمة والإرشادات، بالإضافة إلى تعزيز فهم المؤسسات المالية المرخصة للمخاطر. ويتطلب ذلك تنفيذاً فعالاً لالتزاماتها القانونية المتعلقة بالحد من الأنشطة غير المشروعة في النظام المالي.

وعزز المصرف المركزي بشكل ملحوظ الرقابة على المؤسسات المالية المرخصة، وشركات التأمين والمهن المرتبطة بها، ووسطاء خدمات الحوالة المسجلين. وتخضع جميع الكيانات عالية المخاطر لعمليات رقابية تشمل زيارات تفتيش ميدانية مستهدفة قائمة على تقييم المخاطر.

ونجح المصرف المركزي في تنفيذ برنامج "مراجعات الأشخاص المهرة" الذي يعد الأفضل ضمن فئته تماشياً مع رؤيته واستراتيجيته. ومع إضافة 82 شخصاً ماهراً، و30 خبيراً متخصصاً في مجالات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة في المصرف المركزي، أكمل المصرف المركزي جميع عمليات التفتيش الميدانية بنجاح عبر القطاع.

كما عزز المصرف المركزي نهجه الرقابي للكشف عن المخالفات من خلال التعاون الوثيق مع جهات إنفاذ القانون ووحدة المعلومات المالية. وأثمر هذا النهج التعاوني عن إجراء مراقبة استباقية للقطاع ورصد المؤسسات المالية المرخصة غير الملتزمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها.

وأدت زيادة الموارد إلى ارتفاع عدد عمليات التفتيش في عام 2024، مع انخفاض عدد أوجه القصور، وبالتالي تقليل الحاجة إلى إجراءات تصحيحية. ويشير هذا الانخفاض في الإجراءات التصحيحية إلى ارتفاع مستوى الامتثال في القطاع. كما استحدث المصرف المركزي عدداً من عمليات المراقبة والمراجعات من طرف ثالث فيما يتعلق بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى فرض عقوبات على المؤسسات المالية المرخصة غير الملتزمة.

يُعدّ التعليم المستمر والمشاركة الفاعلة مع الشركاء الدوليين ركائز أساسية في نهج المصرف المركزي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل. ويوفر هذا فرصاً لتبادل الأفكار والخبرات واعتماد أفضل الممارسات الدولية الناشئة. كما أن التفاعل المنتظم مع القطاعين العام والخاص يعزز نهجاً حكومياً شاملاً لجميع جوانب مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل. ومنذ عام 2020، أصدر المصرف المركزي أكثر من 160 إشعاراً وتعميماً وإرشاداً في مجال مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل التنظيمات غير المشروعة.

كما نظّم المصرف المركزي أكثر من 20 فعالية توعوية بحضور 11,478 مشاركاً من القطاع الخاص. ولأول مرة، أطلق المصرف المركزي برنامجاً دولياً للتوعية بشأن الرقابة على عمليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل، وذلك في إطار جهود التعاون الدولي وبرنامج تبادل المعلومات. وتم من خلال هذا البرنامج مشاركة التقدم والنجاح الذي حققه نظام الرقابة للمصرف المركزي مع الهيئات الرقابية المعنية بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل عالمياً، وكذلك الجهات المعنية بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل، والهيئات الإقليمية للدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجموعة العمل المالي (فاتف). حيث تشير الدول الأعضاء إلى الدول الملتزمة بتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي، بينما تشير الدول غير الأعضاء إلى الدول التي لم تنضم لمجموعة العمل المالي.

وسلط برنامج تبادل المعلومات الضوء على العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح إطار العمل الرقابي المعزز للمصرف المركزي، وتطبيق الرقابة والإشراف القائم على المخاطر لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل، وآليات الإنفاذ، والإنجازات، والتحديات، والدروس المستفادة على مدى السنوات الخمس الماضية (2020 إلى 2024).

وحققت هذه البرامج الفائدة للمصرف المركزي والدول المدعوة معاً، حيث سهلت تبادل الخبرات، بما في ذلك تطبيق تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل على مستوى القطاع والمؤسسات، وتطبيق الرقابة القائمة على المخاطر لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة أسلحة الدمار الشامل. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تنفيذ برنامج التوعية في ثماني دول، بحضور 32 مشاركاً.

وعمل المصرف المركزي بالتعاون الوثيق مع وزارة العدل، ووزارة الاقتصاد، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسلطة دبي للخدمات المالية، وسوق أبوظبي العالمي، ومؤخراً الهيئة العامة لتنظيم الألعاب التجارية، لوضع معايير مكافحة الجرائم المالية من خلال تبادل أفضل الممارسات، وإجراء عمليات رقابة مشتركة، وتحديد التهديدات والتوجهات المستقبلية. وأسفر هذا التعاون الوثيق عن نتائج ملموسة، مثل تطوير التقييم الوطني للمخاطر، وتقييمات المخاطر القطاعية، وتقارير أنماط التصنيف، ودليل أفضل الممارسات بشأن ممارسات التراخيص وأنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين. وفي عام 2024، نظّمت لجنة الرقابة

الفرعية حملات توعية حضرها أكثر من 39,000 مشارك من القطاع الخاص.

علاوةً على ذلك، أدى التعاون المحلي الوثيق مع السلطات المختصة في دولة الإمارات إلى صياغة "قاعدة انتقال الأصول" لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية، والتي تهدف إلى تعزيز الضوابط التي تفرضها الدولة لمواجهة وكشف غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل فيما يتعلق بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وتماشياً مع التوصية رقم 16 لمجموعة العمل المالي، تحدد "قاعدة انتقال الأصول" في دولة الإمارات الحد الأدنى من المعايير التي يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية مراعاتها عند إجراء أو استلام تحويل أصول مشفرة نيابةً عن العملاء. وسيتعين على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الحصول على تفاصيل دقيقة تتعلق بمرسل ومتلقي حوالات الأصول الافتراضية والإفصاح عنها لنظرائهم من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو المؤسسات المالية، سواءً أثناء المعاملة أو قبلها.

ولتبسيط الإجراءات الرقابية، طبّق المصرف المركزي حلاً آلياً مؤقتاً لتحسين إجراءاته الرقابية وتبسيط عمليات الإبلاغ للمؤسسات المالية المرخصة وشركات التأمين والمهن المرتبطة بها ووسطاء الحوالة المسجلين. وباستخدام أحدث التقنيات وتحليل البيانات، أصبح المصرف المركزي أكثر قدرة على تحديد المخاطر الناشئة ومعالجتها. وتُسهم استثمارات المصرف المركزي في نموذج تقييم المخاطر المؤسسية لعمليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل في توفير قدر أكبر من الاتساق عبر جميع المدخلات مثل عمليات التفتيش، والمراجعات محددة الموضوع، وتقارير مسؤولي الامتثال، وأحداث القطاع، ومراقبة الأخبار السلبية حول المؤسسات المالية المرخصة وشركات التأمين والمهن المرتبطة بها ووسطاء الحوالة المسجلين. ويتم استخدام هذه المدخلات لتحديث درجات مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل، والتدخّل الإشرافي الملائم عند الاقتضاء.

وسيعمل المصرف المركزي على تعزيز جهوده الرقابية، واعتماد نهج قائم على البيانات الفورية لضمان استشراف المستقبل، وذلك من خلال تطبيق أنظمة مراقبة متقدمة بالاستفادة من التكنولوجيا الإشرافية، وهي الحل الشامل الذي يقدمه المصرف المركزي لتنفيذ عمليات الإشراف والرقابة على مستوى البنوك. وسيتم إصدار إرشادات إضافية بشأن المجالات التي تحتاج إلى تحسين في القطاع.

وفي عام 2025، يخطط المصرف المركزي لإجراء تقييمات موضوعية للمخاطر وتقييمات ذاتية لنهجه واستراتيجياته الرقابية. كما سيساهم في التقييمات الدولية، مثل تقييم مجموعة العمل المالي المُقرر إجراؤه في عام 2026. ويهدف المصرف المركزي إلى حماية سلامة واستقرار الأسواق المالية والنظام المالي العالمي، وضمان شمولية رقابته وفعاليتها.

الرسم البياني 7

جهود الرقابة

عمليات التفتيش الميدانية

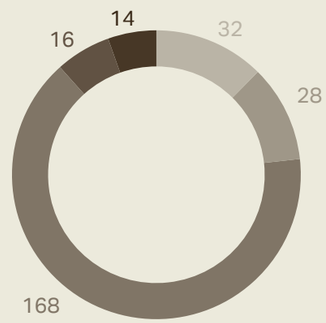

عوائد بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خارج الموقع

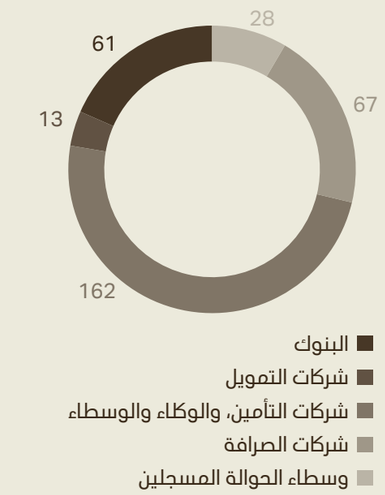

برنامج التوعية بشأن الرقابة على عمليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل

الرسم البياني 8

برنامج التوعية بشأن الرقابة على عمليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل

	الموضوع
1	المنتدى الأول لمسؤولي الامتثال لعام 2024
2	جلسة توعية افتراضية بشأن إرشادات تقييم المخاطر المؤسسية لتمويل أسلحة الدمار الشامل
3	جلسة توعية افتراضية بشأن إطلاق بوابة إلكترونية جديدة لجميع المؤسسات المالية العاملة في دولة الإمارات
4	جلسة توعية بشأن مواجهة غسل الأموال والعقوبات المالية المستهدفة/ لقطاع التأمين
5	جلسة توعية بشأن مواجهة غسل الأموال والعقوبات المالية المستهدفة/ لقطاع التأمين
6	جلسة توعية بشأن مواجهة غسل الأموال والعقوبات المالية المستهدفة / لقطاع التأمين
7	جلسة توعية بشأن مواجهة غسل الأموال والعقوبات المالية المستهدفة / لقطاع التأمين
8	جلسة توعية افتراضية حول أنظمة معيار الإبلاغ المشترك في دولة الإمارات، والالتزامات ذات الصلة، ومراقبة التدقيق على المؤسسات المالية المرخصة
9	جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لجميع شركات ووكلاء ووسطاء التأمين
10	جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لوسطاء الحوالة المسجلين
11	جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لشركات التمويل
12	جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للبنوك
13	جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لشركات الصرافة
14	دعوة لحضور ورشة عمل افتراضية بشأن خدمات البنك المراسل
15	دعوة لحضور ورشة عمل افتراضية بشأن خدمات البنك المراسل
16	دعوة افتراضية لحضور القمة الوطنية حول الامتثال للجرائم المالية "التهديدات ومواطن الضعف والضوابط"
17	دعوة افتراضية لحضور القمة الوطنية حول الامتثال للجرائم المالية "التهديدات ومواطن الضعف والضوابط"
18	دعوة لحضور ورشة عمل حول نتائج ومخرجات تقرير التقييم الوطني لمخاطر تمويل أسلحة الدمار الشامل.
19	دعوة لحضور ورشة عمل حول نتائج ومخرجات تقرير التقييم الوطني لمخاطر تمويل أسلحة الدمار الشامل
20	جلسة توعية حول أفضل الممارسات المتعلقة بالالتزام بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب
21	جلسة توعية افتراضية حول "التوجّهات والمخاطر والممارسات القطاعية المرتبطة بتقديم تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة"

3.4.8 سلوك السوق وحماية المستهلك

التوسع الكبير في أنشطة مراقبة سلوك السوق والإشراف عليه
في إطار الهدف المتمثل في ضمان احترام المؤسسات المالية المرخصة لمصالح المستهلكين والعمل بما يخدمها، تم إجراء 152 عملية تفتيش إشرافية في عام 2024. ويشكل ذلك زيادةً بنسبة 108% مقارنةً بعام 2023، مما يعكس التزاماً شاملاً بضمان اتخاذ المؤسسات المالية المرخصة الخطوات المناسبة لحماية المستهلكين في استخدامهم للمنتجات والخدمات المالية في دولة الإمارات.

التعاون الوثيق مع القطاع
بالشراكة مع اتحاد مصارف الإمارات، عمل قطاع مراقبة سلوك السوق على تصميم وتنفيذ برنامج لجلسات تفاعلية مع الشركاء الرئيسيين، والتي شارك فيها أكثر من 2,500 مشاركاً من القطاع المالي، وسلطت هذه المبادرة التعاونية الضوء على الأهمية الاستراتيجية لتعزيز الامتثال والفهم الرقابي من خلال التعاون الوثيق مع القطاع.

إقامة شراكات رئيسية مع القطاع
واصل قطاع مراقبة سلوك السوق الاضطلاع بدور فعال في منتديات القطاع للتأثير والمشاركة ولتعزيز ثقافة سلوك السوق بكفاءة وفعالية في القطاع المالي. وبالإضافة إلى الحفاظ على عضوية هامة في اللجان الرئيسية التابعة لاتحاد مصارف الإمارات، فقد حصلنا أيضاً هذا العام على العضوية الدائمة في مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي، ويعود ذلك للتعاون بين القطاعات.

إصدار توجيهات رقابية لتعزيز الإقراض المسؤول
تم نشر تعميم على القطاع يُلزم بتضمين حدود البطاقات في حسابات القدرة على تحمّل التكاليف، بهدف ضمان قيام المُقرضين بمراجعة قدرة المستهلك الإجمالية على سداد الالتزامات الحالية أو الجديدة. ويُؤكد ذلك على السعي لحماية المستهلكين من تحمّل مديونيات مفرطة، مما يدعم الجهود الأوسع نطاقاً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

تطبيق النموذج الإشرافي للأشخاص المهرة
تم تطبيق نموذج عالمي لموارد مراقبة سلوك السوق، يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويعمل على زيادة قدرات وإمكانات قطاع مراقبة سلوك السوق، لمواكبة المشهد الرقابي سريع التطور والابتكار المتزايد في المنتجات والخدمات المقدمة في سوق دولة الإمارات.

الإطار الرقابي القائم على المخاطر لمراقبة سلوك السوق
تم تطوير إطار رقابي فعال قائم على المخاطر ومصمم خصيصاً لقطاعات البنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة ومزودي خدمات الدفع، وذلك لدعم توجيه الأنشطة الرقابية بفعالية وضمان حصول المؤسسات عالية المخاطر، التي من الممكن أن تلحق ضرراً بالمستهلكين، على اهتمام أكبر من قطاع مراقبة سلوك السوق. وسوف يدعم هذا الإطار الاستخدام الأمثل للموارد وضمان الرقابة الاستباقية من خلال التحديد المبكر للمخاطر العالية.

إعادة الأموال إلى المستهلكين
تمت إعادة أكثر من 36 مليون درهم إلى المستهلكين، وذلك على إثر مراجعات دقيقة من قبل قطاع مراقبة سلوك السوق لعدد من المؤسسات المالية المرخصة. وقد أفضت النتائج إلى إصدار توجيهات واضحة للمؤسسات المالية المرخصة المعنية بتعويض المستهلكين عن الرسوم والمبالغ المخصومة أو المحتجزة من أرصدتهم بغير وجه حق.

استخدام صلاحيات الإنفاذ
تم رفع ثلاث حالات إنفاذ متعلقة بمخالفات لأنظمة حماية المستهلك. وشكلت هذه الحالات أمثلة واضحة على مخالفة أحكام النظام، مما استوجب تصعيدها لفرض العقوبات المناسبة من قبل المصرف المركزي. وتسلّط هذه الحالات الضوء على الخطوات التي سيتخذها قطاع مراقبة سلوك السوق لضمان مساءلة المؤسسات المالية المرخصة في حالات المخالفات الجسيمة.

سندك
شهد عام 2024 إطلاق وحدة "سندك"، التي تعد أول وحدة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهي مكلفة بتلقي الشكاوى المالية والتأمينية ومعالجتها من خلال إجراءات شفافة ونزيهة وسريعة، سعياً منها لتعزيز الثقة في القطاع المالي بدولة الإمارات. وشمل إطلاق الوحدة أيضاً إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي وتطبيق الهاتف المتحرك ومركز إسعاد المتعاملين في أبوظبي، لتسهيل الوصول إلى خدمات ومعلومات "سندك".

التكامل الرقمي مع محاكم دبي
في إطار الجهود المستمرة لتعزيز الكفاءة والفعالية والسرعة في تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات القضائية، تم ربط نظام إدارة الشكاوى

المركزي مع محاكم دبي، أي ربط الخدمات الإلكترونية المتعلقة بتنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة عن محاكم دبي عبر نظام إدارة قضايا المحاكم في المصرف المركزي. وتضمن هذه الخطوة تحقيق العدالة بسرعة ودقة، وتقديم خدمات قضائية مميزة تضمن رضا المتعاملين، وترسيخ قيم العدالة والاستقلالية والشفافية.

اجتماع طاولة مستديرة على المستوى القيادي حول التمكين الاقتصادي للمرأة
في أواخر عام 2024، استضاف المصرف المركزي السيدة ماري إلين إسكندريان، الرئيس التنفيذي للمؤسسة المصرفية العالمية للمرأة، لمناقشة السياسات والمناصب القيادية التي تحقق الشمولية والمساواة بين الجنسين في القطاع المالي؛ حيث اجتمعت سعادة فاطمة الجابري، مساعد محافظ المصرف المركزي، مع السيدة ماري، بحضور عشر من القيادات النسائية البارزة من مختلف إدارات المصرف المركزي. وخلال اجتماع الطاولة المستديرة، تم تبادل الخبرات في إدارة القطاع المصرفي، وتسليط الضوء على الأثر التحوّلي للقيادة النسائية البارزة.

الشمول والثقافة المالية
تتمتع دولة الإمارات باقتصاد قوي، وقطاع مالي متطور، وبنية تحتية رقمية من الطراز العالمي. استناداً إلى نقاط القوة هذه، تلتزم دولة الإمارات بتعزيز الشمول المالي والثقافة المالية على المستوى الوطني. ويهدف هذا الالتزام إلى:

- **تصميم المبادرات والسياسات الموجهة:** تعزيز فهم أعمق لتحديات الشمول المالي من أجل التمكّن من تطوير برامج أكثر فعالية وتأثيراً.
- **ترسيخ المكانة العالمية الرائدة لدولة الإمارات:** دفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة، بما يتماشى مع التطلعات الوطنية وأفضل الممارسات الدولية.

يتولى المصرف المركزي قيادة تطوير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والاستراتيجية الوطنية للثقافة المالية، من خلال جهد تعاوني يضم الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء الرئيسيين. وقد تم اعتماد استراتيجية موحدة لتعزيز الثقافة المالية والشمول المالي لجميع شرائح المجتمع. وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق شمولية النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الوصول العادل إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، والمواءمة مع الأهداف الوطنية والدولية، بما في ذلك مئوية الإمارات 2071، ورؤية "نحن الإمارات 2031"، ومبادئ الخمسين، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

خلال عام 2024، تم إجراء تقييم شامل للوضع الحالي للشمول والثقافة المالية في دولة الإمارات، مقارنةً بأفضل الممارسات. وإضافةً إلى ذلك، تم وضع إطار تنسيق الشمول والثقافة المالية، وتشكيل اللجنة الفنية للشمول والثقافة المالية للإشراف على وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والاستراتيجية الوطنية للثقافة المالية.

وتجدر الإشارة إلى دراسة تشخيص الشمول المالي المتواصلة، والتي تمثل جزءاً مهماً من عملية وضع الاستراتيجية، ويتم تنفيذها بالشراكة مع الشركاء الرئيسيين، باستخدام منهجية قائمة على البيانات، لضمان استناد الاستراتيجيات إلى أدلة واقعية وملاءمتها لسياق محدد في دولة الإمارات.

الأسبوع العالمي للتوعية ضد الاحتيال المالي
تم تنظيم أسبوع توعية مكثف لمشاركة الرسائل المهمة للمساعدة في حماية المستهلكين من الوقوع ضحايا لعمليات الاحتيال المالي. وكان تنظيم الأسبوع العالمي للتوعية ضد الاحتيال المالي وإنشاء إدارة مكافحة الاحتيال، جزءاً من حملة وطنية بالتعاون مع المؤسسات المالية المرخصة، وسلطات إنفاذ القانون، ووحدة "سندك"، والتي نفذت بنجاح برامج توعية مهمة حول الاحتيال المالي. وانطلاقاً من التزامه المستمر بمكافحة الاحتيال المالي في دولة الإمارات، قام المصرف المركزي بتدشين إدارة مكافحة الاحتيال في القطاع المالي بشكل رسمي لتوفير الموارد المتفرغة والمتخصصة في هذا المجال بالغ الأهمية.

4.4.8 التشريعات والأنظمة الرقابية

التطورات الرقابية

شهد الإطار الرقابي للقطاع المالي في دولة الإمارات تحسينات كبيرة خلال عام 2024، مع استمرار التركيز على المجالات الرقابية الرئيسية التالية:

التعافي ومعالجة الأوضاع

واصل المصرف المركزي العمل على تطوير وتنفيذ إطار التعافي ومعالجة الأوضاع في القطاع المالي، والذي يتماشى مع الإطار القانوني والرقابي والمعايير الدولية. وخلال عام 2024، تم إحراز تقدم في خطط تطبيق نظام معالجة الأوضاع مع التركيز على

إدارة المخاطر

تعزيزاً للممارسات الحكيمة لإدارة المخاطر، تم إصدار نظام جديد لإدارة مخاطر الائتمان والمعايير المصاحبة له، والذي ينطبق على جميع المؤسسات المالية المرخصة التي تقدم تسهيلات ائتمانية؛ حيث يعزز هذا النظام متطلبات إدارة مخاطر الائتمان للمؤسسات المالية المرخصة بهدف تحسين المرونة المالية.

وفي إطار جهوده لتعزيز المرونة التشغيلية للقطاع المالي في دولة الإمارات، وضع المصرف المركزي نظاماً جديداً لإدارة المخاطر التشغيلية للبنوك وشركات التأمين ووسطاء التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، حيث سيحل هذا النظام محل "نظام المخاطر التشغيلية" و"معايير المخاطر التشغيلية" المعمول بهما حالياً.

الحوكمة

أحرز المصرف المركزي تقدماً ملحوظاً في تعزيز إطار الملاءمة للمؤسسات المالية من خلال نشر نظام الجدارة والنزاهة والمعايير المصاحبة له في أكتوبر 2024. وقد تم تدعيم ذلك بنماذج جديدة لتصريح الجدارة والنزاهة، وإصدار قائمة معدلة

التكنولوجيا المالية والابتكار

نظرًا للطبيعة المتغيرة لأنظمة التكنولوجيا المالية، ركز المصرف المركزي على مراجعة الأنظمة الحالية، والتأكد من ملاءمة الإطار للغرض المحدد له، حيث تمت مراجعة نظام التمويل المفتوح خلال سنة 2024 لإخضاع مركز واجهة برمجة التطبيقات (API) وإطار الثقة للإشراف الرقابي للمصرف المركزي.

الإطار الرقابي للتأمين

واصل المصرف المركزي تعزيز الإطار الرقابي للتأمين بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، من خلال إصدار نظام جديد لوسطاء التأمين، ونظـــام رفع التقارير المالية والتدقيق الخارجي لشركات التأمين.

تم إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (48) لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين في عام 2023، ودخل القانون الجديد حيّز التنفيذ في عام 2024، إلى جانب نظام ومعايير الجدارة والنزاهة. وتوضّح هذه المعايير الحد الأدنى من المتطلبات لضمان استيفاء الأشخاص الذين يتولون المهام المحددة والوظائف الرئيسية الأخرى في المؤسسات المرخصة، بمن فيهم الذين يتقبلون المخاطر الجوهرية، للمعايير المعمول بها التي تدعم الحوكمة الرشيدة، وبالتالي حماية حاملي وثائق التأمين والعملاء الآخرين والأطراف الرئيسية المعنية.

كما تم إصدار نظام وسطاء التأمين الذي يحدد قواعد وشروط ترخيص عمليات وسطاء التأمين والرقابة والإشراف عليها.

وقد أحرز المصرف المركزي تقدماً ملحوظاً في إعداد الأنظمة التالية من أجل إصدارها:

- نظام الإفصاح العام لشركات التأمين
- نظام المكاتب التمثيلية لشركات التأمين الأجنبية وشركات إعادة التأمين الأجنبية
- نظام الرقابة على مجموعات التأمين
- نظام شركات إدارة مطالبات التأمين الصحي، والذي سيحل محل تعليمات ترخيص شركات إدارة مطالبات التأمين الصحي وتنظيم ومراقبة أعمالها

المالية الإسلامية

أصدر المصرف المركزي معايير المالية الإسلامية التالية:

- معيار بخصوص وظيفة الامتثال الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، ومذكرة إرشادية بخصوص وظيفة الامتثال الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية
- معيار بخصوص التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية
- معيار بخصوص التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركات التأمين التكافلي
- معيار بخصوص لائحة عمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركات التأمين التكافلي
- معيار بخصوص التدقيق الشرعي الخارجي لشركات التأمين التكافلي

أعمال رقابية أخرى

أحرز المصرف المركزي تقدماً في تحديث نظام الحسابات الخامدة، وذلك بهدف توسيع نطاق تطبيق النظام ليشمل جميع المؤسسات المالية المرخصة وشركات التأمين.

مبادرة التعليم الإشرافي
تهدف مبادرة التعليم الإشرافي إلى توفير نهج شامل للتوعية، وزيادة التعاون، وتعزيز فهم المعايير الإشرافية والإطار الرقابي للمصرف المركزي. وتشمل المبادرة العديد من أنشطة بناء القدرات والتوعية والتي تعد جزءاً في ممارسة المسؤوليات الإشرافية.

ويواصل المصرف المركزي تنفيذ برنامج معترف به لمتخصصي الإشراف القائم على المخاطر. ويهدف البرنامج إلى ضمان تزويد المشرفين في المصرف المركزي بالمهارات الضرورية لتحديد المخاطر داخل المؤسسات المالية المرخصة واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجال الإشراف، مما يساهم في الاستقرار المالي لدولة الإمارات. وفي عام 2024، أدى البرنامج المحسن إلى اعتماد 28 مشرفاً إضافياً، ليصل إجمالي عدد الحاصلين على الشهادة التنفيذية إلى 65 مشرفاً وإجمالي عدد الحاصلين على الشهادة المتقدمة إلى 48 مشرفاً.

وتم تطوير مجموعة متنوعة من البرامج الإشرافية المخصصة بهدف تزويد المشرفين في المصرف المركزي بالخبرات الفنية اللازمة وتعميق فهمهم لأفضل الممارسات الدولية من أجل تعزيز الإشراف على القطاع المالي. وتشمل هذه البرامج دورات متخصصة في إدارة المخاطر، مدعومة بورش عمل تطبيقية لتيسير اتباع نهج إشرافي متعمق ومتسق. كما ساهمت مشاركة المصرف المركزي في العديد من البرامج الإشرافية الدولية في دعم تنمية المعرفة والخبرات وتبادلها في المواضيع الناشئة.

هذا وتستمر سلسلة التحديثات الرقابية بهدف تعزيز فهم أنظمة المصرف المركزي، مع عقد سلسلة من جلسات الإحاطة لتوفير لمحة عامة عن الإصدارات الرقابية لدعم وتعزيز الوعي بالإطار الرقابي الذي يشهد تطوراً للمصرف المركزي وضمان الامتثال للمتطلبات.

5.4.8 الإنفاذ

الجدول 9
نوع المخالفة والعقوبات المالية المفروضة خلال عام 2024 (بالدرهم)

نوع المخالفة	العقوبات المالية المفروضة خلال عام 2024 (بالدرهم)
مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب	120,464,000
التوطين	4,221,679
معيار الإبلاغ المشترك / قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)	20,000
الإجمالي	**124,705,679**

الجدول 10
إجراءات الإنفاذ المتخذة ضد 55 كياناً خلال عام 2024

نوع الكيان	نوع المخالفة	نوع الإجراء	عدد الكيانات
بنك	التوطين	غرامة مالية	5
	مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب	غرامة مالية	6
شركة صرافة	مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب	غرامة مالية	20
	مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب	غرامة مالية وإغلاق فرعين، وتعليق النشاط لمدة 3 سنوات	1
	مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب	سحب الترخيص	1
شركة تمويل	التوطين	غرامة مالية	1
شركة تأمين	التوطين	غرامة مالية	12
	قانون التأمين	المنع من إبرام عقود تأمين جديدة لمدة ستة أشهر، وتوجيه إنذار	1
	جمع البيانات الشخصية	إنذار	1
المهن المرتبطة بالتأمين	مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب	غرامة مالية	5
	قانون التأمين	سحب الترخيص	1
فرد	معيار الإبلاغ المشترك / قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)	غرامة مالية	1

تدعم إجراءات الإنفاذ المُستهدفة والفعّالة والتي يتم اتخاذها على أساس تناسبي تحقيق رؤية المصرف المركزي ورسالته وأهدافه الاستراتيجية، والحفاظ على ثقة المستهلك في قطاع الخدمات المالية في الدولة، وحماية حقوق المؤمَّن لهم والمستفيدين من أعمال التأمين. ويتضمن ذلك اتخاذ إجراءات وقائية ورادعة ضد الكيانات غير الممتثلة لضمان وتعزيز ثقافة الامتثال السليمة والحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة الاقتصاد الوطني من خلال ضمان الامتثال لقوانين المصرف المركزي وتلبية الالتزامات ذات الصلة الناشئة عن المتطلبات الرقابية المحلية والدولية، مع التركيز على المتطلبات المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعيار الإبلاغ المشترك.

واتخذ المصرف المركزي إجراءات إنفاذ ضد 55 كياناً في عام 2024، من بينها بنوك، وشركات صرافة، وشركات تمويل، وشركات تأمين، ومهن مرتبطة بالتأمين، بالإضافة إلى فرد واحد، وذلك لمخالفتهم لقانون المصرف المركزي، وقانون التأمين، وقانون مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والأنظمة، وقرارات مجلس الوزراء، والمعايير، والإرشادات والإشعارات المتعلقة بمجالات مُختلفة، بما في ذلك متطلبات معيار الإبلاغ المشترك وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) وقانون التوطين. وقد انخفض عدد الكيانات المشمولة ضمن نطاق إجراءات الإنفاذ الخاصة بالمصرف المركزي بشكل كبير في عام 2024، نظراً لتحسن مستويات الامتثال لمتطلبات التوطين من قبل المؤسسات المالية والشركات في قطاع التأمين.

قرارات الإنفاذ المتخذة في عام 2024

استخدم المصرف المركزي أدوات الإنفاذ المتاحة لديه لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المخالفين في عام 2024؛ حيث مارس صلاحياته الإدارية واتخذ قرارات شملت سحب التراخيص وتعليقها، وحظر/تقييد الأنشطة المرخصة، وإغلاق الفروع، وتوجيه الإنذارات، بالإضافة إلى فرض غرامات مالية.

الجدول 11

عقوبات الإنفاذ والغرامات في عام 2024

نوع الكيان	عدد الكيانات	الغرامات المالية (بالدرهم)
بنك	11	35,900,000
شركة صرافة	21	85,114,000
شركة تمويل	1	168,000
شركة تأمين	12	3,253,679
مهن مرتبطة بالتأمين	5	250,000
فرد	1	20,000
الإجمالي		124,705,679

وفي القطاع المصرفي، فرض المصرف المركزي غرامات مالية على 11 بنكاً، حيث تم اتخاذ إجراءات ضد 6 بنوك نظراً لضعف أو غياب أطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات، في حين تم فرض عقوبات مالية على 5 بنوك نظراً لعدم امتثالهم لمتطلبات التوطين.

وفي قطاع التأمين، تم منع شركة تأمين من إبرام عقود تأمين محددة نظراً لعدم امتثالها لقوانين التأمين، وتم توجيه إنذار لشركة تأمين أخرى نظراً لمخالفتها متطلبات البيانات الشخصية. وتم فرض غرامات على 12 شركة تأمين نظراً لعدم امتثالها لقانون التوطين، حيث تم سحب التراخيص لعدم الامتثال لقوانين التأمين وفرض عقوبات مالية لعدم الامتثال لأطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات.

وخلال عام 2024، اتخذ المصرف المركزي إجراءات ضد 22 شركة صرافة، حيث فرض غرامات مالية وأصدر قرارات إدارية ضد الشركات التي ارتكبت مخالفات جسيمة. كما فرض المصرف المركزي عقوبات مالية على الشركات نظراً لعدم امتثالها لقانون التوطين، وعلى أفراد نظراً لعدم استيفائهم لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك أو قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا).

كما أجرى المصرف المركزي مراجعة استراتيجية استباقية لنهجه وسياساته وإجراءاته في مجال الإنفاذ؛ حيث اشتملت المراجعة على تقييم الأسس، وإجراء مقارنة معيارية، وتحليل الفجوات، لتحديد التحسينات والتحديثات اللازمة لمواءمة المصرف المركزي مع المعايير العالمية وأفضل الممارسات. سيبدأ تطبيق التحسينات الجديدة التي تم تحديدها في عام 2025، وسيتم تحديث سياسة الإنفاذ للمصرف المركزي وفقاً لذلك.

لجنة التظلمات والطعون

تلقت لجنة التظلمات والطعون طعنيْن اثنين واتخذت قراراً بشأن إخطارات إنفاذ أصدرها المصرف المركزي،

الجدول 12

الطعون المتعلقة بالإنفاذ

نوع الشركة	النتيجة	عدد الحالات
شركة صرافة	رفض الطلب	1
وسيط تأمين	رفض الطلب	1
الإجمالي		2

5.8 المالية الإسلامية

يُسهم المصرف المركزي بنشاط في تنمية قطاع المالية الإسلامية في دولة الإمارات، بما يُرسّخ مكانة الدولة كمركز عالمي للمالية الإسلامية، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية المصرف المركزي 2023-2026، التي تُحدّد نهج تطوير السوق، وتعزيز التنافسية، والاستدامة.

وفي هذا السياق، تعاون المصرف المركزي مع العديد من الجهات، بما في ذلك هيئة الأوراق المالية والسلع، وسلطة دبي للخدمات المالية، وسوق أبوظبي العالمي، واتحاد مصارف الإمارات، بهدف تعزيز منظومة المالية الإسلامية في دولة الإمارات من حيث الأداء، والحوكمة، والاستدامة، والمعرفة، والتوعية.

وقد أفضت هذه الجهود إلى نقلة نوعية في تصنيف دولة الإمارات في **مجال تطوير المالية الإسلامية عالمياً، إذ تقدّمت من المركز السادس إلى الثالث**. ويعكس هذا الإنجاز أيضاً النمو **الملحوظ لقطاع المالية الإسلامية في الدولة، والذي تجاوز حجمه الإجمالي تريليون درهم** بحلول عام 2024. كما تؤدي البنوك الإسلامية في الإمارات دوراً رئيسياً في ترتيب إصدار الصكوك العالمية، حيث بلغت حصتها 45 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 19.24% من إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك والبالغة 228.5 مليار دولار أمريكي. وهذا ما يعزّز من مكانة الإمارات كمركز دولي رائد في تسهيل أنشطة المالية الإسلامية على مستوى العالم.

الرسم البياني 9

إجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات خلال الفترة 2021-2024 (مليار درهم)

إجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات خلال الفترة 2021-2024 (مليار درهم)

إجمالي المساهمة المكتتبة للتأمين التكافلي خلال الفترة 2021-2024 (مليار درهم)

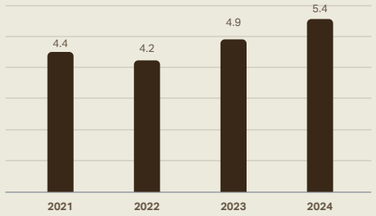

حصة السوق من الإصدار العالمي للصكوك بدعم من البنوك الإسلامية في دولة الإمارات (%) في 2024/2023

الجوانب الاحترازية

يواصل المصرف المركزي العمل على ضمان استقرار ومرونة قطاع المالية الإسلامية من خلال إصدار معايير فعّالة تهدِف إلى تعزيز إطار حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. وقد صُممت هذه المعايير لتعزيز الثقة بين مختلف الشركاء الرئيسيين. وقد أصدر المصرف المركزي معياراً ومذكرة توجيهية مرفقة به حول وظائف الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا ما يهدِف إلى تحسين تطبيق خط الدفاع الثاني في إطار الحوكمة الشرعية.

وفيما يتعلق بالتأمين التكافلي، أصدر المصرف المركزي معيارين يكمّلان معيار الحوكمة الشرعية، ويوفّران المزيد من التفاصيل والإرشادات لشركات التأمين التكافلي.

تعزيز التمويل المستدام من خلال إصدار الصكوك

تماشياً مع استراتيجية المصرف المركزي 2023-2026 المتعلقة بالاستدامة، أصدرت الهيئة العليا الشرعية المبادئ الإرشادية بشأن الاستدامة في المؤسسات المالية الإسلامية لتوسيع نطاق أحكام الشريعة الإسلامية بحيث تشمل الاستدامة.

كما شهد إصدار الصكوك المستدامة التي رتبتها البنوك الإسلامية في دولة الإمارات زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت قيمتها من 2.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى 6.9 مليار دولار أمريكي خلال العامين 2023 و2024، بمعدل نمو سنوي قدره 54.87% خلال الفترة من 2019 إلى 2024. **وقد ساهمت البنوك الإسلامية في دولة الإمارات بنسبة 19.24% في دعم إصدار الصكوك المستدامة عالمياً، مما عزز مكانة دولة الإمارات كمركز رائد للمالية الإسلامية المستدامة.**

الرسم البياني 10

معدل النمو السنوي للصكوك المستدامة في دولة الإمارات (%) خلال الفترة 2019-2024

الحصة السوقية العالمية للصكوك المستدامة بدعم من البنوك الإسلامية (مليار دولار أمريكي) خلال الفترة 2021-2024

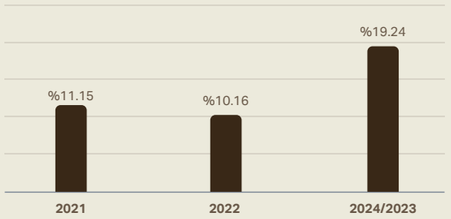

إجمالي الصكوك المستدامة المتداولة الصادرة عن البنوك الإسلامية في دولة الإمارات خلال الفترة 2019-2024 (مليار دولار أمريكي)

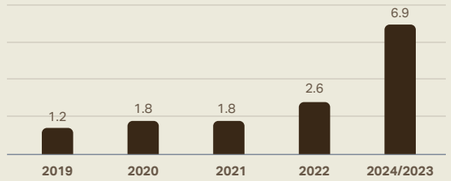

حصة السوق العالمية للصكوك المستدامة بدعم من البنوك الإسلامية (%) في 2024/2023

التعاون الرقابي ومشاركة الشركاء الرئيسيين

عقد المصرف المركزي اجتماعات رفيعة المستوى في عام 2024 لتعزيز تطوير المالية الإسلامية في دولة الإمارات، مع التركيز بشكل خاص على قطاع التأمين التكافلي. وتكتسب هذه الاجتماعات مع الشركاء الرئيسيين أهمية كبيرة، لا سيما بعد صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (48) لسنة 2023 بشأن تنظيم أعمال التأمين. وقد تناولت النقاشات صندوق التأمين التكافلي والنموذج التشغيلي لأعمال التكافل.

علاوةً على ذلك، واصل المصرف المركزي تعاونه مع الجهات الرقابية الأجنبية لتعزيز توحيد ممارسات المالية الإسلامية وتطويرها، بما في ذلك تنظيم واستضافة فعاليات تهدف لتبادل الخبرات وتسهيل المناقشات.

6.8 التمويل المستدام

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه اللّٰه" أن عام 2023 هو "عام الاستدامة"، على أن يتم تمديده واستمراره حتى عام 2024. وجاء تنفيذ المبادرات في عام 2024 بناءً على المجهودات السابقة التي شملت استضافة مؤتمر الأطراف "COP28".

وتُعدّ الاستدامة محوراً أساسياً في رسالة المصرف المركزي المتمثلة في إرساء نظام مالي مرن لدولة الإمارات. وتماشياً مع عام الاستدامة في 2024، طوّ ر المصرف المركزي تنفيذ العديد من مبادرات التمويل المستدام الشاملة، بما في ذلك تلك التي اعتُمدت خلال مؤتمر الأطراف "COP28".

وحرص المصرف المركزي خلال هذين العامين على دمج الاستدامة في جميع مجالاته الوظيفية ومجالات السياسة الرئيسية، بما في ذلك الرقابة، والإشراف، وإدارة الاحتياطيات، وتقييم مخاطر التمويل المتعلقة بالمناخ في القطاع المالي لدولة الإمارات، من بين أمور أخرى.

توحيد الجهود من أجل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال يوم التمويل في مؤتمر الأطراف "COP28"، جمع المصرف المركزي نخبة من الجهات الفاعلة في القطاع المصرفي الإماراتي، بهدف توفير تريليون درهم (272 مليار دولار أمريكي) لدعم مبادرات التمويل المستدام بحلول عام 2030. واستناداً للإعلان في مؤتمر الأطراف "COP28"، شهد تحقيق هذا الهدف تقدماً ملحوظاً في عام 2024، وسيستمر حتى عام 2030. وقد تحقق هذا الالتزام التاريخي بفضل التعاون الوثيق بين اتحاد مصارف الإمارات والبنوك الوطنية الإماراتية. ويعكس هذا الإنجاز التطلعات الاستشرافية لدولة الإمارات لريادة التمويل المستدام، وتعزيز مكانتها العالمية والإقليمية الطموحة في هذا المجال.

اختبار القدرة على تحمّل الضغط نتيجة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ

يغطي اختبار القدرة على تحمّل الضغط نتيجة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في القطاع المصرفي في دولة الإمارات كلاً من مخاطر التحول المناخي والمخاطر الفعلية. وفيما يتعلق بمخاطر التحوّ ل المناخي، أجرت بنوك الإمارات اختباراً تجريبياً لتحمّل الضغط نتيجة لمخاطر المناخ شمل الشركات المقرضة للقطاعات المعرضة لمخاطر المناخ، مع التركيز على أكبر 20 شركة مقترضة في تلك القطاعات باستخدام سيناريوهات المناخ لشبكة النظام المالي الأخضر. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المصرف المركزي تحليلاً لسيناريوهات المخاطر الفعلية للمناخ في عام 2024، حيث بحث في انكشاف القروض العقارية للبنوك على مخاطر الفيضانات نتيجةً للأمطار والعواصف في ظل سيناريوهين من سيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

مبادئ الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة

في عام 2024، تم وضع "مبادئ الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة للكيانات المُبلغة" بالتعاون مع مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات. وتهدف هذه المبادئ إلى إعداد إفصاحات عالية الجودة وذات صلة بالاستدامة، وذلك في إطار الجهود المشتركة للسلطات الإشرافية في دولة الإمارات لتحسين متطلبات المؤسسات المالية في الدولة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

تعزيز الأطر الرقابية للاستدامة

واصل المصرف المركزي جهوده لتعزيز الاستدامة في الأطر الرقابية، حيث أحرز تقدماً ملحوظاً في "نظام إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ"، الذي يهدف إلى إرساء إطار احترازي شامل لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، ويسعى إلى ضمان امتلاك المؤسسات المالية لاستراتيجيات حوكمة مناسبة لتحديد المخاطر المالية الجوهرية المتعلقة بالمناخ وإدراتها بشكل مناسب.

الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ

في إطار تعزيز المعايير الرقابية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ في القطاع المالي بدولة الإمارات، تم وضع "مبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ" بالتعاون مع مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات، والتي يُعد المصرف المركزي أحد أعضائها. وتحدد هذه المبادئ توقعات الجهات الرقابية في الدولة فيما يخص حوكمة وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، من الكيانات العاملة في دولة الإمارات ضمن القطاع المالي.

تطبيق التقنيات المبتكرة للتمويل المستدام

أطلق المصرف المركزي، بالشراكة مع رئاسة مؤتمر الأطراف "COP28" وبنك التسويات الدولية، مبادرة "كوب 28 الإمارات للتسارع التقني" في مجال التمويل المستدام، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، والتقنيات الحسية. وطوال عام 2024، أحرزت هذه المبادرة تقدماً ملحوظاً ، حيث تم توضيح أهم الأفكار في تقرير بعنوان "التقنيات المبتكرة للتمويل المستدام" وصدر في العام نفسه. كما نفّذ المصرف المركزي، في عام 2024، تجربةً لأحد الحلول الفائزة
في مبادرة " كوب 28 الإمارات للتسارع التقني" في نمذجته للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

الإشراف على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ

أجرى المصرف المركزي أيضاً "مراجعة محددة الموضوع للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ"، حيث قام بتقييم بنوك وشركات تأمين مختارة لتحديد مدى امتثالها لمبادئ "الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ". وقد أدرج المصرف المركزي المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في نهجه الرقابي القائم على المخاطر.

الاستثمارات التي تترتب عليها مسؤولية وإدارة المخاطر

إلى جانب أهدافه الائتمانية الرئيسية، يُراعي المصرف المركزي أيضاً اعتبارات الاستثمار التي يترتب عليها مسؤولية اجتماعية في إدارة الاحتياطيات الرسمية من الصرف الأجنبي. وتُواصل محافظ احتياطيات الصرف الأجنبي للمصرف المركزي حفاظها على انكشافها على الأصول المالية الفراعية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مع الحفاظ على توافقها الوثيق مع معايير المقارنة في المحفظة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المصرف المركزي إطار مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للاحتياطيات الأجنبية في عام 2024، مما يُعزز ويُوسّع نطاق نهجه الشامل لإدارة المخاطر المالية.

المالية الإسلامية المستدامة

لتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على دمج الاستدامة في ممارساتها وأنشطتها، أصدر المصرف المركزي مبادئ إرشادية تتألف من عشرة إرشادات تهدف إلى وضع وتنفيذ تدابير متعلقة بالاستدامة بشكل فعّال. وتهدف هذه المبادئ الإرشادية إلى الارتقاء بمكانة المالية الإسلامية، وإثبات أنه القطاع الرائد في مجال التمويل المستدام في دولة الإمارات، بفضل قوة أحكام الشريعة الإسلامية.

خارطة طريق المالية الإسلامية العالمية المستدامة

تم الإعلان عن خارطة طريق المالية الإسلامية المستدامة خلال فعالية طاولة مستديرة بحضور مؤسسات رئيسية معنية بالبنية التحتية للمالية الإسلامية، بما في ذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وتشتمل خارطة الطريق على خطوات شاملة لتعزيز الاستدامة في المالية الإسلامية، بما في ذلك المعايير الاحترازية، والإرشادات المتعلقة بالإفصاحات، ومبادرات تطوير السوق، وبرامج بناء القدرات.

الأذونات النقدية الإسلامية المستدامة

بدأ المصرف المركزي بتطوير برنامج الأذونات النقدية الإسلامية المستدامة. ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير بديل مستدام ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية للأذونات النقدية الحالية، والذي يمكن استخدامه كضمانات للوصول إلى تسهيلات التأمين على السيولة التي يوفرها المصرف المركزي. كما ستدعم الأذونات النقدية الإسلامية المستدامة توفير الضمانات بين المشاركين في السوق، وتحقيق التكافؤ بين المؤسسات المالية التقليدية المرخصة والمؤسسات التي تُجري أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وركزت المرحلة الأولى من المبادرة على تقييم جدوى هذا البرنامج وحجمه المحتمل.

العمل المناخي العالمي من خلال تعزيز التمويل المستدام

نظّم المصرف المركزي، بالتعاون مع رئاسة مؤتمر الأطراف (COP28)، فعالية عالمية ضمن يوم التمويل في المؤتمر لتعزيز جهود التمويل المستدام لتحقيق مستقبل مستدام. وقد جمعت الفعالية تحت مظلتها قادة عالميين للعديد من المؤسسات المالية الدولية، أبرزها صندوق النقد الدولي، وسلطة النقد في سنغافورة، ومبعوث الأمم المتحدة للعمل المناخي. وانطلاقاً من الزخم الذي حققه مؤتمر الأطراف (COP28)، واصلت مبادرات المناخ والتمويل المستدام تحقيق تقدّم ملحوظ في دولة الإمارات، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

اجتماع طاولة مستديرة حول استدامة القطاع المالي

دعماً لجهود المصرف المركزي لتعزيز الاستدامة في القطاع المالي، وتسهيل التعاون بين الشركاء الرئيسيين، تم تنظيم اجتماع طاولة مستديرة حول استدامة القطاع المالي في دولة الإمارات لتسليط الضوء على أحدث التطورات الرقابية في القطاع في الدولة. حضر الاجتماع كبار المسؤولين في المصرف المركزي ومجموعة مختارة من الرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين التنفيذيين في القطاع المالي لمعالجة القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات المالية المرخصة، وتسليط الضوء على الجهود الرقابية المرتبطة بإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

إدارة النقد

أصدر المصرف المركزي خلال عام الاستدامة في دولة الإمارات ورقة نقدية جديدة من فئة الـ 500 درهم، والتي نالت جوائز. يعكس تصميم الورقة النقدية المصنوعة من مادة البوليمر المتطورة نهج الدولة، ودورها العالمي، وسجلها الحافل بالعمل المناخي وابتكار حلول مستدامة لتغير المناخ. وتعرض الورقة النقدية صوراً لجناح الاستدامة "تيرا" في مدينة إكسبو دبي، ومتحف المستقبل، وأبراج الإمارات، وبرج خليفة، الذي يعتمد بشكل كبير على الاستفادة من مصادر الطاقة الشمسية

مبادرة الفن عبر الأوراق النقدية

نظم مجلس شباب المصرف المركزي، بالتعاون مع وزارة الثقافة والشباب، مسابقة فنية خلال مؤتمر الأطراف (COP28) بعنوان "الفن عبر الأوراق النقدية". وابتكر الفنانون المشاركون أعمالاً فنية باستخدام أوراق نقدية ممزقة حول أحد الموضوعات التالية: التمويل، أو التجارة، أو المساواة بين الجنسين. تم اختيار الفائزين بناءً على تقييم لجنة تحكيم وإجراء تصويت عام. كما نظم مجلس الشباب مبادرة "بيئة عمل أكثر استدامة"، التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي وإشراك موظفي المصرف المركزي في جهود الاستدامة.

7.8 التوطين في القطاع المالي

يلتزم المصرف المركزي بدعم المؤسسات المالية المرخصة في دولة الإمارات لتعزيز استراتيجيات التوطين الخاصة بها وتحقيق الأهداف المحددة بهذا الخصوص.

- تجاوزت المؤسسات المالية المرخصة أهدافها، وحققت نمواً بنسبة 152.9% على أساس سنوي.
- ارتفعت نسبة التوطين في الوظائف الحيوية بنسبة 20.2% مقارنة بعام 2023.
- ارتفعت نسبة التوطين في وظائف اللجان التنفيذية على أساس تبعية وظيفية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي أو المدير العام بنسبة 14.3% مقارنة بالعام السابق.
- بلغت نسبة تمثيل المواطنين الإماراتيين في لجان التصويت 24.9%، وهي نسبة قريبة من أهداف عام 2026 البالغة 30%.
- تعهدت خمسة بنوك بتوظيف 1700 مواطن إماراتي في منطقة العين خلال الفترة 2025-2026.
- تم إدراج التوطين ضمن التقييمات الشاملة لجميع المؤسسات المالية المرخصة، بالتنسيق مع هيئة الإشراف على المصارف والتأمين.
- ساهم برنامج إثراء "تمكين القدرات البشرية في القطاع المالي" بفعالية في تسهيل تعيين المواطنين الإماراتيين في وظائف حيوية، مدعوماً بخطط تدريب متخصصة.
- تعاون المصرف المركزي بشكل وثيق مع جائزة "نافس" في دورتها 2023-2024 لتحديد الفائزين في الفئات الفرعية وتقدير الجهود الاستثنائية في الفئات الأخرى.
- بالإضافة إلى ذلك، نظم المصرف المركزي عدّة اجتماعات ربع سنوية مع كبار مسؤولي الموارد البشرية في المؤسسات المالية المرخصة لمناقشة أهداف التوطين واستراتيجياته لتحقيق هذه الأهداف، وتحديد الدعم الذي يمكن أن يقدمه المصرف المركزي.
- علاوة على ذلك، تعاون المصرف المركزي مع معهد الإمارات المالي لتنظيم أيام مفتوحة تهدف إلى تشجيع المؤسسات على تحديد المواطنين الإماراتيين الذين يمكنهم الانضمام إلى المؤسسات المالية المرخصة.

8.8 البنية التحتية للمدفوعات

1.8.8 نظم الدفع

تحسين نظم الدفع في المصرف المركزي

يُعدّ تطوير وتشغيل البنية التحتية لنظم الدفع في عام 2024 إنجازاً هاماً للمصرف المركزي. وقد مثّلت هذه الخطوة مبادرةً رئيسيةً لتحسين مشهد المدفوعات في دولة الإمارات، وهي تلبّي احتياجات مختلف الشركاء الرئيسيين، مع ضمان التطور التكنولوجي والابتكار والمرونة والأمن.

وانطلاقاً من دوره لتعزيز البنية التحتية للسوق المالي، عمل المصرف المركزي بدقة على تطوير المشهد الرقمي للدولة من خلال تطبيق أحدث التقنيات. ويضمن ذلك توسيع نطاق اعتماد وسائل الدفع غير النقدية، والتشغيل المتبادل في الأسواق، إلى جانب توفير خدمات الدفع والتسوية، والإشراف على البنى التحتية للأسواق المالية وأدوات الدفع، مما يسهم في تعزيز الشفافية ودعم الاستقرار المالي.

تم اعتماد منصة الدفع الفوري "آني" في عام 2024، وهي منصة تمكّن المتعاملين من إجراء تحويلات مالية تصل إلى 50,000 درهم فوراً وبطريقة مريحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. توفّر المنصة مجموعة من الخدمات المبتكرة، بما في ذلك الدفع باستخدام أحد المعرفات، والدفع عبر رمز الاستجابة السريعة، وطلب الدفع، وتقسيم الدفعات.

بالإضافة إلى منصة الدفع الفوري المتطورة، أحرز المصرف المركزي تقدماً ملحوظاً في تطوير "جيْوَن"، المنظومة المحلية لبطاقات الدفع في دولة الإمارات. وتتيح "جيْوَن" تنفيذ معاملات بطاقات الخصم محلياً، مما يضمن معالجة البيانات المتعلقة بالدفع وتخزينها داخل دولة الإمارات.

وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية ومعايير المقارنة لعدة دول، حيث لا تتولى البنوك المركزية الإدارة المباشرة لنظم الدفع للتجزئة، يضطلع المصرف المركزي بدور إشرافي ورقابي على نظم خدمات الدفع للتجزئة التي تُديرها شركة الاتحاد للمدفوعات.

وقد قرّر المصرف المركزي نقل العديد من وظائفه إلى شركة الاتحاد للمدفوعات، بما في ذلك نظام الإمارات للتحويلات المالية ونظام مقسم الإمارات الإلكتروني. ويواصل المصرف المركزي عمله بشكل أساسي كمشرف على نظم الدفع في هذه البنى التحتية.

عزّز المصرف المركزي قدراته في مجال المدفوعات عبر الحدود من خلال:

- نظام المدفوعات الخليجية للتحويلات المالية السريعة المؤتمتة "آفاق"
- نظام المدفوعات العربية الإقليمية "بُنى"
- مبادرات العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)

صُممت هذه النظم لتمكين معالجة المدفوعات عبر الحدود باستخدام العملات المحلية. ويشجع المصرف المركزي المؤسسات المالية المرخصة على الانضمام والمشاركة فيها من خلال متطلبات وقواعد ومعايير متفق عليها تحكم علاقات المشاركين ومعايير المعاملات، بما في ذلك خيارات العملات وأسعار الصرف وإجراءات التسوية.

1. الإنجازات

أ) إطلاق المنظومة المحلية لبطاقات الدفع: "جيْوَن"

أطلق المصرف المركزي في عام 2024 المنظومة المحلية لبطاقات الدفع "جيْوَن" لتمكين تنفيذ معاملات نقاط البيع المحلية داخل الدولة عبر نظام مقسم الإمارات الإلكتروني. ويخطط المصرف المركزي لتنفيذ المرحلة الثانية بالتعاون مع شركة الاتحاد للمدفوعات، وتشمل هذه المرحلة تصميم المواصفات وإطلاق بطاقات محلية متكاملة تحمل الهوية المرئية لدولة الإمارات، وتعد جميع معاملات "جيْوَن" مقومة بالدرهم الإماراتي، مما يُلغي رسوم صرف العملات الأجنبية وفروق أسعار صرف العملات.

ب) معيار المراسلات المالية آيزو (ISO20022)

عمل المصرف المركزي بشكل مكثّف لتطبيق معيار المراسلات المالية آيزو (ISO20022). ويتم تطبيق المعيار في إطار نهج تدريجي في العديد من مجالات الأعمال الرئيسية، بما يتماشى مع خارطة الطريق التي نشرتها جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك "سويفت".

ويتم اعتماد معيار ISO20022 على نطاق واسع من قِبَل البنوك والشركات ونظم الدفع ومُزوّدي خدمات التطبيقات المالية لإجراء عمليات الدفع. ويتم استخدامه حالياً في العديد من برامج الدفع الآنية، وأسواق التسويات الإجمالية الآنية.

ويساعد هذا المعيار على إدراج بيانات المعاملات الأكثر فائدة والأفضل تنظيماً والأعلى دقة في مراسلات الدفع، كما يُوفّر هذا التحسين معلومات إضافية لمُزوّدي خدمات الدفع وعملائهم، مما يُؤدي لتحقيق ما يلي:

- تحسين تجربة العملاء
- تقليل التحخل اليدوي
- زيادة دقة عمليات الامتثال
- تعزيز المرونة
- تحسين إجراءات منع الاحتيال

وفي عام 2024، ركز المصرف المركزي على تحسين مكونات النظام الداخلي، بما في ذلك:

- أنظمة الخدمات المصرفية الأساسية وأنظمة الخزانة.
- منصات سويفت ألاينس (SWIFT Alliance) وسويفت سكوب (SWIFT Scope).
- إجراء تحديثات على النظام لاستيعاب الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم، بما في ذلك الأذونات النقدية.

وفي هذا الإطار، أجرى المصرف المركزي اختبارات مكثفة بالتعاون مع نظرائه الدوليين للتحقق من مدى جاهزيته لتبنّي معيار ISO20022 بفعالية وكفاءة.

القدرة التشغيلية لنظم الدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة

فيما يلي أدناه نظم الدفع في دولة الإمارات التي يُديرها المصرف المركزي وشركة الاتحاد للمدفوعات، حيث أظهرت هذه النظم أداءً تشغيلياً قوياً في عام 2024.

- نظام مقاصة صور الشيكات (ICCS)
- نظام الإمارات للتحويلات المالية (UAEFTS)
- نظام الإمارات للخصم المباشر (UAEDDS)
- نظام الإمارات لحماية الأجور (UAEWPS)
- نظام تعليمات الدفع الفوري (IPI)
- نظام بوابة الدفع الإلكتروني (UAEPGS)
- نظام مقسم الإمارات الإلكتروني (UAESWITCH)

نفّذ نظام الإمارات للتحويلات المالية 110 مليون معاملة، مسجلاً زيادة في حجمها بنسبة 22.5% مقارنة بالعام السابق. ونفّذ نظام تعليمات الدفع الفوري 67.5 مليون معاملة، مسجلاً نمواً بنسبة 5.31%.

أداء النظم الرئيسية:

أ. نظام مقاصة صور الشيكات (ICCS)

نفّذ النظام 23.45 مليون شيك بقيمة 1.38 تريليون درهم، وهو ما يمثل زيادة في الحجم بنسبة 2.23%، وفي القيمة بنسبة 5.33% مقارنة بالعام السابق.

ب. نظام الإمارات للتحويلات المالية

- تحويلات الأفراد: سجّل النظام 109.7 مليون معاملة بقيمة 7.4 تريليون درهم (بزيادة قدرها 22.57% في الحجم، و20.63% في القيمة)
- التحويلات المؤسسية: سجّل النظام 758,000 معاملة بقيمة 12.5 تريليون درهم (بزيادة قدرها 12.37% في الحجم، و13.37% في القيمة)

ج. نظام تعليمات الدفع الفوري

ارتفع عدد المعاملات على نظام تعليمات الدفع الفوري إلى 67.5 مليون معاملة بلغت قيمتها 225.4 مليار درهم في عام 2024، مقارنة بـ 64.1 مليون معاملة بقيمة 164.7 مليار درهم في عام 2023.

د. نظام الإمارات لحماية الأجور

- ارتفع عدد الموظفين المسجلين في النظام من 5.86 مليون إلى 6.06 مليون موظف.
- ارتفع إجمالي عدد الرواتب التي تمت معالجتها من 62.6 مليون درهم إلى 67.5 مليون درهم.
- ارتفعت قيمة الرواتب المدفوعة من 296 مليار درهم إلى 341 مليار درهم.
- ارتفع عدد أصحاب العمل المسجلين في النظام من 306,450 إلى 321,007 بزيادة بنسبة 5%.

هـ. نظام الإمارات للخصم المباشر

أجرى نظام الإمارات للخصم المباشر 17.8 مليون معاملة بقيمة 106.9 مليار درهم، بزيادة في الحجم قدرها 33.96%، وزيادة في القيمة بنسبة 23.74%.

و. نظام بوابة الدفع الإلكتروني

أجرى نظام بوابة الدفع الإلكتروني 2.1 مليون معاملة بقيمة 7.8 مليار درهم، بزيادة في الحجم والقيمة بنسبة 13% مقارنة بعام 2023.

2.8.8 إدارة النقد

1. المصرف المركزي يطلق خدمة رقمية لبيع المسكوكات التذكارية

أطلق المصرف المركزي خدمة رقمية لبيع المسكوكات التذكارية عبر موقعه الإلكتروني. وتتميز هذه الخدمة بسهولة الاستخدام، بفضل خطواتها المبسطة ومزاياها المتعددة، وأبرزها تسجيل الدخول الفوري والآمن عبر الهوية الرقمية.

وتعكس هذه المبادرة التزام المصرف المركزي بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، من خلال:

- الارتقاء بخدمات القطاع المالي
- تعزيز الكفاءة التشغيلية
- توفير خدمات مؤسسية تلبي المعايير العالمية
- تقليل الوقت والجهد والموارد
- توفير تجربة سلسة من خلال تحسين سهولة الوصول إلى الخدمات
- تقليل الأعباء غير الضرورية على المتعاملين داخل الدولة وخارجها

2. سك وإصدار المسكوكات التذكارية

أ) الذكرى السنوية العشرين لتأسيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

أصدر المصرف المركزي، بالتعاون مع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، 500 مسكوكة تذكارية من الفضة احتفاءً بالذكرى السنوية العشرين لتأسيس المجلس. وتسلّط هذه المسكوكات الضوء على إنجازات المجلس منذ تأسيسه عام 2003، كما تكرّم الرواد

الذين أسهموا في خدمة المجتمع الإماراتي. ويتضمن تصميم هذه المسكوكات:

- **الوجه الأمامي:** صورة لمبنى المجلس مع نقش "المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" باللغتين العربية والإنجليزية.
- **الوجه الخلفي:** القيمة الاسمية "20 درهماً" مع نقش "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" باللغتين العربية والإنجليزية.

ب) الذكرى المئوية لتأسيس مكتبة سلطان بن صقر القاسمي

أصدر المصرف المركزي، بالتعاون مع مكتبة سلطان بن صقر القاسمي، 1,250 مسكوكة تذكارية من الفضة و125 مسكوكة تذكارية من الذهب احتفاءً بالذكرى المئوية لتأسيس المكتبة (1925-2025)، تكريماً لدورها كمنارة علمية وثقافية.

يتضمن تصميم المسكوكات:

- **الوجه الأمامي:** صورة لمبنى المكتبة، السنوات 1925-2025، بالإضافة إلى النقوش "الذكرى المئوية لتأسيس مكتبة سلطان بن صقر القاسمي" وكذلك "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" باللغتين العربية والإنجليزية.
- **الوجه الخلفي:** اسم المكتبة "سلطان بن صقر القاسمي".

ج) مكتب البعثات الدراسية 2024

أصدر المصرف المركزي، بالتعاون مع ديوان الرئاسة، 120 مسكوكة تذكارية من الفضة لمكتب البعثات الدراسية.

د) عيد الاتحاد

أصدر المصرف المركزي، بالتعاون مع ديوان الرئاسة، 3000 مسكوكة تذكارية من الفضة للاحتفال بالذكرى الـ 53 لعيد الاتحاد.

هـ) الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس الاتحاد للمعلومات الائتمانية

بمناسبة مرور عقد على إطلاق تقارير الائتمان، أصدر المصرف المركزي، بالتعاون مع الاتحاد للمعلومات الائتمانية، 500 مسكوكة تذكارية من الفضة.

و) اليوبيل الذهبي لتأسيس المصرف المركزي

احتفاءً بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسه، أصدر المصرف المركزي 3,000 مسكوكة تذكارية من الفضة و50 مسكوكة تذكارية من الذهب.

وتُجسّد هذه المسكوكات مسيرة إنجازات المصرف المركزي في تطوير القطاع المصرفي والمالي، ودوره المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

يتضمن تصميم المسكوكات:

- **الوجه الأمامي:** صورة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، "حفظه الله" محاطاً بها اسم سموه وعبارة "رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة" باللغة العربية.
- **الوجه الخلفي:** يتضمن صورة لمبنى المصرف المركزي، وعبارة "50 عاماً على تأسيس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" باللغتين العربية والإنجليزية على الأطراف العلوية والسفلية، والأعوام 1973-2023.

ز) الذكرى السنوية الثمانين لتأسيس نادي النصر

تقديراً لأحد أعرق الأندية الرياضية في دولة الإمارات، أصدر المصرف المركزي 1,000 مسكوكة تذكارية من الفضة، احتفالاً بإنجازات النادي على مدى ثمانية عقود في المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية، وتقديراً لدوره في دعم الرياضة وتعزيز الهوية الوطنية. يتضمن تصميم المسكوكة:

- الوجه الأمامي: شعار نادي النصر الرياضي، ومكان وتاريخ التأسيس: "دبي 1945".
- الوجه الخلفي: قيمة اسمية 80 درهم، مكتوب عليها "الذكرى السنوية الثمانون لتأسيس نادي النصر الرياضي"، محاطة باسم "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي"، وعبارة "مسكوكة تذكارية" باللغتين العربية والإنجليزية.

9.8 التحوّل الرقمي والابتكار

1.9.8 الدرهم الرقمي

أنجز المصرف المركزي في عام 2024 المرحلة الأولى من إصدار "الدرهم الرقمي"، وهو العملة الرقمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتم تطوير الدرهم الرقمي كمشروع متعدد المراحل يمتد لعدة سنوات، في إطار برنامج البنية التحتية المالية لتسريع التحول الرقمي في القطاع المالي الذي يهدف إلى تحديث نظام المدفوعات والإطار النقدي لدولة الإمارات. ويهدف إصدار الدرهم الرقمي إلى تحسين كفاءة وفعالية نظام الدفع، وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها، إضافة إلى دعم تنفيذ السياسة النقدية.

سيصدر المصرف المركزي "الدرهم الرقمي" ليكون نسخة رقمية من العملة الوطنية لدولة الإمارات، مما يتيح تسويات فورية وزيادة سهولة الوصول إلى الأموال الرقمية، مع ضمان مستويات الأمان والثقة للأموال التي يدعمها المصرف المركزي.

سيوفر "الدرهم الرقمي" منصة متكاملة وآمنة لمعاملات التجزئة، والجملة، والمعاملات عبر الحدود، مع إشراك الوسطاء الماليين من خلال حالات استخدام متنوعة لتعزيز الابتكار واعتماد التكنولوجيا المالية. وقد أجرى المصرف المركزي بالفعل تقييماً للتصميم والتكنولوجيا والحَوكَمة الخاصة بالدرهم الرقمي، مما يمنح دولة الإمارات وسيلة دفع رقمية مبتكرة عالمية، ومحفظة عملات رقمية، تسرّع وتيرة التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الشمول المالي.

يُلخّص الرسم البياني 11 أهداف سياسة الدرهم الرقمي.

الرسم البياني 11

أهداف سياسة الدرهم الرقمي

السياسة النقدية
تحسين مرونة نظام السياسة النقدية من خلال سيادة العملة وإدارة السيولة

الاستقرار المالي
ضمان سلامة عمليات النظام المالي وسلاستها

المرونة والتنافسية
تعزيز المرونة الوطنية من خلال توفير بنية تحتية قوية للمصرف المركزي مع إتاحة المزيد من خيارات المدفوعات

التواصل العالمي
تعزيز التعاون الدولي والتجارة من خلال تحسين المدفوعات عبر الحدود

الامتثال
تسهيل معاملات أكثر أماناً بما يتوافق مع متطلبات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومعايير اعرف عميلك، وتعزيز مكافحة الجرائم المالية

التحوّل الرقمي والابتكار
تسريع وتيرة التحوّل إلى الاقتصاد الرقمي من خلال توفير وظائف ومزايا جديدة مثل الترميز والعقود الذكية

الكفاءة
خفض التكاليف وزيادة الكفاءة ومعالجة مواطن الضعف في المدفوعات، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي

الشمول المالي
تلبية الاحتياجات غير المحققة وتعزيز الشمول المالي عبر تذليل العقبات وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية

خلال المرحلة الأولى من تنفيذ السياسة، أحرز المصرف المركزي تقدماً كبيراً في تصميم وتطوير واختبار ونشر "الدرهم الرقمي" كأداة دفع عالمية موجّهة للاستخدام في قطاعات التجزئة والجملة والمدفوعات عبر الحدود.

وفي شهر يناير 2024، تم إصدار أول درهم رقمي كعملة قانونية على منصة الإصدار الخاصة بالمصرف المركزي، وذلك عندما أجرى سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، أول عملية دفع عبر الحدود بالدرهم الرقمي عبر منصة "الجسر للعملات الرقمية" لتصبح منتج قابلاً للتطبيق بالحد الأدنى، وهي منصة العملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية تتيح مدفوعات بالجملة عبر الحدود.

وفي الشهر نفسه، نجح المصرف المركزي في استكمال مرحلة التشغيل التجريبي الفعلي للدرهم الرقمي في قطاع التجزئة، والتي من خلالها تم اختبار حالات استخدام أساسية مثل زيادة الرصيد، والسحب، والتحويل، والدفع، إلى جانب حالات استخدام أخرى في الاقتصاد الرقمي. وهدُفت هذه الاختبارات إلى تقييم وظائف جديدة، بما في ذلك قابلية البرمجة والترميز. وخلال النصف الأول من عام 2024، قام المصرف المركزي بضم مشاركين إضافيين إلى منصة الإصدار وإلى مشروع منصة "الجسر للعملات الرقمية".

تتميّز منصة الإصدار بكونها مدمجة بالكامل في نظام المصرف المركزي لإدارة احتياطيات البنوك، وهي تمكّن من سك واسترداد وتوزيع الدرهم الرقمي على المؤسسات المالية المرخصة. بعد نجاح أول عملية دفع في منصة "الجسر للعملات الرقمية"، مارس المصرف المركزي دوراً محورياً في دعم المشروع للوصول إلى مرحلة المنتج القابل للتطبيق بالحد الأدنى مع جميع المشاركين في يونيو 2024. وأخيراً،

الرسم البياني 12

إنجازات المرحلة الأولى من الدرهم الرقمي

السياسة
- اعتماد **28 قراراً للسياسة النقدية** للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي أثناء طرح الدرهم الرقمي
- إجراء **تقييم للاحتياجات والنمذجة الاقتصادية** لدعم التوصية بالمضي قدماً في التنفيذ
- لم يتم إيجاد أي **تأثير سلبي جوهري لإصدار العملة الرقمية للبنوك المركزية**، كما أثبتت الدراسات إمكانيات هذه العملة في تعزيز الشمول المالي، ودعم الاقتصاد الرقمي والناتج المحلي الإجمالي

الشؤون القانونية
- استكمال تحليل الفجوات القانونية لضمان اليقين القانوني الكامل والدعم اللازم لإصدار الدرهم الرقمي
- إقرار **11 تعديلاً على قانون المصرف المركزي** لإصدار الدرهم الرقمي كعملة رسمية
- تطوير وإصدار الأدلة الإرشادية للمشاركين في منصة **الإصدار ومرحلة المنتج القابل للتطبيق بالحد الأدنى في منصة "الجسر للعملات الرقمية"**

الجوانب الفنية
- تطوير **منصة إصدار مخصصة للمصرف المركزي وتزويدها بالبنية التحتية اللازمة**
- **يمكن للمصرف المركزي الآن إصدار، واسترداد، وتحويل العملة الرقمية للبنوك المركزية باستخدام** منصة قائمة على تقنية البلوك تشين
- **استكمال التصاميم الأولية للمحفظة الرقمية وأداة الدرهم الرقمي**
- تم نشر منصة "الجسر للعملات الرقمية"، **والوصول إلى مرحلة المنتج القابل للتطبيق بالحد الأدنى**

الأعمال
- استكمال **المرحلة التجريبية للعملة الرقمية للبنوك المركزية** في قطاع التجزئة، بالتعاون مع البنوك والقطاع والجهات الحكومية، لاختبار حالات الاستخدام في الاقتصاد الرقمي
- تم إثبات **قدرة العملة الرقمية للبنوك المركزية على تمكين وظائف جديدة** مثل العقود الذكية، والترميز، وقابلية البرمجة
- **التحقق** من إصدار واسترداد وتحويل وتوزيع العملة الرقمية في بيئة تشغيلية حقيقية
- **انضمام عدد من البنوك الإماراتية** إلى منصة الإصدار ومنصة "الجسر للعملات الرقمية"

في أغسطس 2024، شرع المصرف المركزي في تنفيذ المرحلة الثانية من طرح الدرهم الرقمي. ومن المتوقع أن تستغرق هذه المرحلة عامين، وتغطي مجالات العمل الرئيسية التالية (الرسم البياني 13).

الرسم البياني 13

نطاق عمل الدرهم الرقمي

تشمل المرحلة الثانية تطبيقات الدرهم الرقمي في معاملات التجزئة والجملة والمعاملات عبر الحدود، وهي تغطي الجوانب القانونية والسياسة والرقابة والحوكمة والأعمال والتقنية والتشغيل. وقد بدأ المصرف المركزي بتصميم وتطوير شبكة متعددة الأطراف للعملات الرقمية المتعددة، تملكها وتديرها دولة الإمارات.

الرسم البياني 14

أحدث أعمال التصميم الخاصة بتطبيق الدرهم الإماراتي

من خلال العمل مع المؤسسات المالية المرخصة وشركات التكنولوجيا المالية والهيئات الحكومية وغيرهم من الشركاء الرئيسيين، بدأ المصرف المركزي أيضاً في تطوير وتنفيذ العديد من حالات استخدام

الرسم البياني 15

حالات الاستخدام الأولية للدرهم الرقمي

2.9.8 التكنولوجيا الإشرافية

شهد برنامج التكنولوجيا الإشرافية المزيد من التقدم في إطار جهود المصرف المركزي المستمرة لتعزيز الإشراف المالي وضمان مرونة النظام المالي. وتعمل هذه المبادرة على تعزيز القدرات الإشرافية للمصرف المركزي من خلال دمج تحليلات البيانات المتقدمة، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي.

طوّر المصرف المركزي برنامج التكنولوجيا الإشرافية لتعزيز فعالية العمليات الإشرافية، وذلك عبر توظيف البيانات لتحسين عملية صنع القرار، وتشجيع الابتكار، ودعم اعتماد التقنيات الجديدة في القطاع المالي عن طريق تسريع عمليات التراخيص وتحسين سير مهام العمل والأتمتة والقرارات.

ويستخدم البرنامج أحدث التقنيات لتحسين كفاءة الإشراف الرقابي ودقته وقدرته التنبؤية، مما يتيح نهجاً إشرافياً أكثر استباقية وحساسية تجاه المخاطر. ويرتكز هذا التحوّل على الالتزام بالإشراف القائم على المخاطر، مما يضمن تركيز الموارد الإشرافية على أهم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، بدلاً من تطبيق نهج موحد غير مرن.

يعمل برنامج التكنولوجيا الإشرافية على تطوير العديد من حالات الاستخدام لتحقيق هذا الهدف. حيث يتم استخدام تحليلات الشبكات للمساعدة في الكشف عن تأثيرات الانتقال المحتمل للأحداث المالية الكبرى، بينما ستحدد محاكاة سيناريوهات الدفع نقاط الضغط داخل النظام المالي. وإلى جانب ذلك، يجري تطوير نموذج متطور يركز على التحقق من صحة حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، مما يضمن التوافق مع التوقعات الاحترازية.

ستُقيّم أدوات التنبؤ الخاصة ببرنامج التكنولوجيا الإشرافية تأثير توجّهات الاقتصاد الكلي على الجهات المُقرضة والمقترضة، مما يُوفر نظرة معمقة حول المخاطر المالية الناشئة. كما سيُوفر البرنامج نظاماً للإنذار المبكر يعتمد على عوامل خطر مُختلفة، وأداةً لضمان الجودة لتعزيز الاتساق الرقابي في متطلبات إعداد التقارير.

التكنولوجيا الإشرافية وبرنامج تحوّل البنية التحتية المالية

تمارس التكنولوجيا الإشرافية دوراً محورياً في تحقيق أهداف برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، بما في ذلك إنشاء بنية تحتية رقمية متطورة تتسم بالمرونة والأمان.

- **توفير إشراف استباقي قائم على المخاطر ومدعوم بالتحليلات المتقدمة.**
- **تحسين الذكاء المالي من خلال تحليل الشبكات.**
- **تمكين رؤية واحدة لجميع وظائف المؤسسات المالية المرخصة.**
- **إطلاق بوابة موحدة لإدارة التفاعل مع المؤسسات المالية وتتبّع بياناتها المالية وهياكلها القانونية.**
- **تفعيل إرسال تنبيهات تلقائية للمصرف المركزي حول بعض العمليات.**
- **تعزيز إمكانات البيانات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لعمليات الترخيص والإشراف والتفتيش والإنفاذ في المصرف المركزي.**
- **تحسين إدارة سير مهام العمل الإشرافية من خلال رقمنة وأتمتة المهام الموحدة مثل تحميل الوثائق والتحقق منها والموافقة عليها.**
- **تمكين الإشراف الاستباقي من خلال تطوير القدرات الاستشرافية باستخدام التقنيات الناشئة، مثل معالجة اللغات الطبيعية وتحليل الشبكات والتحليل التنبؤي.**
- **الوصول إلى فهم عميق للبيانات من خلال دمج تحليلات البيانات الضخمة والشبكات.**
- **وضع توقعات مستقبلية قائمة على المخاطر للمؤسسات المالية المرخصة لأغراض الإشراف.**

3.9.8 التكنولوجيا المالية والأصول الافتراضية

يتبنى المصرف المركزي نهجاً استشرافياً لتعزيز منظومة قوية ومبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية، انطلاقاً من هدفه الرامي إلى ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي رائد في هذا المجال. ولتحقيق ذلك، يركز المصرف المركزي على إنشاء بيئة شاملة تجمع شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية والسلطات الرقابية ومقدمي خدمات التكنولوجيا.

وإدراكاً منه لإمكانيات التحوّل التي تحملها التكنولوجيا المالية والتقنيات الناشئة، يلتزم المصرف المركزي بتطوير بيئة رقابية متكاملة تدعم نمو قطاع التكنولوجيا المالية، مع ضمان استقرار النظام المالي. وفي هذا الإطار، أصدر المصرف المركزي أنظمة بارزة في مجال التكنولوجيا المالية خلال عام 2024، مما أسهم في تعزيز المشهد الرقابي للتكنولوجيا المالية في دولة الإمارات. ومن أبرز هذه الأنظمة:

خدمات رمز الدفع

في شهر يونيو 2024، أصدر المصرف المركزي نظاماً شاملاً ورائداً لخدمات رموز الدفع، حيث يشتمل على معايير عالمية جديدة للإشراف على العملات المستقرة في دولة الإمارات. يعالج النظام ثلاثة محاور رئيسية: إصدار رمز الدفع، وحفظه وتحويله، حيث يحقق توازناً دقيقاً بين الابتكار والحماية الرقابية. ويوفر هذا الإطار إرشادات واضحة لاستخدام العملات المستقرة في المدفوعات، مع ضمان بيئة آمنة ومستدامة للأصول الرقمية.

يتضمن الإطار بروتوكولات مُتطورة لإدارة المخاطر المعقدة، بما في ذلك إجراءاتٍ مُحكمةٍ لمواجهة غسل الأموال، ومعايير محسّنة لحماية المستهلك، ومتطلباتٍ سلوكيةٍ صارمة. ويهدف هذا النهج الاستباقي لتخفيف المخاطر والمراقبة المُستمرة إلى حماية النظام المالي ودعم الابتكار. ويتميز هذا النظام بالحياد التكنولوجي، حيث يتجنّب التحيّز إلى بنى تحتية مُحددة في تقنية البلوك تشين، ويشجّع على المنافسة المفتوحة.

4.9.8 التطوّرات الخاصة بالبيانات

طوّر المصرف المركزي في عام 2024 بشكل ملحوظ قدراته في مجال البيانات لتعزيز الإشراف على النظامين النقدي والمالي في دولة الإمارات. وشهد مكتب البيانات المركزي توسعاً كبيراً، حيث ارتفع عدد المتخصصين العاملين فيه من ثلاثة إلى 17 أخصائياً، مع تركيز متزايد على تمكين اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات داخل المصرف المركزي.

ومن أبرز الإنجازات، نذكر استكمال المرحلة الأولى من إنشاء منصة مركزية لإدارة البيانات تدعم عمليات التكنولوجيا الإشرافية من خلال جمع البيانات وتحليلها وتوزيعها بشكل متكامل. كما تم في الآونة الأخيرة إنشاء لجنة البيانات، التي تضم رؤساء 10 إدارات رئيسية، لضمان الإشراف الشامل على البيانات.

عزّز المصرف المركزي إطار حوكمة البيانات من خلال سياسات جديدة تشمل الحوكمة والجودة وإدارة المخاطر والسجلات، وتم تطبيق هذه الأطر عبر 20 إدارة، مما وضع معايير واضحة لإدارة البيانات. كما ساهم نشر أدوات متقدمة لحوكمة البيانات في تحسين جودة البيانات وإدارة البيانات الوصفية عبر مختلف الوظائف التشغيلية.

وفي إطار التعاون مع إدارة المخاطر والامتثال، وضع المصرف المركزي خطة تصحيحية لعام 2025 لتعزيز سلامة البيانات وأمنها، كما أدخل منهجيات جديدة لإخفاء البيانات لتأمين تطبيقات التحليلات.

وتسارعت وتيرة تكامل الذكاء الاصطناعي من خلال تطوير 20 تطبيقاً يعتمد على التعلّم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية، إضافةً إلى تقييم المصرف المركزي لأكثر من 60 نموذجاً في الذكاء الاصطناعي مدرباً بشكل مسبق، مما أسهم في تبسيط عمليات إعداد التقارير الرقابية عبر وظائف التكنولوجيا الإشرافية وإدارة المخاطر. كما حصل 12 من أعضاء الفريق على شهادة محترف إدارة البيانات (CDMP)، مما عزّز خبرات البيانات لدى المصرف المركزي، وقد حظيت هذه الإنجازات بتقدير واسع، حيث فاز المصرف بجائزة Dataiku لأفضل استخدام مبتكر للذكاء الاصطناعي.

5.9.8 التمويل المفتوح

في إطار التركيز على ضمان سلامة وكفاءة خدمات التمويل المفتوح، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التنافسية، وتحقيق مصالح المستهلكين، وترسيخ مكانة الإمارات كمركز رائد للتكنولوجيا المالية، حققت الدولة إنجازات بارزة في التمويل المفتوح خلال عام 2024. وقد تميّز هذا التقدّم بإصدار أنظمة شاملة وأول نسخة من المعايير الفنية، والتي شملت وظائف الخدمات المصرفية المفتوحة والتأمين المفتوح، إلى جانب أطر داعمة، بما في ذلك نموذج تحديد المسؤولية، والهياكل التجارية وهياكل التسعير، وآليات موافقة العملاء المنظمة. كما أطلق المصرف المركزي إطار الهوية المرئية والعلامة الموثوقة للمبادرة، بالإضافة إلى بيئات تجريبية لساند بوكس التقني لدعم عمليات التطوير والاختبار.

وعلى مدار عام 2024، واصل المصرف المركزي تعزيز التعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين في القطاع المالي، بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية والبنوك وشركات التأمين، لتطوير البنية التحتية اللازمة لإطلاق مبادرة التمويل المفتوح في عام 2025. وأسفرت هذه الجهود التعاونية عن تحقيق إنجازات رائدة أسهمت في تطوير المشهد المالي، أبرزها:

- مركزية إطار الثقة وواجهة برمجة التطبيقات "API" – يوفر هذا الإطار نقطة اتصال موحدة بين المؤسسات المالية المرخصة ومزوّدي الخدمات من الأطراف الثالثة، مما يقلّل بشكل كبير من التعقيد التقني والأعباء التشغيلية. كما يتيح لمزوّدي الخدمات تقديم مساهمات متنوعة، مثل الدعم المنهجي، والبنية التحتية للنظام، وخدمات التحقق، والمعايرة الجاهزة استناداً إلى البيانات الخارجية.
- تجميع إدارة موافقات المستخدمين– يتيح هذا النظام للمؤسسات المالية المرخصة ومزودي الخدمات من الأطراف الثالثة توفير إدارة شاملة وفعالة لموافقات التمويل المفتوح عبر منصاتهم. كما يتضمن تطبيقاً مركزياً لإدارة الموافقات، ويوفر دعماً إضافياً للمؤسسات المالية التي لم تطوّر بعد قنواتها الرقمية الخاصة بالموافقة، مما يعزز إمكانية الوصول الشامل عبر القطاع المالي.
- خيارات دفع متطورة – أدى التكامل مع منصة الدفع الفوري "آني" إلى تعزيز إمكانيات الدفع من خلال إضافة وظائف متقدمة، تشمل التحويلات الجماعية، والمدفوعات المؤجلة، والمعاملات المتواترة المتغيرة. كما تضمن المصادقة الآمنة المتوافقة مع تقنية NFC المفتوحة تشغيلاً سلساً وآمناً عبر مختلف نظم التشغيل المحمولة.
- الاستدامة – أرسى المصرف المركزي أساساً قوياً للتمويل المفتوح في دولة الإمارات من خلال تحقيق التوازن بين مصالح المؤسسات المالية ومزودي الخدمات من الأطراف الثالثة، مع تقليل تكاليف التجميع.
- الصرف الأجنبي المفتوح – تعاونت ست مؤسسات للصرف الأجنبي مع المصرف المركزي لإطلاق نموذج الصرف الأجنبي المفتوح، في خطوة رائدة تعكس مكانة الإمارات كمركز عالمي للتحويلات المالية الدولية.
- الريادة العالمية – اعتمد المصرف المركزي نهجاً محدوساً في تطوير التمويل المفتوح، مستفيداً من الدروس المستخلصة من التجارب العالمية الناجحة والأقل نجاحاً. يتيح هذا النهج تسريع اعتماد التكنولوجيا المالية في الدولة مع تفادي التحديات الشائعة.

وعلى مدار عام 2024، واصل المصرف المركزي الإشراف المكثّف على جاهزية العمليات وتطوير البنية التحتية، لضمان تأسيس قاعدة قوية لإطلاق النظام.

ومع اقتراب هذه المكونات من مرحلة الإطلاق في السوق في عام 2025، فإنها تمثل ثمرة عام كامل من التخطيط والتطوير المكثف. وتعزز هذه الاستعدادات الشاملة موقع دولة الإمارات الريادي في إطلاق أحد أكثر أنظمة التمويل المفتوح تطوراً عالمياً، مما يسهم في ترسيخ معايير جديدة للابتكار المالي والتكامل التقني.

6.9.8 مركز الابتكار

دشّن المصرف المركزي بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بنجاح مركز الابتكار التابع له في مبنى معهد الإمارات المالي بدبي، كخطوة محورية ضمن استراتيجية الإمارات للاقتصاد الرقمي. ويُعد مركز الابتكار والأبحاث والتطوير هذا إحدى المبادرات التسع الاستراتيجية ضمن برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، حيث يهدف إلى تسريع التحوّل الرقمي وتعزيز حماية المستهلك، بما يتماشى مع رؤية المصرف المركزي في تحقيق التميّز العالمي في العمل المصرفي المركزي.

يعمل مركز الابتكار من خلال ست مختبرات استراتيجية مترابطة، يركز كل منها على محور رئيسي من محاور تطوير القطاع المالي والتكنولوجي. يُسهم مختبر RegLab في رسم المشهد الرقابي عبر التعليم والتفاعل مع الشركاء الرئيسيين، لضمان تحديث الأطر الرقابية ومواكبتها لأفضل الممارسات العالمية، ويعزز ColLab الشراكات المحلية والدولية لتشجيع التعاون بين مختلف الجهات. بينما يوفّر DigitalLab بيئة تجريبية لساند بوكس التقني لدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. ويركّز LearnLab على تطوير القوى العاملة عبر برامج تعليمية متخصصة. أما FutureLab، فهو مختبر يركّز على تحليل التوجّهات المستقبلية وأفضل الممارسات العالمية، ويكمّله ThinkLab، الذي يضطلع ببرامج ومبادرات البحث في السياسة والتطوّر التكنولوجي.

من خلال تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية، والجهات الرقابية، ومزودي خدمات التكنولوجيا، والأوساط الأكاديمية، يسعى مركز الابتكار إلى تطوير قطاع الخدمات المالية في دولة الإمارات، وتعزيز مرونته، وترسيخ ارتباطه الوثيق بالنظام المالي العالمي.

10.8 رأس المال البشري

يواصل المصرف المركزي التزامه بتطوير كوادره البشرية من خلال استقطاب المواهب المتخصصة لدعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية الرئيسية عبر مختلف الاختصاصات المناطة به.

تشمل أبرز إنجازات التوظيف ومعدلات الدوران الوظيفي لعام 2024:

- عيّن المصرف المركزي 123 موظفاً بدوام كامل، منهم 61 مواطناً إماراتياً و62 من غير المواطنين.
- تم تعيين 31 مواطناً إماراتياً في إطار برنامج تطوير الخريجين وبرنامج "رواد تكنولوجيا المستقبل".
- نجح المصرف المركزي في استقطاب قيادات بارزة عالمياً لشغل وظائف عليا، بما في ذلك رئيس إدارة الاستثمار، ورئيس إدارة الحوكمة المؤسسية، ورئيس دائرة الإشراف على نظم الدفع.
- بلغ معدل الدوران الوظيفي 8.4%، حيث غادر 77 موظفاً بدوام كامل المصرف المركزي، في حين تقاعد 11 مواطناً إماراتياً بعد بلوغهم سن التقاعد.

التوطين

حقق المصرف المركزي معدل توطين بلغ 59.9% في عام 2024، مقارنةً بمعدل 62.5% في عام 2023، مما يعكس التركيز الاستراتيجي على استقطاب المواهب والكفاءات المؤهلة لشغل الأدوار الحيوية داخل المصرف المركزي.

- برنامج تطوير الخريجين في المصرف المركزي: استقبل المصرف دفعتين من 28 خريجاً طموحاً ضمن البرنامج، الذي يهدف إلى ردم الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والخبرة العملية من خلال رحلة تعليمية متكاملة تشمل تدريباً مكثفاً، وتوجيهاً مهنياً، وفرصاً للتعرض للبيئة العملية الواقعية، مما يمكنهم من العمل والتطوّر ليصبحوا جاهزين في المستقبل. وقد أكمل تسعة خريجين من الدفعة الأولى البرنامج وانضموا إلى مختلف الإدارات التشغيلية في المصرف المركزي هذا العام.
- برنامج "رواد تكنولوجيا المستقبل": واصل المصرف المركزي توسيع مبادرات تطوير المواهب عبر إطلاق الدفعة الثانية من برنامج "رواد تكنولوجيا المستقبل". استهدف هذا البرنامج 10 موظفين داخليين، حيث تم تزويدهم بمهارات متقدمة في التكنولوجيا وفهم عميق لأحدث الاتجاهات في المشهد التقني، مما يؤهلهم لقيادة الابتكار والدفع بعجلة التحوّل الرقمي في المستقبل.

إدارة المواهب والتخطيط للتعاقب الوظيفي

يواصل المصرف المركزي التزامه ببناء مؤسسة مستدامة وقادرة على مواكبة التغيرات المستقبلية من خلال نهج متكامل لإدارة الكفاءات والتخطيط للتعاقب الوظيفي. وفي عام 2024، أجرى المصرف المركزي تقييمات شاملة لأكثر من 650 موظفاً باستخدام أدوات تحليل المواهب من "Mercer Talent Enterprise" واستطلاعات رأي منظمة، ما أتاح الحصول على أفكار متعمّقة حول القدرات الداخلية وساهم في وضع أسس واضحة لتطوير المواهب والتخطيط للتعاقب الوظيفي.

كما أطلق المصرف المركزي عملية متقدّمة للتخطيط للتعاقب الوظيفي، لضمان اتباع نهج موحد ومتسق لاختيار وإعداد الكفاءات لتولي المناصب القيادية. ويساعد هذا النهج في مواءمة قرارات اختيار الكفاءات مع أولويات المصرف المركزي الاستراتيجية، مما يُتيح التركيز الشامل على بناء مؤسسة مستدامة تحقق التميز التشغيلي على المدى الطويل، وتعزز استمرارية القيادة، وتضمن قدرة المصرف المركزي على مواكبة التطوّرات في القطاع المالي.

تطوير المهارات القيادية

أطلق المصرف المركزي برنامج "تغيير مفاهيم القيادة" بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية، الذي يُعد أحد أعرق كليات إدارة الأعمال المستقلة المتخصصة في تطوير القادة وإحداث تحول مؤسسي مؤثر. وشارك 50 من الموظفين القياديين في المصرف المركزي في هذا البرنامج الذي استمر على مدار خمسة أيام، وتم تنفيذه على مرحلتين في شهري مايو وأكتوبر. واكتسب خلاله المشاركون أفضل الممارسات العالمية في القيادة الفاعلة لمواجهة تعقيدات بيئة الأعمال الديناميكية.

وقد أظهرت نتائج البرنامج تحسناً ملحوظاً في أساليب القيادة لدى أكثر من 75% من المشاركين، كما تم اتخاذ 90 إجراء تقريباً من قبل المشاركين بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم جلسة ليوم واحد مع اللجنة التنفيذية للمصرف المركزي لمشاركة مخرجات البرنامج، حيث كان لهذه الجلسة دور محوري في مواءمة رؤية القيادات التنفيذية مع مخرجات وأهداف البرنامج الاستراتيجية، وضمان دعمهم الكامل لدفع عجلة التغيير في المرحلة القادمة.

نظرة عامة على تطوير الموظفين

استكمالاً للنجاح الذي تحقق في عام 2023، واصل المصرف المركزي إعطاء الأولوية لتطوير الموظفين خلال عام 2024. حيث شارك 97% من الموظفين في برامج تدريبية رسمية، بمتوسط 39.9 ساعة تعلم لكل موظف. وقد تحقق هذا الإنجاز من خلال زيادة التفاعل والنمو في منصة التعلم الرقمي "بنك المعرفة" إلى جانب إتاحة وصول غير محدود إلى محتوى تدريبي عالمي المستوى عبر منصات OpenSesame، Coursera، Intuition. كما بلغ متوسط التعلم عبر المنصة الرقمية 15 ساعة لكل موظف.

واعتباراً من 31 ديسمبر 2024:

- يشارك 685 موظفاً (89%) بفعالية في برامج التعلّم التي تقدّمها منصاتنا التعليمية الجديدة
- تم إكمال 5,780 دورة تدريبية، مع2,718 دورة إضافية قيد الإنجاز
- تم حضور أكثر من 11,523 ساعة تعلم بشكل إجمالي

الرسم البياني 16

لوحة بيانات بنك المعرفة

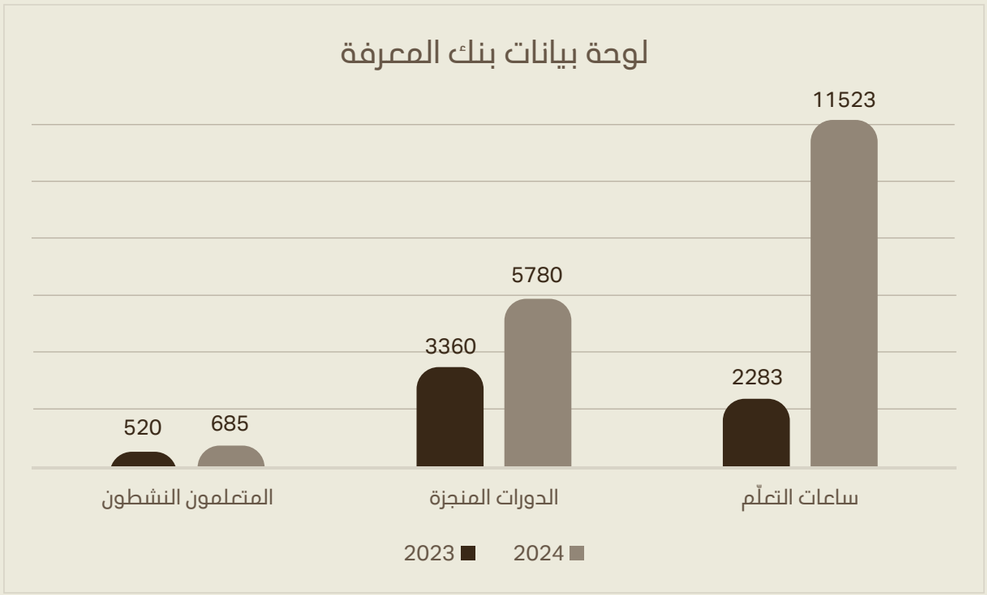

الشهادات المهنية
واصل المصرف المركزي إعطاء الأولوية للشهادات المهنية باعتبارها عنصراً أساسياً في تطوير الموظفين، حيث التحق أكثر من 75 موظفاً ببرامج تدريبية للحصول على شهادات مهنية معتمدة عالمياً. ومن خلال الدعم المالي، وتخصيص الوقت، وتوفير الموارد اللازمة، دعم المصرف المركزي موظفيه للحصول على شهادات تعزز تطور مسيرتهم المهنية وتساهم في تعزيز القدرات المؤسسية بشكل عام. كما تم دعم 13 موظفاً بأكثر من 300 ساعة تدريبية، تضمنت محاضرات وجلسات تدريب عملي، استعداداً لاجتياز الاختبارات النهائية لبرنامج المحلل المالي المعتمد، وذلك بالتعاون مع معهد الإمارات المالي ومعهد المحللين الماليين المعتمدين.

مبادرة المسار المهني
أطلق المصرف المركزي مبادرة المسار المهني لمساعدة الموظفين على فهم متطلبات المهارات لكل دور وظيفي واستكشاف المسارات المهنية المتاحة لهم داخل المؤسسة. بدأ تنفيذ المرحلة التجريبية لهذه المبادرة في دائرة الرقابة على البنوك والتأمين، حيث توفر المنصة الجديدة للموظفين رؤية واضحة وإرشادات تفصيلية حول الفرص الوظيفية المتاحة داخل هذه الدائرة، إلى جانب المهارات المطلوبة لتعزيز الانتقال الداخلي. وفي مرحلتها الثانية، تهدف المبادرة إلى مواءمة مبادرات التطوير المستهدفة مع احتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى دمج مقاييس الأداء القائمة على المهارات ضمن إدارة المواهب الداخلية، مما يسهم في تسريع تطوير الكفاءات الوظيفية.

برنامج التدريب الصيفي
أطلق المصرف المركزي الدفعة الثالثة من برنامج التدريب الصيفي، وهو برنامج يمتد لستة أسابيع ويمنح تسعة طلاب جامعيين إماراتيين وباحثين عن عمل فرصة لاكتساب خبرة عملية قيّمة، واستكشاف مساراتهم المهنية المستقبلية، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وبناء شبكة علاقات مهنية تدعم تطورهم في سوق العمل.

11.8 التواصل

1.11.8الاتصال

توسيع نطاق تواصل المصرف المركزي داخلياً وخارجياً
نفّذ المصرف المركزي في عام 2024 برنامج تواصل يستهدف مجموعة واسعة من الشركاء الرئيسيين والجمهور العام، وذلك من خلال قنوات مختارة، بما في ذلك موقعه الإلكتروني، ووسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، حول موضوعات ذات صلة. تم تصميم هذه البرامج لضمان بقاء جميع الشركاء الرئيسيين على اطلاع دائم بأهم التطورات الرقابية والإشرافية والتشغيلية ذات الصلة.

كما نشر المصرف المركزي تقارير دورية تعكس رؤيته الشاملة للأسواق المالية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك التقرير السنوي، وتقرير الاستقرار المالي، والتقارير الاقتصادية ربع السنوية، والاستبيانات حول توجّهات الائتمان، بالإضافة إلى التقارير ربع السنوية حول تطورات النظام النقدي والمصرفي والأسواق المالية في دولة الإمارات.

Central Bank of the UAE:
Download on the App Store
GET IT ON Google Play
المصرف–المركزي.امارات
www.centralbank.ae
CentralBankofTheUAE
Central Bank of the UAE
CentralBankUAE
CentralBankUAE
Central Bank of the UAE

الاتصال الخاص بالتطوّرات الرقابية والإشرافية والتشغيلية
رسّخ المصرف المركزي حضوره على المستويين الإقليمي والدولي من خلال المشاركة الفاعلة لأعضاء إدارته العليا وخبرائه المتخصصين في إلقاء الكلمات وحضور الجلسات الرئيسية ضمن أبرز الفعاليات العالمية، بالتعاون مع مؤسسات بارزة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، ومجموعة العشرين، وبنك التسويات الدولية، وصندوق النقد العربي، وغيرها.

وواصل فريق الاتصال في المصرف المركزي تطوير الهويات المرئية للمبادرات العامة الجديدة التي تعكس ثقافة وتراث دولة الإمارات الغني. ومن أبرز هذه المبادرات، إطلاق الهوية المرئية للمنظومة المحلية لبطاقات الدفع "جيْوَن" لشركة الاتحاد للمدفوعات، وهي إحدى الشركات التابعة للمصرف المركزي. وقد تم اشتقاق اسم "جيْوَن" من أنقى أنواع اللؤلؤ، تجسيداً لتاريخ الإمارات العريق واعتمادها الاقتصادي على تجارة اللؤلؤ، كما تم تصميم الهوية المرئية باللغتين العربية والإنجليزية بأسلوب واضح وبسيط.

بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار الاسم والهوية المرئية لـ "سندك" نظراً لمعناه الكبير في اللغة العربية، والذي يعكس مفهوم الدعم والمساندة.

وفي عام 2024، عزّز المصرف المركزي بصمته في مجالات التواصل والفعاليات من خلال استضافة فعاليات رئيسية على مدار العام، والتي شملت أبرز المحطات التالية:

تعزيز حضور المصرف المركزي
رسّخ المصرف المركزي حضوره على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال المشاركة الفاعلة لفريق إدارته العليا في منتديات مهمة على مدار العام، بما في ذلك إلقاء الكلمات الرئيسية والمشاركة في الجلسات الحوارية. وتشمل هذه المشاركة فعاليات مثل اجتماع مجموعة العشرين في واشنطن وجوهانسبرغ، واجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، واجتماع صندوق النقد العربي.

القمة الوطنية حول الامتثال للجرائم المالية
نظّم المصرف المركزي فعالية امتدت على مدى يومين، جمعت نخبة من الخبراء المحليين والدوليين رفيعي المستوى، إضافةً إلى صنّاع القرار من الهيئات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون. وشارك في الفعالية 45 متحدثاً تقريباً ناقشوا قضايا محورية تتعلق بالامتثال للجرائم المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع التركيز على دور القطاع المصرفي والمالي في تعزيز نزاهة وأمن النظام المالي. كما استعرضت الفعالية آخر المستجدات حول مبادرة التكنولوجيا الإشرافية التي أطلقها المصرف المركزي، والتي تعتمد على تحليل البيانات لاكتشاف المخاطر مبكراً وإصدار تحذيرات استباقية. كذلك، تم تسليط الضوء على العمليات والإجراءات اللازمة لتقييم مدى تعرض النظام المالي لعمليات غسل الأموال.

حفل إطلاق "سندك"
دعا المصرف المركزي ممثلين عن قطاعي البنوك والتأمين إلى جانب وسائل الإعلام لحضور حفل إطلاق الهوية المرئية الخاصة بـ "سندك"، وتسليط الضوء على دور الوحدة الأولى من نوعها في دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية.

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للمصرف المركزي
بمناسبة اليوبيل الذهبي، احتفل المصرف المركزي بإنجازاته البارزة ومشاريعه التحوّلية خلال فعالية مميزة، حيث استعرض أبرز المحطات التاريخية التي رسمت مسيرته على مدار 50 عاماً. كما شهدت الفعالية عرض لقطات تاريخية جمعت رئيس مجلس الإدارة ومعالي المحافظين الذين تولوا قيادة المصرف المركزي على مدى العقود الماضية.

تصفير البيروقراطية الحكومية
في إطار سعيه إلى تقليل البيروقراطية في القطاع المالي، استضاف المصرف المركزي ورشة عمل حضرها مسؤولون من مكتب رئيس مجلس الوزراء وأكثر من 300 مسؤول من قطاعي البنوك والتأمين في دولة الإمارات. وركزت الورشة على تحديد سبل تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء غير الضرورية بهدف تعزيز الكفاءة، وتسريع تقديم الخدمات، وتحسين تجربة الجمهور.

تعزيز حضور المصرف المركزي عبر منصات التواصل الاجتماعي
فعّل المصرف المركزي قناتين إضافيتين على منصات التواصل الاجتماعي خلال العام لتعزيز التواصل مع الجمهور الحالي والجديد، ولإبقائهم على اطلاع دائم بالتطورات والتحديثات والأخبار المتعلقة بالقطاع المالي والاقتصادي والخدمات. وبعد الاطلاع على آراء المستهلكين ومقترحاتهم، أضاف المصرف المركزي منصتي فيسبوك ويوتيوب إلى منصاته الحالية على منصات التواصل الاجتماعي، وهي لينكدإن، وإنستغرام، وX.

الاتصال الداخلي
في عام 2024، عزّز المصرف المركزي جهوده في مجال الاتصال الداخلي بإطلاق أداة اتصال داخلي مُحسّنة بميزات تفاعلية تُمكّن الموظفين من البقاء على اطلاع دائم بالمشاريع والمبادرات الجديدة. كما نظم مجموعة من الفعاليات الداخلية لتعزيز مشاركة الموظفين والمساهمة في بناء بيئة عمل وإرساء ثقافة إيجابية، بالإضافة إلى زيادة سعادتهم. وتشمل هذه الفعاليات سحور رمضان، والفعاليات الرياضية، والفعاليات التي تحفز التعاون المشترك بين مختلف قطاعات المصرف المركزي.

الجوائز
حاز معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على جائزة "أفضل محافظ بنك مركزي في الشرق الأوسط لعام 2024" من مجلة "ذا بانكر"، تقديراً لجهود المصرف المركزي المتميّزة لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي في الدولة ودعم النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، واتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع البنوك المركزية العالمية.

كما نال المصرف المركزي جائزة "أفضل ورقة نقدية جديدة" عن ورقته النقدية الجديدة من فئة الـ 1000 درهم، والتي تتميز بتصميمها الفريد وخصائصها التقنية وميزاتها الأمنية المبتكرة.

2.11.8 مبادرة تصفير البيروقراطية

في عام 2024، أطلق المصرف المركزي مبادرة "تصفير البيروقراطية" في القطاع المالي، تماشياً مع رؤية وأهداف برنامج "تصفير البيروقراطية الحكومية" التي أعلنت عنها حكومة دولة الإمارات لإحداث نقلة نوعية لتحسين الكفاءة. وتهدف المبادرة إلى تبسيط الخدمات المالية وتعزيز التحول الرقمي، ودعم رؤية "نحن الإمارات 2031" واستراتيجية "مئوية الإمارات 2071"، مما يعزز دورة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي رائد.

ومنذ إطلاقها، حققت المبادرة إنجازات بارزة شملت تحسين 17 خدمة وإجراءً مالياً، وإلغاء 399 إجراءً غير ضروري بعد تحديد عدم إضافته لأي قيمة، بالإضافة إلى خفض المدة الزمنية اللازمة لإتمام الخدمات بمجموع 498 يوماً. كما تم إدخال تحسينات جوهرية على عمليات الموافقة على المنتجات المالية، ومعالجة الشكاوى، وإجراءات الترخيص، مما أسهم في رفع كفاءة المصرف المركزي وتعزيز تفاعله مع القطاع المالي.

وركز المصرف المركزي على دمج المنظومة المالية الرقمية، وتحسين الخدمات المالية للشركات والمستهلكين، وتعزيز كفاءة العمليات الداخلية. وقد أسهم ذلك في أتمتة العديد من العمليات الرقابية، وإلغاء الموافقات غير الضرورية، واعتماد حلول مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتبسيط تقديم الخدمات. ومن أبرز الإنجازات، خفض مدة الموافقة على المنتجات الاستثمارية من شهرين إلى أسبوعين، وخفض زمن معالجة شكاوى العملاء إلى النصف، مما أدى إلى رفع معدل رضا المتعاملين من 70% إلى 85%.

وكان لهذه الجهود تأثير مباشر على القطاع المالي في دولة الإمارات، حيث أسهمت في تعزيز الخدمات المصرفية، ودعم الابتكار والتحديث، وتطوير التكنولوجيا المالية. ومن خلال إزالة العقبات البيروقراطية، نجح المصرف المركزي في تعزيز القدرة التنافسية المالية العالمية لدولة الإمارات، وتحسين بيئة الأعمال بشكل شامل.

ولضمان نهج تعاوني فعال في تنفيذ هذه المبادرة، ركّز المصرف المركزي على إشراك الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك المؤسسات المالية، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص، من خلال تنظيم ورش عمل ومشاورات. وقد أسهمت فعاليات مثل ورشة العمل التي عُقدت في يوليو 2024 بالتعاون مع اتحاد مصارف الإمارات، وجلسة سبتمبر 2024 حول دمج الهوية الرقمية لدولة الإمارات، في تحفيز النقاشات حول تبسيط الحلول وتحسين الخدمات الرقمية، بما يدعم تحقيق رؤية "تصفير البيروقراطية".

3.11.8 العلاقات الدولية

في عام 2024، رسّخ المصرف المركزي استراتيجيته للعلاقات الدولية من خلال توقيع عدة مذكرات تفاهم تهدف إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية ومبادرات التعاون مع الشركاء الرئيسيين على المستويين العالمي والمحلي.

وشملت هذه الشراكات التعاون مع البنك الوطني لطاجيكستان، وبنك دولة فيتنام، والبنك المركزي لسيشل، وبنك إندونيسيا، والبنك الوطني الإثيوبي، ومعهد الأمن الوطني، ومجلس أبوظبي الرياضي، ومحاكم دبي. وتهدف هذه الأطر إلى تعزيز التعاون الثنائي، وتبادل المعرفة، ودعم تطوير القطاع المالي.

وعلاوة على ذلك، قام المصرف المركزي باستضافة وتنسيق زيارات وفود رفيعة المستوى من منظمات دولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما وفّر فرصاً قيّمة للحوار وتبادل المعلومات. وفي وقت لاحق، شارك معالي المحافظ خالد محمد بالعمى ومساعدو المحافظ في محافل إقليمية ودولية رفيعة المستوى، بما في ذلك اجتماعات محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي، واجتماعات المحافظين العرب، بالإضافة إلى مشاركتهم في تجمعات رئيسية للهيئات المالية الدولية، مثل بنك التسويات الدولية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس الاستقرار المالي، وصندوق النقد العربي. هذا وشارك المصرف المركزي في منتديات عالمية رئيسية مثل اجتماعات مجموعة العشرين، كما دعم مساعي دولة الإمارات للانضمام إلى مجموعة بريكس.

وفي مجال الأصول الرقمية، أثبت المصرف المركزي ريادته في المشهد المالي العالمي المتطور، حيث شارك في رئاسة فريق عمل مجلس الاستقرار المالي المعني بقضايا العملات المستقرة. ويتجلى التزام المصرف المركزي بالمسؤولية عن الابتكار من خلال مسودة النظام التي أصدرها، والتي تحدد متطلبات شاملة للأصول الاحتياطية، بما في ذلك وجوب الاحتفاظ بالأصول الاحتياطية نقداً في حساب ضمان، ومتطلبات رأس المال الأولية والمستمرة لجهات إصدار العملات المستقرة، إضافة إلى معايير محددة لتكوين الأصول الاحتياطية وجودتها الائتمانية.

ومارس المصرف المركزي كذلك دوراً محورياً في تسهيل نقل المعرفة وبناء القدرات عبر استضافة العديد من برامج المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي إلى الكيانات المحلية. وقد ساهمت هذه البرامج في تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية، وأتاحت للكيانات المحلية امتلاك الموارد والخبرات اللازمة لمعالجة الثغرات التشغيلية والرقابية.

ولدعم مساعي دولة الإمارات في توطيد العلاقات الدولية، عمل المصرف المركزي على التفاوض بشأن قسم الخدمات المالية في اتفاقية الشراكة الاقتصادية وغيرها من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول وأسواق مشتركة مثل نيوزيلندا وماليزيا وجمهورية الفلبين والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور) والكومنولث - أستراليا. ومن خلال هذه الجهود، يواصل المصرف المركزي توسيع حضوره الدولي، وتعزيز التعاون العالمي،

الرسم البياني 17
التعاون الدولي

جزيرة مان
المملكة المغربية
جمهورية البرازيل لتحادية
جمهورية أذربيجان
جمهورية الكونغو
جمهورية كينيا
جمهورية فيتنام الاشتراكية
جمهورية إندونيسيا
جمهورية الهند
جمهورية الصين الشعبية
هونغ كونغ
اليابان
جمهورية كازاخستان
جمهورية موريشيوس
جمهورية العراق
جمهورية مصر العربية
جمهورية بيلاروس
جمهورية كوبا
المملكة الأردنية الهاشمية
الجمهورية التركية
كوريا الجنوبية
جمهورية باكستان الإسلامية
جمهورية كولومبيا
جمهورية طاجيكستان

4.11.8 البحوث والتحليلات الاقتصادية

يعتمد المصرف المركزي على أفكار اقتصادية متعمقة مستخلصة من أبحاث دقيقة وتحليلات اقتصادية شاملة، إلى جانب تقييم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، لدعم عملية صنع القرار بدقة.

وواصل المصرف المركزي خلال عام 2024 إصدار تقارير الإحاطات الشهرية لتحديد المخاطر الاقتصادية المحتملة. ومن أبرز الإنجازات لهذا العام، إطلاق تقرير اقتصادي أسبوعي شامل، يوفر ملخصاً دقيقاً لأهم المستجدات في الأسواق المحلية والدولية. ويتميّز التقرير برصده للاتجاهات الاقتصادية الرئيسية، وإدراج تحليلات معمقة، مما يتيح فهماً أوضح للديناميكيات الاقتصادية والأنماط الناشئة وتأثيراتها المحتملة. وعلاوة على ذلك، واصل المصرف المركزي المراجعات الاقتصادية ربع السنوية، التي تقدم تحليلاً معمقاً لأحدث التوجهات الاقتصادية، وتقييماً لتفاق الاقتصاد الإماراتي.

وتتضمن الإصدارات ربع السنوية الصادرة عن المصرف المركزي تقديراته وتوقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

وفي إطار تعزيز قدراته في التحليل والتنبؤ الاقتصادي، طوّر المصرف المركزي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إطار الاقتصاد الكلي الشامل الذي يهدف إلى تقدير متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية والتنبؤ بها باستخدام أدوات ومنهجيات متطورة. ويتميز هذا الإطار المتقدم بكونه مصمماً خصيصاً ليتماشى مع هيكل الاقتصاد الإماراتي الفريد، مما يضمن دقة وموثوقية التوقعات الاقتصادية.

يعطي المصرف المركزي أولوية كبيرة لتحسين دقة توقعات النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، مع التركيز بشكل خاص على قطاعات التصنيع، والبناء، والعقارات، والسياحة، والنقل، والخدمات المالية، حيث أن هذه القطاعات تشكّل مجتمعة حوالي ثلثي الاقتصاد غير النفطي للدولة. وفي هذا الإطار، عقد المصرف أكثر من 25 اجتماعاً مع شركاء رئيسيين من القطاعين العام والخاص، بهدف فهم التوجهات السائدة، والتحديات، والفرص المتاحة في كل قطاع.

وعزّز المصرف المركزي قدراته التحليلية في قطاع العقارات من خلال تطبيق أدوات متطورة وأطر رقابية لتتبع توجّهات سوقي المبيعات والإيجارات، خصوصاً في دبي وأبوظبي. وتسهم هذه الجهود في توفير رؤى معمقة حول ديناميكيات القطاع العقاري وتأثيرها الأوسع على الاستقرار المالي واستقرار الأسعار.

وفي عام 2024، أجرى المصرف المركزي استطلاع رأي ربع سنوي حول توقعات التضخم للأسر، بهدف فهم الفروقات بين المجموعات الديموغرافية والاقتصادية المختلفة. وتوفر هذه المبادرة رؤية مفصلة حول كيفية إدراك الأسر للتغيرات المستقبلية في الأسعار، مع مراعاة العوامل المؤثرة مثل مستويات الدخل، والتعليم، والعمر، والعوامل الجغرافية. ومن خلال تحليل هذه التوقعات المتنوعة، يتمكن المصرف المركزي من اكتساب رؤى أعمق حول سلوك الأسر، وأنماط الإنفاق، وتأثيرها المحتمل على ديناميكيات الطلب في الاقتصاد.

وخلال عام 2024، دعم المصرف المركزي مبادرة التوطين ضمن برنامج "نافس" من خلال تقديم رؤى قيّمة لتوجيه تخطيط القوى العاملة. وبالتعاون مع مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية ووزارة الموارد البشرية والتوطين، قاد المصرف جهوداً شملت تبادل البيانات، وعقد المناقشات، وتحليل توجهات التوظيف، بهدف تحديد توقعات احتياجات سوق العمل في 17 قطاعاً اقتصادياً خلال السنوات الخمس المقبلة.

في إطار تعزيز الابتكار وتبادل المعرفة، استضاف المصرف المركزي سلسلة من الندوات البحثية الداخلية الشهرية التي تهدف لتبادل المعارف وتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الاقتصادية الملحة. وشارك في هذه الجلسات باحثون من الأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الإقليمية والدولية، وموظفو المصرف المركزي، حيث قاموا بعرض نتائج أبحاثهم والمشاركة في مناقشات حول القضايا السياسية والاقتصادية الحيوية.

وساهم موظفو المصرف المركزي بشكل كبير في إعداد الأبحاث من خلال إعداد أوراق عمل تركز على اقتصاد دولة الإمارات، حيث تضمنت الموضوعات البحثية الأخيرة العوامل المحركة للتضخم في الإمارات، ومحددات النمو الاقتصادي غير النفطي، والتداعيات الاقتصادية الأوسع لمخاطر المناخ في دول مجلس التعاون الخليجي. وعزّزت هذه الأبحاث من الفهم العميق لديناميكيات الاقتصاد الإقليمي، وأسهمت في دعم عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة.

5.11.8 الشباب

يواصل مجلس شباب المصرف المركزي أداء رسالته في تمثيل الشباب الإماراتي وتعزيز التعاون والترويج للقطاع المالي والمصرفي. ويحرص المجلس على التفاعل المستمر مع الشباب الإماراتي لزيادة الوعي، واكتساب رؤى جديدة، وإشراكهم في الفعاليات ذات الصلة بالقطاع المصرفي.

وعلى مدار العام، عقد المجلس أكثر من 52 اجتماعاً ونظم 26 فعالية متنوعة، حيث عمل بنشاط مع أكثر من 300 موظف شاب. وحقق المجلس معدل حضور ومشاركة مميزة بلغت 88.5% بين القيادات العليا في المصرف المركزي، كما نجح في إبرام شراكات استراتيجية مع أكثر من 10 جهات مختلفة لدعم مبادراته الطموحة وتعزيز دور الشباب في القطاع المالي.

ملتقى شباب المصرف المركزي
في عام 2024، نظم مجلس شباب المصرف المركزي ملتقى شباب المصرف المركزي، والذي كان بمثابة منصة تفاعلية أتاحت للموظفين الشباب الإماراتيين فرصة التواصل المباشر مع الإدارة العليا. وساهم هذا الحدث في تطوير مهاراتهم المهنية والشخصية، وتعزيز روح التعاون والمنافسة الإيجابية، كما وفر لهم فرصاً لاكتساب مهارات المناقشة والمفاوضات.

تعزيز الاستدامة والابتكار
أطلق مجلس شباب المصرف المركزي مبادرة "الفن عبر الأوراق النقدية" بالتعاون مع مجلس أبوظبي للشباب. وقد أتاحت هذه المبادرة المبتكرة والفريدة للمشاركين فرصة توظيف إبداعهم في تحويل الأوراق النقدية المعاد تدويرها إلى أعمال فنية، مما يجسد التزام المصرف المركزي بدعم الاقتصاد المتجدد وترسيخ ثقافة الاستدامة.

تطوير قادة المستقبل
واصل مجلس شباب المصرف المركزي تمكين المواهب الشابة محلياً ودولياً، حيث مثّل أعضاؤه المصرف المركزي في منتديات رسمية بصفتهم متحدثين وممثلين رسميين. وأسهمت هذه المشاركة في صقل مهارتهم في التواصل، وتعزيز خبراتهم المهنية، وتوسيع آفاقهم، وتنمية قدرتهم على مواجهة التحديات. كما شارك المجلس في معارض التوظيف التي تهدف إلى استقطاب المواهب الإماراتية الشابة وربطهم بمختلف فرص العمل المتاحة.

دعم الأجندة الوطنية للشباب
شارك عدد من أعضاء مجلس شباب المصرف المركزي في إطلاق "الأجندة الوطنية للشباب 2031"، وساهموا في نشر الوعي حول هذه المبادرة التي تهدف إلى أن يكون الشباب الإماراتي النموذج الأبرز محلياً وعالمياً. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز الإسهام الفعال للشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ روح المسؤولية الوطنية من خلال تمكين ودعم المواهب الشابة الواعدة.

الاهتمام برفاه الموظفين وجودة حياتهم
أولى مجلس شباب المصرف المركزي اهتماماً خاصاً للصحة النفسية والجسدية للموظفين، حيث نظم ورشة عمل "يوغا الضحك" بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية، بهدف رفع الوعي حول أهمية اللياقة الذهنية. كما شارك في تحدي "الخطوات" الذي امتد على مدار ثلاثة أشهر 346 موظفاً، تمكن 80 منهم من تجاوز أهدافهم المحددة، وحصل 12 فائزاً في هذا التحدي على جوائز تقديرية. وعلاوة على ذلك، نظم المجلس بطولة رمضانية لكرة القدم، بهدف تعزيز الروابط الاجتماعية بين الموظفين وترسيخ قيم التعاون والروح الرياضية.

شراكة استراتيجية لتعزيز الرياضة والتواصل الاجتماعي
شارك مجلس شباب المصرف المركزي في توقيع مذكرة تفاهم بين المصرف المركزي ومجلس أبوظبي الرياضي، بهدف تعزيز مشاركة القطاع المالي في المبادرات الرياضية والاجتماعية. وأتاحت هذه الاتفاقية تنظيم سباق المصرف المركزي للجري الذي أُقيم في عام 2025، كما تم تمهيد الطريق لإطلاق فعاليات رياضية أخرى، تهدف إلى رفع الوعي بأهمية الرياضة والصحة البدنية.

الاحتفاء بالهوية الوطنية والتراث
نظم مجلس شباب المصرف المركزي مجموعة من الفعاليات لتعزيز روح الانتماء خلال المناسبات الوطنية والاجتماعية، والتي شملت مبادرة "حق الليلة" لإحياء التراث الوطني، وجلسة تحفيزية بمناسبة "يوم زايد للعمل الإنساني"، ومحاضرة حول استقبال شهر رمضان المبارك، إلى جانب تحدي رمضان الأسبوعي، والمشاركة في احتفالات اليوم الوطني لدولة الإمارات ويوم المرأة الإماراتية.

ترسيخ المسؤولية الاجتماعية
بادر المجلس بتنظيم زيارات ترفيهية للأطفال في مستشفى سلمى بأبوظبي احتفالاً باليوم العالمي للصحة، إلى جانب فعاليات مخصصة لأصحاب الهمم بالتعاون مع مؤسسة زايد العليا. كما تم تكريم عمال المصرف المركزي في اليوم العالمي للعمال، تقديراً لجهودهم المتميزة وأدائهم المتفاني. وتعكس هذه المبادرات التزام المصرف المركزي بدعم المشاركة المجتمعية، وتعزيز الروابط الاجتماعية، ونشر السعادة، وتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية.

تعزيز الكفاءة التشغيلية
في عام 2024، أطلق مجلس شباب المصرف المركزي مبادرة "رأيك يهمنا"، التي تهدف إلى جمع مقترحات الموظفين لتبسيط الإجراءات والحد من البيروقراطية. وأسهمت هذه المبادرة في رفع كفاءة العمليات التشغيلية من خلال تحسين بيئة العمل وتعزيز روح التعاون بين الموظفين. كما شارك المجلس في ورش عمل نظمتها الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في دبي، والتي تناولت أفكاراً وحلولاً مبتكرة لتطوير منظومة العمل الحكومي. وعلاوة على ذلك، شارك المجلس في منتدى شبابي حول تأثير تصغير البيروقراطية على خدمات النيابة العامة.

9. الرقابة والإفصاحات

1.9 الحوكمة

الحوكمة المؤسسية
يحرص المصرف المركزي على توظيف أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، لتحقيق رؤيته بأن يكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم. وباعتباره الجهة المسؤولة عن السياسة النقدية والاستقرار المالي والإطار الرقابي في الدولة، يؤدي المصرف المركزي دوراً ريادياً في وضع المعايير التي تحتذي بها المؤسسات المالية المرخصة في دولة الإمارات.

من خلال إرساء هياكل ومبادئ حوكمة قوية، يضمن المصرف المركزي تحقيق أعلى مستويات الشفافية والمساءلة والعدالة وتكافؤ الفرص في جميع أنشطته، مع الحفاظ على التوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

يؤكد المصرف المركزي التزامه بنهج مستمر في التحسين والتطوير، من خلال اعتماده الطوعي للمعايير العالمية المعترف بها، والتي تعزز مبادئ الشفافية والمساءلة والابتكار. وفي هذا السياق، أنشأ المصرف المركزي إدارة الحوكمة المؤسسية والاستدامة، بهدف تعزيز الإطار العام للحوكمة، وضمان الالتزام بالمعايير والإرشادات الدولية ذات الصلة، وتطوير إطار عمل المصرف المركزي في مجال الاستدامة.

وفي عام 2024، أقرّ مجلس الإدارة ثلاث سياسات محورية طورتها إدارة الحوكمة المؤسسية والاستدامة، وهي: سياسة الحوكمة المؤسسية، وسياسة الحوكمة البيئية وتغير المناخ، وسياسة حوكمة المسؤولية المجتمعية. وتهدف هذه السياسات إلى ترسيخ ثقافة الحوكمة الرشيدة والاستدامة داخل المصرف المركزي من خلال إرساء أربعة ركائز أساسية: العدالة، والمساواة، والشفافية، والمساءلة.

صُمّم هيكل الحوكمة في المصرف المركزي بما يضمن اتخاذ القرارات الفعالة، وممارسة الرقابة، وتحقيق التوافق الاستراتيجي مع رؤية المصرف المركزي ورسالته. ويُحدد هذا الهيكل بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات، مع ضمان منع تعارض المصالح. ولدى مجلس الإدارة السلطة العليا فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية رفيعة المستوى، كما يقوم بتقديم التوجيه العام والإشراف الشامل على أعمال المصرف المركزي، مع التأكد من التزامه بمهامه وفقاً للقوانين والأنظمة وأفضل الممارسات المعتمدة.

تتولى لجان متخصصة مهام الإشراف على مجالات محددة بتكليف من مجلس الإدارة، حيث تُشرف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على التقارير المالية، والضوابط الداخلية ووظائف التدقيق، بينما تضطلع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بدور محوري في الرقابة واتخاذ قرارات جوهرية متعلقة باستراتيجيات وأطر إدارة المخاطر. أما لجنة رأس المال البشري التابعة لمجلس الإدارة، فتُعنى بالإشراف على استراتيجيات وسياسات الموارد البشرية، وتخطيط التعاقب الوظيفي.

يتولى معالي المحافظ خالد محمد بالعمى منصب محافظ المصرف المركزي، ويُشرف على تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، مع ضمان الأداء الفعّال لمهام المصرف المركزي، وتمثيله رسمياً أمام الجهات الخارجية.

ويُساند المحافظ في إدارة الأعمال الاعتيادية وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية عدد من اللجان التنفيذية، من بينها لجنة سياسة الاستقرار المالي، ولجنة إدارة النقد والاحتياطات، ولجنة الرقابة والتشريعات، واللجنة التنفيذية والاستراتيجية، ولجنة سياسة المخاطر والامتثال، ولجنة التمويل الأخضر والمستدام.

ويستند إطار الحوكمة المؤسسية للمصرف المركزي إلى ست ركائز أساسية وهي: القيادة الأخلاقية، والشفافية، والمساءلة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والتفاعل مع الشركاء الرئيسيين، وإدارة المخاطر والامتثال، والتي تعمل جميعها بتناغم لضمان سير عمل المؤسسة بنزاهة وكفاءة عالية.

يُحدد إطار تفويض الصلاحيات في المصرف المركزي سلطات اتخاذ القرار في مختلف مستويات المصرف المركزي مما يضمن فاعلية اتخاذ القرار والمساءلة. ويتماشى هذا الإطار مع الهيكل التنظيمي من خلال تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، مما يضمن ترسيخ مبدأ المساءلة ويعزز الكفاءة وسرعة الاستجابة، مع ضمان الفصل بين المهام للحد من تعارض المصالح.

ويضمن هذا الإطار المعالجة المنظمة للقرارات، مع تطبيق مستويات مناسبة من الرقابة في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار. يبدأ هذا التسلسل من مجلس الإدارة، مروراً بلجان المجلس والإدارة التنفيذية، ويتوسع ليشمل الإدارة العليا والمتوسطة، ويصل في نهايته إلى الموظفين المعنيين بتنفيذ العمليات اليومية، بما يتماشى مع السياسات والإجراءات المعتمدة.

ويواصل المصرف المركزي تعزيز أطر الحوكمة والاستدامة من خلال مراجعات دورية للسياسات، والمقارنات المعيارية، وتطوير الكوادر، والتقارير الشفافة، والتفاعل مع الشركاء الرئيسيين، والتكيف مع التوجهات الناشئة. ويُرسّخ هذا الالتزام مكانة المصرف المركزي كمؤسسة رائدة في تطبيق الحوكمة الرشيدة.

لجان مجلس الإدارة

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية أطر إدارة المخاطر وتحديد فئات المخاطر المرتبطة بجميع أنشطة المصرف المركزي، والتي تشمل قياس المخاطر، وتحديد قابلية المخاطر والحدّ منها، وسياسات إدارة المخاطر. ويقع على عاتق اللجنة أيضاً مهام مراقبة ومراجعة مستوى المخاطر وعمليات إدارة المخاطر لدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى رفع التوصيات لمجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة: سعادة الدكتور علي محمد بخيت المداوي الرميثي

عضو اللجنة: سعادة يونس حاجي عبدالله حسين الخوري

لجنة التدقيق

تتولى لجنة التدقيق المسؤولية عن مراقبة نزاهة التقارير المالية للمصرف المركزي والإفصاحات، ومراجعة وتقديم توصية حول شروط التعاقد مع المدقق الخارجي واختياره وتعيينه وتحديد أتعابه، إلى جانب قيامها بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي لدى المصرف المركزي.

أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة: سعادة يونس حاجي عبدالله حسين الخوري

عضو اللجنة: سعادة سامي أحمد ضاعن القمزي

عضو اللجنة: السيد عبد العزيز عبدالله الخوري

لجنة الموارد البشرية التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة الموارد البشرية المسؤولية عن مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي وسياسات الموارد البشرية، واعتماد معايير اختيار مديري الدوائر، ورفع توصية لمجلس الإدارة حول أي تغييرات مطلوبة.

أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة: سعادة سامي أحمد ضاعن القمزي

عضو اللجنة: سعادة الدكتور علي محمد بخيث المداوي الرميثي

عضو اللجنة: السيدة لبنى المهيري

اللجان التنفيذية

لجنة سياسة الاستقرار المالي

تتولى لجنة سياسة الاستقرار المالي بالمصرف المركزي المسؤولية عن تحديد التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي من خلال المراقبة الكلية، وتخفيف المخاطر النظامية من خلال اقتراح السياسات الاحترازية الكلية والتدابير لإدارة الأزمات لقطاع المصارف والتأمين، وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً.

لجنة إدارة النقد والاحتياطيات

تهدف لجنة إدارة النقد والاحتياطيات إلى تحقيق أهداف المصرف المركزي لتحقيق الاستقرار المالي من خلال تصميم واستخدام أدوات السياسة النقدية. وتشرف اللجنة على إدارة الاحتياطي الأجنبي عن طريق اقتراح سياسة الاستثمار وتحسين أسلوب تخصيص أصول الاحتياطيات الحيوية وإرشادات الاستثمار، وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً.

لجنة الإشراف والرقابة

يقع على عاتق لجنة الإشراف والرقابة مسؤولية الإشراف على أمن وسلامة المؤسسات المالية المُرخصة من قبل المصرف المركزي، وذلك من خلال اقتراح وتنفيذ الأنظمة والمعايير الاحترازية في جميع قطاعاتها الإشرافية. كما توافق اللجنة على القرارات الإشرافية وقرارات الترخيص وإجراءات الإنفاذ. وتجتمع اللجنة اثنتي عشرة مرة على الأقل سنوياً.

اللجنة التنفيذية والاستراتيجية

تقع على عاتق اللجنة التنفيذية والاستراتيجية بالمصرف المركزي مسؤولية جميع المسائل التشغيلية لضمان الاستخدام الفعال لموارد المصرف المركزي. كما تناقش اللجنة كافة الموضوعات المتعلقة باستراتيجية وحدات الأعمال في المصرف المركزي والمتطلبات الحكومية التي قد تؤثر على خدماته ومبادراته الاستراتيجية والتشغيلية. وتعمل اللجنة أيضاً بمثابة منتدى المحافظ لمناقشة المسائل التوجيهية العامة لدى المصرف المركزي مع فريق الإدارة العليا. وتتولى هذه اللجنة أيضاً المسؤولية عن مراقبة وتوجيه تنفيذ خطة التحوّل الخاصة بالمصرف المركزي، ومراجعة واعتماد مبادرات الابتكار الرقمي والتكنولوجيا المالية الخاصة بالمصرف المركزي، وتجتمع اللجنة ست مرات على الأقل سنوياً.

لجنة سياسة المخاطر والامتثال

يتمثل دور لجنة سياسة المخاطر والامتثال بالمصرف المركزي في رفع توصية حول إطار شامل لإدارة المخاطر في المصرف المركزي إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وتنفيذ سياسات وعمليات للمحافظة على إدارة المخاطر بصورة كافية وفعالة في المصرف المركزي. كما تقوم هذه اللجنة أيضاً بضمان الامتثال لجميع السياسات والقواعد والأنظمة الداخلية والخارجية المطبقة ضمن المصرف المركزي والشركات التابعة له، وتجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل سنوياً.

لجنة رأس المال البشري

تتولى لجنة رأس المال البشري بالمصرف المركزي مسؤولية مراجعة سياسات وأطر الموارد البشرية والمسائل المتعلقة بالهيكل التنظيمي والتعويضات ومهام عمل الإدارات، والتوطين، ورفع توصية بذلك إلى لجنة الموارد البشرية التابعة لمجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً.

اللجنة الفنية للشمول المالي والتثقيف المالي

أنشأ المصرف المركزي لجنة جديدة تحت اسم "اللجنة الفنية للشمول المالي والتثقيف المالي"، والتي تتولى مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والاستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي. وتتمثل مهام اللجنة فيما يلي:

- توفير التوجّه الاستراتيجي: حيث تُسهم اللجنة في وضع الإطار العام للمبادرات المتعلقة بالشمول المالي والثقافة المالية.
- ضمان الاتساق مع الأطر الرقابية: مواءمة الممارسات الرقابية مع أهداف الشمول المالي.
- تخصيص الموارد بفعالية: تحديد أولويات تخصيص الموارد لدعم مبادرات الشمول المالي.
- تعزيز التعاون مع القطاع المالي: حيث تترأس اللجنة فرق العمل المتخصصة في القطاع لضمان تنفيذ خطط العمل المُعتمدة.

لجنة التمويل الأخضر والمستدام

تتولى لجنة التمويل الأخضر والمستدام قيادة مبادرات الاستدامة عبر مختلف إدارات المصرف المركزي، وتعمل على تعزيز التمويل المستدام في دولة الإمارات. كما أشرفت اللجنة على مبادرات المصرف المركزي للتمويل المستدام التي أُعلن عنها خلال مؤتمر الأطراف (COP28) ومبادرات الاستدامة التي تم تنفيذها في عام الاستدامة في دولة الإمارات خلال عامي 2023 و2024.

9.2 بيان المخاطر والتدقيق

يعتمد المصرف المركزي إطاراً قوياً وشاملاً لإدارة المخاطر، يهدف إلى تحديد وتقييم المخاطر المحتملة والتخفيف منها، بما يتماشى مع أهدافه القانونية والاستراتيجية والتشغيلية. ويخضع هذا الإطار، الذي يشهد تطوراً مستمراً لمواكبة البيئة المالية المتغيرة، لإشراف مباشر من مجلس الإدارة والإدارة العليا، لضمان فعاليته وقدرته على الاستجابة للمشهد المالي المتغير.

1. لمحة عامة

يشكّل تصنيف المخاطر على نحو مفصّل محوراً أساسياً في نهج المصرف المركزي لإدارة المخاطر، حيث يحدّد المخاطر الرئيسية، بما في ذلك المخاطر المالية وغير المالية، والتي يتم تصنيفها بشكل إضافي إلى مخاطر فرعية لضمان تغطية شاملة. وتُحدّد سياسة إدارة المخاطر المؤسسية الإطار العام الذي يشمل الثقافة المؤسسية، والأدوار، والمسؤوليات، والأدوات المستخدمة في إدارة هذه الأنواع من المخاطر. وتعرّف سياسة مستوى تقبّل المخاطر في المصرف المركزي مستويات وأنواع المخاطر المقبولة التي يمكن تحمّلها أثناء تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. كما يتم تحديد حدود المخاطر ضمن بيانات قابلية المخاطر باستخدام أساليب كمية ونوعية لضمان بقاء التعرض للمخاطر ضمن الحدود المقبولة. ويتّبع المصرف المركزي نهجاً حذراً في إدارة المخاطر، ويُحافظ على مستوى تقبّله للمخاطر الرئيسية عند مستويات منخفضة.

المرونة والتحسين المستمر

يُراجع المصرف المركزي بشكل دوري المخاطر الرئيسية التي يواجهها، ويُجري التعديلات اللازمة على السياسات والقيود وعمليات إدارة المخاطر، بما يعكس التغيرات في مستوى المخاطر والأهداف الاستراتيجية وظروف السوق. وتُسهم المراجعات وعمليات التدقيق المستقلة في ضمان فعالية الإطار المتبع ومدى ملاءمته. وفي الوقت ذاته، يعمل المصرف المركزي على ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الوعي بالمخاطر من خلال جلسات تدريب وتوعية مستمرة ومبادرات متعددة. كما يؤكد المصرف المركزي التزامه بتطوير إطار إدارة المخاطر لضمان المرونة والقدرة على التكيّف في مواجهة المخاطر الحالية والناشئة.

نموذج خطوط الدفاع الثلاثة لنظام رقابة داخلية فعّال

اعتمد المصرف المركزي نظاماً متكاملاً للرقابة الداخلية يستند إلى نموذج الخطوط الثلاثة المعترف به دولياً، والذي يوضح الأدوار والمسؤوليات في إدارة المخاطر والرقابة على النحو التالي:

- الخط الأول: تتولى الإدارة التشغيلية مسؤولية إدارة المخاطر، من خلال تنفيذ الضوابط والإجراءات اللازمة للحد منها ضمن العمليات اليومية، إلى جانب رصد المخاطر الناشئة والإبلاغ عنها.
- الخط الثاني: تقوم وظائف إدارة المخاطر والامتثال بدور إشرافي وداعم، من خلال توفير التوجيه والإرشاد للخط الأول، وتطوير الأطر الخاصة بإدارة المخاطر، ومراقبة فعالية الضوابط، وتيسير عملية الإبلاغ عن المخاطر.
- الخط الثالث: توفر إدارة التدقيق الداخلي ضماناً مستقلاً لمجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن فعالية إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، بما يشمل تقييم أداء الخطين الأول والثاني.

يسهم هذا النموذج في ترسيخ نهج متكامل وقوي لإدارة المخاطر، من خلال تحديد واضح للمسؤوليات على كل مستوى.

2. المخاطر الرئيسية

أ. المخاطر المالية

يتبنى المصرف المركزي نهجاً تدريجياً واستراتيجياً وفعّالاً في إدارة المخاطر المالية، بما يضمن التعامل بكفاءة مع المخاطر الناتجة عن إدارة الاحتياطيات الأجنبية. وتهدف إدارة المخاطر المالية إلى تحديد وتخفيف وإدارة التعرض لمخاطر متنوعة مثل مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة الناجمة عن أنشطة المصرف المركزي. وقد تم تعزيز السياسات والأطر الحالية لإدارة المخاطر المالية بما يتماشى مع تطور مهام واختصاصات المصرف المركزي. كما تم توسيع نطاق المخاطر ليشمل إطار العمل الخاص بمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية فيما يتعلق بالاحتياطيات الأجنبية. وأجرى المصرف المركزي تحديثات مهمة تتعلق بأطر الرقابة على مخاطر الضمانات المرتبطة بعمليات إدارة النقد، بما يتماشى مع الإطار النقدي للدرهم.

ب. المخاطر غير المالية

1. المخاطر التشغيلية

يتبنى المصرف المركزي نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر التشغيلية، من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر بشكل مستمر، وإدارة مستوى المخاطر التشغيلية بفعالية، وضمان التعافي السريع عند حدوث أي مخاطر فعلية. تهدف سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية، بأسلوب يتسم بالسرية والمساءلة، مع ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الوعي بالمخاطر.

ويستخدم المصرف المركزي مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية، من بينها التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، واختبار الضوابط، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، وتحليل السيناريوهات. ويسهم الاعتماد على تصنيف موحد للمخاطر في توحيد المفاهيم وضمان فهم مشترك للمخاطر التشغيلية على مستوى المؤسسة. وتتم مراقبة المخاطر التشغيلية بما يتماشى مع مستوى تقبّل المخاطر لدى المصرف المركزي. ويستند هذا الإطار إلى منصة مركزية لحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، تشمل جميع أنواع المخاطر غير المالية، ما يوفّر للإدارة رؤية شاملة تساعد في اتخاذ قرارات مدروسة.

2. المرونة التشغيلية

في عام 2024، واصل المصرف المركزي تعزيز قدراته في مجال المرونة المؤسسية، من خلال الانتقال من التركيز على الحفاظ على إطار استمرارية الأعمال وتقويته إلى ترسيخ ثقافة مرونة متأصلة في مختلف قطاعات المصرف المركزي. وقد طوّر الموظفون في مختلف المستويات معارفهم ومهاراتهم في التعامل مع الاضطرابات بفعالية، عبر برنامج موسّع للتوعية والتدريب. كما تم تنفيذ تمارين منهجية ومحاكاة لأزمات، لضمان جاهزية قيادة المصرف المركزي وفِرق الاستجابة للتعامل مع مجموعة متنوعة من السيناريوهات. وتدعم هذه الجهود قدرة المصرف المركزي على مواصلة تشغيل عملياته الحيوية والتكيّف مع التهديدات المتغيرة، مما يعكس التزامه الدائم بالمرونة، وخدمة الشركاء الرئيسيين، وضمان استمرارية الوظائف الأساسية في بيئة تشغيلية تتسم بمزيد من التعقيد.

3. أمن المعلومات

يتعاون المصرف المركزي بشكل وثيق مع العديد من الشركاء الرئيسيين وقادة القطاع لتعزيز منظومة الأمن السيبراني في دولة الإمارات، بما يمكّنه من التصدي بفعالية للتهديدات السيبرانية المتزايدة، ويسهم في توفير بيئة مالية آمنة عبر إجراء أنشطة تعاونية مشتركة.

يوفر المصرف المركزي تدريبات منتظمة (سنوية) لمحاكاة الهجمات السيبرانية، مع تعزيز التغطية وتطوير القدرات سنوياً لاستيعاب التهديدات الناشئة. وتوفر هذه التدريبات أدوات فعّالة للكشف المبكر عن التهديدات على مستوى القطاع المالي، من خلال توسيع نطاق مشاركة الشركاء وإنشاء منصة موحدة لتبادل المعلومات وتطويرها باستمرار. كما يستفيد القطاع من مركز متقدم ومحدث للأمن السيبراني، يُعد مركز تميز في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، يحرص المصرف المركزي على التوافق التام مع أحدث متطلبات القطاع والشهادات ذات الصلة، مثل معيار أيزو 27001:2022 الخاص بنظام إدارة أمن المعلومات، ودعم شركة الاتحاد للمدفوعات التابعة للمصرف المركزي للحصول على شهادات معيار أمن البيانات في قطاع بطاقات الدفع، وذلك بهدف ضمان تلبية الحد الأدنى من متطلبات الأمن في القطاع.

4. الامتثال

أحرز المصرف المركزي تقدماً ملموساً في عام 2024 في تعزيز قدراته في مجال الامتثال، من خلال الاستثمار في الكوادر البشرية، وتبسيط الإجراءات، وتوظيف تقنيات امتثال متقدمة. وقد حصل المصرف المركزي على شهادة المنظمة الدولية للمعايير في نظم إدارة الامتثال (ISO 37301:2021)، التي تؤكد التزامه بالقوانين والأنظمة والمعايير الأخلاقية. كما جدد المصرف المركزي شهادة المنظمة الدولية للمعايير في أنظمة إدارة مكافحة الرشوة (ISO37001:2016).

وفي إطار مواكبة التطورات التقنية، وضع المصرف المركزي سياسة شاملة للذكاء الاصطناعي التوليدي، تهدف إلى ضمان الاستخدام الأخلاقي والشفاف والخاضع للمساءلة لتقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسة. وتتماشى هذه السياسة مع رؤية المصرف المركزي الابتكارية، حيث توفّر إرشادات وأفضل الممارسات لاستخدام هذه التقنيات في بيئة العمل، مع التأكيد على ضرورة حماية المعلومات السرية وتعزيز مبدأ المساءلة لضمان الجودة والدقة. وتنص السياسة على إنشاء جهة إشرافية تُعنى بإدارة استخدامات الذكاء الاصطناعي التوليدي، بما يتيح تطبيق هذه التقنيات بشكل مسؤول وشفاف عبر مختلف العمليات. ومن خلال دمج هذه السياسة ضمن إطار الامتثال، يواصل المصرف المركزي تعزيز ثقافة الامتثال، مع التركيز على دعم الابتكار، والحفاظ في الوقت ذاته على الحماية من المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي. وتؤكد هذه المبادرة التزام المصرف المركزي الدائم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية والقانونية والرقابية، وتعزيز بيئة عمل تتسم بالشفافية والامتثال.

3. التدقيق الداخلي

تعمل دائرة التدقيق الداخلي في المصرف المركزي وفقاً لخطة تدقيق سنوية مبنية على المخاطر، والتي بموجبها تقوم الدائرة بما يلي:

- إجراء مراجعة داخلية لعشر إدارات / وظائف عمل وخمسة فروع وخمسة أنشطة متزامنة.
- إجراء متابعة داخلية ربع سنوية للإجراءات التصحيحية.
- تقديم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
- العمل كجهة تنسيق بشأن التدقيق من جهاز الإمارات للمحاسبة.
- إجراء تقييم سنوي لجودة التدقيق الداخلي.

3.9 البيانات المالية

الجدول 13 - الميزانية العمومية للمصرف المركزي
كما في 31 ديسمبر 2024

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
الأصول		
النقد والأرصدة لدى البنوك	**456,230**	370,655
الودائع لدى البنوك	**148,273**	100,957
الأدوات المالية المشتقة	**17,659**	7,270
القروض والسلفيات	**895**	2,103
الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	**23,950**	23,505
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**194,962**	163,663
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**26,706**	30,380
سبائك الذهب	**22,982**	18,147
الممتلكات والمعدات	**913**	720
أصول أخرى	**3,225**	3,402
إجمالي الأصول	**895,795**	720,802
المطلوبات وحقوق الملكية المطلوبات		
الأذونات النقدية وشهادات الإيداع	**251,458**	213,611
الحسابات الجارية والودائع	**431,290**	331,603
الأدوات المالية المشتقة	**123**	6,704
منحة مؤجلة	**266**	282
العملة المصدرة	**152,749**	135,780
المطلوبات الأخرى	**22,549**	7,381
إجمالي المطلوبات	**858,435**	695,361
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع بالكامل	**20,000**	20,000
الاحتياطي العام	**14,475**	9,421
احتياطي القيمة العادلة	**2,747**	(4,101)
الإيرادات المحتجزة	**138**	121
إجمالي حقوق الملكية	**37,360**	25,441
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**895,795**	720,802

تم إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية. وقد أصدر المدقق الخارجي رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31

أبرز النتائج المالية

أغلق المصرف المركزي عام 2024 بميزانية قوية، مع الحفاظ على نهج حذر في إدارة الاحتياطيات يهدف إلى حماية الاستقرار النقدي والمالي. وشهدت قاعدة الأصول نمواً وصل إلى 896 مليار درهم (ما يعادل 244 مليار دولار أمريكي)، ما يعكس صافي تدفقات قوية لرأس المال إلى دولة الإمارات.

الرسم البياني 18

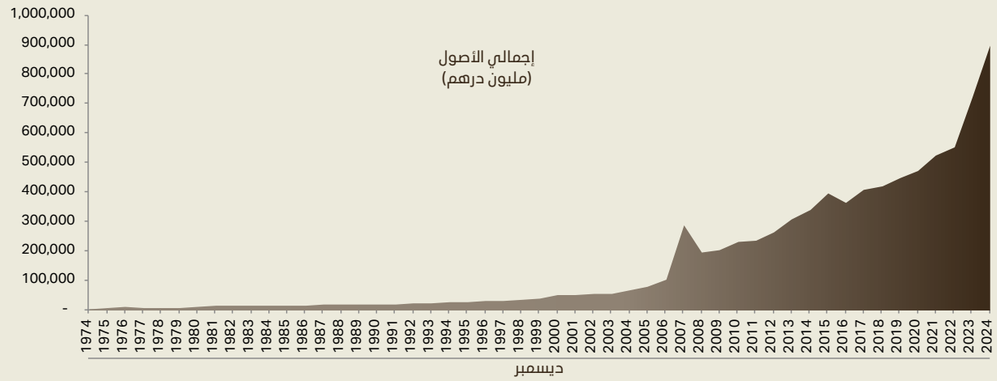

يُعزى نمو أصول المصرف المركزي بنسبة 24% على أساس سنوي إلى زيادة صافي التدفقات الداخلة المقوّمة بالدولار الأمريكي في الاقتصاد المحلي. وتتكوّن غالبية أصول المصرف المركزي من استثمارات في أصول سائلة عالية الجودة مقومة بالعملات الأجنبية.

وبلغت نسبة تغطية القاعدة النقدية 109% بنهاية عام 2024. وتتكون القاعدة النقدية من أدوات مالية مدرة للفوائد أو أرباح، وتتوافق مع نظام الاحتياطي الفيدرالي بهدف استيعاب السيولة في السوق، وتشمل هذه الأدوات: الأذونات النقدية، وشهادات الإيداع الإسلامية، وتسهيلات الإيداع لليلة واحدة. أما المكونات غير المدرة للفائدة فتشمل الاحتياطيات الإلزامية والعملة المصدرة من قبل المصرف المركزي.

كما حقق مستوى حقوق الملكية لدى المصرف انتعاشاً ملحوظاً، ليصل إلى أعلى مستوى تاريخي له، مدفوعاً بتحسن التقييمات العالمية.

10. الملحق

الجداول	
الجداول 1	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في دولة الإمارات (%)
الجداول 2	عمليات التفتيش الاحترازية خلال 2024
الجداول 3	العدد الإجمالي للشركات المرخصة حسب نوعها في 2024
الجداول 4	البنوك حسب الفئة
الجداول 5	البنوك حسب الإمارة
الجداول 6	عدد الشركات المرخصة
الجداول 7	البيانات المالية الرئيسية
الجداول 8	العدد الإجمالي للشركات المرخص لها حسب نوعها
الجداول 9	نوع المخالفة والعقوبات المالية المفروضة خلال عام 2024 (بالدرهم)
الجداول 10	إجراءات الإنفاذ المتخذة ضد 55 كياناً خلال عام 2024
الجداول 11	عقوبات الإنفاذ والغرامات في عام 2024
الجداول 12	الطعون المتعلقة بالإنفاذ
الجداول 13	الميزانية العمومية للمصرف المركزي كما في 31 ديسمبر 2024

الرسومات البيانية	
الرسم البياني 1	المحاور الرئيسية المحددة في الاستراتيجية
الرسم البياني 2	أبرز 10 موضوعات حدّدها قادة المصرف المركزي
الرسم البياني 3	مستوى جاهزية المصرف المركزي وأهم 10 مجالات ذات أولوية بناءً على تحليل STEEPV
الرسم البياني 4	الشركاء التجاريون الرئيسيون لدولة الإمارات العربية المتحدة (% من إجمالي التجارة)
الرسم البياني 5	مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات
الرسم البياني 6	الشركات المرخص لها حسب نوعها
الرسم البياني 7	جهود الرقابة
الرسم البياني 8	برنامج التوعية بشأن الرقابة على عمليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل في عام 2024 بإجمالي عدد 11,475 عملية توعية
الرسم البياني 9	إجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات خلال الفترة 2021-2024 (مليار درهم) حصة السوق من الإصدار العالمي للصكوك بدعم من البنوك الإسلامية في دولة الإمارات (%) في 2024/2023 إجمالي المساهمة المكتتبة للتأمين التكافلي خلال الفترة 2021-2024 (مليار درهم)
الرسم البياني 10	إجمالي الصكوك المستدامة المتداولة الصادرة عن البنوك الإسلامية في دولة الإمارات خلال الفترة 2019-2024 (مليار دولار أمريكي) معدل النمو السنوي للصكوك المستدامة في دولة الإمارات (%) خلال الفترة 2019-2024 حصة السوق العالمية للصكوك المستدامة بدعم من البنوك الإسلامية (%) في 2024/2023 الحصة السوقية العالمية للصكوك المستدامة المتداولة بدعم من البنوك الإسلامية (مليار دولار أمريكي) خلال الفترة 2021-2024
الرسم البياني 11	أهداف سياسة الدرهم الرقمي
الرسم البياني 12	إنجازات المرحلة الأولى من الدرهم الرقمي
الرسم البياني 13	نطاق عمل الدرهم الرقمي
الرسم البياني 14	أحدث أعمال التصميم الخاصة بتطبيق الدرهم الإماراتي
الرسم البياني 15	حالات الاستخدام الأولية للدرهم الرقمي
الرسم البياني 16	لوحة بيانات بنك المعرفة
الرسم البياني 17	التعاون الدولي
الرسم البياني 18	إجمالي الأصول (مليون درهم)

المقر الرئيسي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ص.ب. 854 ، أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي

شارع 26، بر دبي، ص. ب. 448 ، دبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع الشارقة

شارع الملك عبدالعزيز، المنطقة الصناعية، بالشارقة
ص. ب. 645 ، الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

فرع رأس الخيمة

شارع المنتصر، ص. ب. 5000، رأس الخيمة
الإمارات العربية المتحدة

فرع الفجيرة

شارع حمد بن عبدالله، ص. ب. 768، الفجيرة
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين

شارع علي بن أبي طالب، ص. ب. 1414، العين
الإمارات العربية المتحدة